أصوات نساء
ASWAT NISSA

دراسة حول الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية للنساء في تونس

2025

أصوات نساء
ASWAT NISSA

الفهرس

اختصارات 2
إسداء شكر 3
خلاصة 4
مقدمة 12
تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية 15
النشأة والتطور السياقي للمؤسسات المالية الدولية 15
قدرة مالية خارج المعايير لتركيز هيمنة المؤسسات المالية 16
البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حوكمة تعمق هيمنة الدول الغنية 19
مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف 21
النيوليبرالية كعلاج لعلل الدول النامية 21
السياسات وأدوات التقشف للمؤسسات المالية الدولية 22
حقوق الإنسان، المؤسسات المالية الدولية، وتأثير سياسات التقشف 25
المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء 29
الاقتصاد النسوي كبديل للسياسات الاقتصادية الكلية النيوليبرالية 29
التأثيرات وآليات فعل سياسات المؤسسات المالية الدولية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء 31
تحليل الوضع الراهن بشأن الأخذ بعين الاعتبار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء من قبل المؤسسات المالية الدولية 33
تاريخ العلاقات بين تونس والمؤسسات المالية الدولية 37
تحليل البيانات الكمية مع المؤسسات المالية 37
في تونس (IFIs) سياقات تدخل المؤسسات المالية الدولية 39
- الفترة 1964–1970 40
- الفترة 1986–1992 41
- الفترة 2013–2016 41
توصيات المؤسسات المالية الدولية وترجمتها إلى سياسات في تونس 42
المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء في تونس على الرعاية الاجتماعية 46
سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال الحماية الاجتماعية 46
تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية في سياسات الرعاية الاجتماعية التونسية 49
تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ النساء إلى الرعاية الاجتماعية 51
المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس 53
سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال الصحة والوصول إلى الرعاية الصحية 53
تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية في السياسات الصحية في تونس 54
تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على صحة النساء وإمكانية النفاذ إلى الرعاية 57
المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس 60
سياسات المؤسسات المالية في مجال النفاذ الى التعليم 61
توصيات المؤسسات المالية الدولية و تطبيقاتها في السياسات التعليمية التونسية 64
تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ المرأة إلى التعليم 65
المؤسسات المالية الدولية و نفاذ النساء إلى النقل في تونس 69
سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال النقل وعلاقتها بالنوع الاجتماعي 69
تنفيذ توصيات المؤسسات المالية الدولية في السياسات التونسية لقطاع النقل 71
تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ النساء إلى وسائل النقل 73
خلاصة والتوصيات 75
ملاحق 77

أصوات نساء
ASWAT NISSA

اختصارات

Charte internationale des droits de l'homme	CIDH
Coronavirus	COVID-19
Déclaration universelle des droits de l'homme	DUDH
Droits de tirage spéciaux	DTS
Fond Monétaire international	FMI
Institutions financières Internationales	IFI's
Institut national de la statistique	INS
Mille TND	mDT
Millions de TND	MDT
Organisation Internationale du Travail	OIT
Produit intérieur Brut	PIB
Pacte international relatif aux droits civils et politiques droits humains	PIDCP
Pacte international relatif aux droits économiques et sociaux et culturels	PIDESC
Programme des nations unies pour le développement	PNUD
Dinar tunisien	TND
Dollar US	USD

أصوات نساء
ASWAT NISSA

إسداء شكر

تم تكليف انجاز هذا التقرير من طرف جمعية أصوات نساء. يسدي المؤلف الشكر الي جميع الأفراد الذين قدموا الدعم اللوجستي وساهموا بالملاحظات و التعليقات حتى يصل العمل إلى أفضل النتائج .

كما يتوجه المؤلف **محمد دالي صفية** بالشكر الخاص الى السيدة **صدفة دعاجي** والى السيد **احمد مقدم من جمعية أصوات** نساء على دعمهما لانجاز هذا التقرير .

كل التقدير و الشكر أيضا يسديه المؤلف الى النساء اللاتي شاركن في مجموعة التركيز و تفضلن بقبول الحوار معهن أثناء القيام بهذه المهمة.

أصوات نساء
ASWAT NISSA

خلاصة

لقد بدأ تدخل المؤسستين التوأمتين في تونس، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منذ السنوات الأولى لدخولها كعضو كامل العضوية في هاتين المؤسستين. إذا كان صندوق النقد الدولي يتدخل في فترات محددة، خاصة في إطار برامج التعديل الهيكلي، فان تدخل البنك الدولي ظل مستمرًا منذ اواسط الستينيات. لذا كانت البرامج المنجزة في تونس تقع بتنسيق وتعاون كامل بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

يوجد توزيع واضح للمهام بين المؤسستين التوأمتين. يهتم صندوق النقد الدولي بالسياسة الاقتصادية الكلية، التي تستوجب تدابير على المدى القصير، بينما يركز البنك الدولي اهتمامه على التدابير الاقتصادية الجزئية المتجهة للإصلاحات، والتي تتعلق عادةً بتدابير طويلة المدى .

يتعهد صندوق النقد الدولي بالتفاوض في القضايا الرئيسية والتي تشمل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية. يدعم البنك الدولي من جهته صيرورة الإصلاح الهيكلي عبر مكتب يمثله في كل بلد ومن خلال بعثاته التقنية المتعددة. علاوة على هذا، يتمسك البنك الدولي بعلاقات متينة مع معظم الوزارات الهامة التي تضع الإطار الخاص بالتعديل الهيكلي وتتعهد بانجاز الإصلاحات في مجالات الصحة، التعليم، الزراعة، النقل، البيئة وغيرها .

مضت ستون عاما منذ التدخل الأول لصندوق النقد الدولي في تونس، و على الرغم من التغيرات والتطورات الهيكلية التي عرفتها البلاد، لا يزال محتوى البرامج وتوصيات المؤسسات المالية الدولية كما هو. يوصي صندوق النقد الدولي بتقشف في مستوى الميزانية مع تقليل الإنفاق على العجز العمومي، بالإضافة إلى تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، مما يعكس توجهه النقدي للحد من اختلالات ميزان المدفوعات. تميل هذه التوصيات إلى تحقيق تأثير فوري على الوضع الاقتصادي للبلاد. أما البنك الدولي، فانه عامة ما يشجع على إصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية، وإلغاء دعم الأسعار، وتقليل الدعم المقدم للخدمات العمومية، و خصخصة الشركات العمومية ، وتحرير التجارة الخارجية. وعادة ما تستغرق هذه التدابيرً وقتًا أطول لتؤثر على الاقتصاد .

تم تنفيذ معظم هذه التدابير من قبل السلطات التونسية على مر السنوات، وفي إطار سياساتها الفعلية. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على تنفيذ الإجراءات الواردة في الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية. بعد الثورة، تم تجميد الانتداب في القطاع العام، وتم ادخال مرونة أكبر في سعر الصرف، وبدأت عملية رفع تدريجي للدعم مع زيادات متتالية في أسعار الوقود، كما أطلق البنك الدولي عملًا جوهريا لإصلاح برامج الرعاية الاجتماعية .

كان للسياسات والبرامج التي تم تنفيذها في الفترات الماضية تأثيرات على نفاذ النساء إلى الحماية الاجتماعية. خلال الحقبة التي تلت كوفيد-19، والتي تميزت بموجة جديدة من التقشف، خاصة في بلدان الجنوب، وبعد عقود من النيوليبرالية التي رسخت التقشف والشرطية المالية في الأطر المؤسسية، أصبح تمويل الرعاية الاجتماعية عبر بدائل نسوية أكثر أهمية من أي وقت مضى. تتضمن هذه المقاربة اعتماد اقتصاد كلي نسوي يقر بأن نظام النوع الاجتماعي هو في الوقت ذاته محرك ونتيجة للهياكل والنتائج والسياسات الاقتصادية الكلية.

خلاصة

خلال السنوات الأخيرة ومنذ عام 2011، اشترط صندوق النقد الدولي إعطاء القروض بتطبيق إصلاحات صارمة في قطاع الوظيفة العمومية، شملت تقليص زيادات الأجور وكذلك تجميد الانتدابات. وقد كان لهذا الوضع تأثير مباشر على النساء، حيث انخفضت نسبة النساء العاملات في الوظيفة العمومية بشكل كبير، إضافة إلى تراجع نسبة نمو انتدابهن. ونظرا لان القطاع العام هو أحد أهم القطاعات التي توفر وظائف مستقرة للنساء مع ضمان الحماية الاجتماعية، فإن هذه الإجراءات كانت سببا في خلق اشكالات تتصل بإمكانية نفاذ النساء إلى الخدمات الاجتماعية .

ساهمت المؤسسات المالية الدولية بشكل غير مباشر في دعم العمل غير الرسمي للنساء، وذلك من خلال سياسات تعزيز انفتاح الاقتصاد وتنمية الصادرات في بعض القطاعات، مثل الصناعات الفلاحية (مثلا في ميدان التمور وزيت الزيتون)، خصوصًا في بعض حلقات سلسلة القيمة الفلاحية (كعمل العاملات في حقول الزيتون، وفرز التمور في المستودعات الخ). يقترن هذا النوع من العمل غير الرسمي، الذي يُعرف بالعمل "غير القانوني"، بغياب الحماية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤثر برامج إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية، مثل برنامج "أمان الاجتماعي"، بشكل كبير على النساء أيضًا. كما يؤثر التخفيض المقرر في الدعم على الفئات ذات الدخل المنخفض، و بدرجة أولى على النساء اللواتي لديهن عادة المسؤولية الأولى داخل الأسرة. كما يحد التخفيض في المساعدات من إمكانيتهن في توفير الغذاء، والتعليم، وضمان رفاهية أطفالهن وأفراد أسرهن، بما في ذلك الأشخاص المعالين أو ذوي الإعاقة الذين في كفالتهن .

كما أثرت برامج المؤسسات المالية الدولية في مدى انتفاع النساء بالرعاية الصحية. تعتبر وزارة الصحة تاريخيا من بين الوزارات التي توظف أكبر عدد من النساء في تونس، إن التخفيضات المباشرة في الميزانية قد أثرت على ميزانية الوزارة، وبالتالي على قدرتها على توظيف النساء. وقد شهدت الانتدابات انخفاضًا كبيرًا، خاصة بعد توقيع الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي عام 2013. أدى تقليص عدد الأعوان الطبيين إلى تقليص تمتع السكان، خصوصًا النساء والفئات الأكثر هشاشة، بالرعاية الصحية الأساسية.

ويخشى أن يؤثر هذا الوضع بشكل خاص على النساء في المناطق المحرومة، وخصوصًا في المناطق الريفية، نظرا للتوزيع الجغرافي غير المتساوي للأعوان الطبيين في تونس .

كما أن هذا النقص في الخدمات الصحية يصل تأثيره للأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، الشيء الذي يجعل النساء يتحملن مسؤولية إضافية في رعاية من يحيط بهن، وعادة ما توكل بدرجة أولى هذه المسؤولية لهن. تشكل خصخصة الخدمات الصحية حاجزًا كبيرًا أمام نفاذ النساء إلى الرعاية الصحية. فقد شهد عدد المؤسسات الصحية الخاصة زيادة كبيرة خلال العقود الأخيرة، يقابله ركود في عدد المؤسسات الصحية العمومية.

وقد أدت خصخصة الخدمات الصحية إلى زيادة كبيرة في التكاليف، مع تدهور في جودتها وكفاءتها، مما أدى إلى زيادة الفجوات في إمكانية النفاذ إلى الرعاية الصحية. كما أثرت سياسات الاقتصاد الليبيرالي وتعزيز القطاعات التصديرية على صحة النساء. إن ظروف العمل في المصانع والحقول غالبًا ما تكون مرهقة بدنيًا، ومع غياب مقاييس الحماية والسلامة المهنية، تتعرض النساء غالبًا لمخاطر صحية كبيرة. كما إن إدخال مرونة أكبر في سعر الصرف ساهم في نقص الأدوية في تونس.

نتعبوا أكتر
نتلهوا أقل

خلاصة

كما شهد التعليم، خلال فترات التقشف انخفاضًا كبيرًا في عدد النساء في هذا القطاع. يمثل حضور النساء العاملات في قطاع التعليم أكثر من 45% من إجمالي النساء العاملات في الإدارة. إن انخفاض الانتداب في وزارة التعليم رافقه تدهور واضح في الظروف الاقتصادية للعاملين في هذا القطاع. أدى اقتران سياسة "الكفاءة بالتكلفة"، التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية في تونس، إلى تدهور ملموس في خدمات التعليم العمومي في البلاد. ولتعويض نقص الإطار التعليمي، اضطرت المؤسسات التعليمية إلى زيادة أعداد التلاميذ في الأقسام.

اثر هذا الاكتظاظ بشكل مباشر على المعلمات، اللواتي يمثلن الأغلبية في القطاع، الشيء الذي يزيد من مستوى التوتر والإرهاق لديهن. دفع تدهور جودة التعليم العمومي الفاعلين المعنيين إلى التوجه نحو ملائمة سيئة. لذا نجد ارتفاعا كبير في الإنفاق على الدروس الخصوصية التي أصبحت القاعدة .

تتأثر النساء الريفيات بهذا بدرجة اكبر، لأنهن يعطين الأولوية لتعليم أطفالهن على حساب احتياجاتهن و نفقاتهن الشخصية. وبالنظر إلى هيمنة عدد النساء المعلمات في قطاع التعليم، يُضطررن إلى جانب القيام بعملهن في المدرسة إلى تقديم الدروس الخصوصية وتحمل غالبية الأعباء المنزلية. يؤثر هذا حتمًا على إنتاجيتهن المهنية، ولكن بالأساس على صحتهن النفسية. لقد أدى تراجع دور الدولة في القطاع التعليمي إلى زيادة الطلب على القطاع الخاص، مما زاد من حدة الفوارق بين الأسر وبين الجهات .

رغم انه من الصعب إقامة رابط مباشر بين السياسات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في تونس وحالة النساء وظروف نفاذهن إلى وسائل النقل، إلا انه يمكن تحديد العديد من الآليات التي أثرت من خلالها هذه السياسات عليهن.

إن السياسات والبرامج التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية في تونس، سواء تعلقت بالبنية التحتية أو الخدمات في مجال النقل، كانت دائمًا محايدة من حيث النوع الاجتماعي، على الرغم من أن احتياجات الرجال والنساء قد تكون مختلفة في كثير من الأحيان. ان النساء أكثر احتياجا لوسائل النقل العمومي من الرجال، خاصة لدى من لهن أجورا منخفضة.

وقد أدت الظروف المتدهورة لوسائل النقل العمومي ، إضافة إلى الاكتظاظ الشديد فيها ، إلى زيادة العنف وانعدام الأمان ضد النساء. تعاظمت مشكلة النقل في المناطق الريفية بالنسبة للعاملات في المجال الفلاحي بسبب تطوير القطاعات التصديرية. حيث تعددت حوادث الطرق بسبب تدهور البنية التحتية في المناطق الريفية، ولكن بشكل خاص بسبب ظروف النقل والاكتظاظ في العربات غير المناسبة لنقل الأشخاص، مثل الشاحنات الصغيرة.

تتأثر النساء ذوات الدخل المنخفض أيضًا بشكل غير متناسب بخصخصة وسائل النقل العمومي ، حيث إن الشركات تسعى لتحقيق الربح ولا تقدم خدماتها على الخطوط أو المسارات غير المربحة، التي تعتمد عليها النساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسعار التي تفرضها هذه الشركات غالبًا ما تكون أعلى بكثير من تلك التي تفرضها وسائل النقل العمومي، مما يجعلها في غير متناول للنساء.

أصوات نساء
ASWAT NISSA
تضامنا مع عائلات التلاميذ
الذين راحوا ضحية الإهمال
والتقصير، واحتراماً لأرواحهم،
تقرر تأجيل تقديم تقرير
'جندر المتر' إلى موعد لاحق.

خلاصة

– الاقرار بالتأثيرات غير المتناسبة لبرامج التقشف على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء

الحكومة أن تقر بأن هناك علاقة مباشرة بين تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والبرامج التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في تونس.

يقدم هذا التقرير أدلة على هذه العلاقة من خلال تحليل كيفية تأثير هذه السياسات سلبًا على النساء بمرور الوقت .

– البحث عن بدائل للبرامج المشروطة والتقشف الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية

من حيث المبدأ يجب على تونس اختيار الإصلاحات التي تقلل من الآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة حقوق النساء .

بدلاً من التقشف، ينبغي تحديد مصادر تمويل جديدة وزيادة الإيرادات لاستعادة رفاهية السكان وضمان حقوق الإنسان .

إذا كان من الضروري تجميد الانتدابات، فيجب أن يتم . ذلك في القطاعات غير الأساسية، مع تجنب خصخصة القطاعات الاستراتيجية، والتفكير بدلاً من ذلك في إعادة تموضع الدولة وتعزيز دورها في هذه القطاعات

كما ينبغي تجنب برامج الاستهداف الاجتماعي التي ترادف التقشف الاجتماعي، والتوجه نحو نظام حماية اجتماعية شامل، من خلال توسيع نطاق التغطية والخدمات المقدمة في إطار الحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع حقوق الإنسان

– إجراء تقييمات آلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرامج على النساء

يجب أن تشمل هذه التقييمات الأبعاد الجغرافية (المناطق الريفية والحضرية) والفئات المختلفة من السكان . (النساء الريفيات، الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة، إلخ). وينبغي تحديد مؤشرات أساسية تسمح للقيام بتقييم .مختصر للأثر الاجتماعي تساعد على تصميم وتنفيذ تدابير اجتماعية مناسبة

خلاصة

– تحسين نفاذ النساء إلى سوق الشغل وتنفيذ برامج ضمان اجتماعي شاملة

إن أفضل طريقة لتعزيز وصول النساء إلى الحماية الاجتماعية هي تعزيز اندماجهن في سوق الشغل في وظائف لائقة. إن التدابير الهادفة إلى معالجة التحديات التي تواجهها النساء في سوق الشغل قد تكون محدودة للقضاء على العقبات التي يواجهنها بالفعل. لذلك، يجب أن تُدمج سياسات سوق الشغل بشكل ضروري مع أنظمة رعاية اجتماعية غير قائمة على المساهمات، تكون مناسبة وتستجيب للاحتياجات الخاصة بالنساء.

لا يمكن للبرامج الموجهة أن تحل بأي حال من الأحوال محل الإعانات مثل إعانات الغذاء أو الطاقة، والتي تُعتبر جزءًا من أنظمة الحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع، والتي تشمل جميع فئات السكان، بما في ذلك النساء ذوات الدخل المحدود. و نجد من أبرز التوصيات ضرورة عدم إلغاء نظام الإعانات، نظرا لتاثير ذلك سلبًا على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. لذا وعوضا عن تقليص الإعانات، يجب الحرص على أن تبقى تكاليف المواد الغذائية والنقل والطاقة في المتناول وبأسعار متيسرة. ان التخفيض في الدعم او إعادة توجيهه للمنتجات غير الضرورية والتي لا تحقق تأثيرًا اجتماعيًا إيجابيًا يمكن ان يكون خيارًا لتوفير مساحة مالية للأولويات الاجتماعية والاقتصادية.

– التخفيف من ثقل الأعباء والعمل غير مدفوع الأجر على النساء وتحسين دورهن في التعليم، الصحة، والنقل .

يجب على الحكومة الاعتراف بالعبء الذي يسببه العمل غير مدفوع الأجر على النساء وأن تضع الإصلاحات الملائمة للتخفيف منه. ففي مجال التربية، يُعد تحسين الخدمات العامة وتخفيف البرامج التعليمية من الأولويات القصوى لتحرير النساء من عبء تربية الأطفال في المنزل .

إن إنشاء بنية تحتية عامة داعمة بأسعار متيسرة في مجمل الجهات و تقريب المناطق الريفية يمكن أن يحسن بشكل كبير وضع النساء الريفيات.

اما في مجال الصحة، فان الأولوية تُعطى أيضًا لتحسين الخدمات المقدمة في المستشفيات العمومية لضمان رعاية أفضل للنساء، وكبار السن، والفئات الهشة .

أما في مجال النقل، فإن تعزيز وجود المرأة في القطاع يمكن أن يوفر حلولًا أفضل في مستوى التوجهات التي يجب تبنيها للتعامل مع القضايا الخاصة بالنساء. يجب أن تكون مسألة نقل العاملات الفلاحيات والعاملات الموسميات في المناطق الريفية أولوية قصوى، نظرا للتهميش الذي يعانين منه منذ سنين .

يعتبر وضع وتطبيق أطر تشريعية مناسبة وملائمة لواقع النساء ضرورة مستعجلة لتفادي زيادة الوفيات على الطرقات، التي تُعد بالفعل مرتفعة.

مناش
مسلمين
في حقوقنا شادين

مقدمة

منذ عدة سنوات تتدخل المؤسستان الماليتان الدوليتان الرئيسيتان، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في البلدان النامية من خلال برامج متنوعة. فمنذ إنشائهما في عام 1944، كانت القاعدة تتمثل في التقشف والتعديل الهيكلي وتعزيز الاستقرار المالي. لذا وقعت حاليًا، أكثر من ستين دولة، أي ما يقرب من ثلث دول العالم، معظمها نامية، ترتيبات مع صندوق النقد الدولي تأخذ بنصائحه لتقليص نفقاتها وتقييد هامش مناوراتها المالية.[1] على الرغم من أنه من الممكن ان تكون لهذه السياسات عواقب كبيرة وآثار سلبية على الأشخاص الذين هم في وضعية هشة، فإن معظمها لم يتم تصميمها أو تنفيذها بطريقة تعزز أو تحمي حقوق الإنسان، ناهيك عن مراعاة الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي .

غالبا ما تُعتبر السياسات الاقتصادية الكلية "محايدة من حيث النوع الاجتماعي". ومع هذا، نجد هذه السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل مختلف على الرجال والنساء اعتبارا لاختلاف المواقع والأدوار التي يشغلونها في الاقتصاد، سواء في سوق الشغل (العمل المأجور) أو خارجه (العمل غير المأجور). لذلك، عندما لا يأخذ صانعو السياسات هذه الفروقات بعين الاعتبار، تكون السياسات الاقتصادية الكلية التي يروج لها غير "محايدة من حيث النوع الاجتماعي"، بل منحازة للذكور، **حيث أنها تزيد من تفاقم الفجوات القائمة سلفا بين الجنسين.** مثال على ذلك، تؤثر تدابير التقشف التي تسلطها المؤسسات المالية الدولية بشكل غير متناسب على النساء من خلال آليات متعددة، ونادرًا ما يؤخذ في الاعتبار تدابير تصحيحية إضافية[2].

تحاول المؤسسات المالية الدولية منذ بضع سنوات دمج وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في برامجها. ومع ذلك، فلقد أكد الاقتصاديون النسويون على أن تنمية هذا التوجه في هذا السياق كان جزئيًا وغير مكتمل، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن هذه المؤسسات تحدد مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل انتقائي ومحدود دون مناقشة السياق الاقتصادي الكلي الذي تتطور فيه هذه المساواة. حسب التقليد القائم وبصفة كاملة، ركزت النماذج الاقتصادية الكلية وتحليلات السياسات المرتبطة بها على الإنتاج التجاري فقط، متجاهلة قضايا النوع الاجتماعي والرعاية. ومع ذلك فلقد تم بناء قاعدة فكرية قوية لسد هذه الثغرة[3]، بفضل عقود من الأبحاث النسوية الاقتصادية والدعاوى السياسية والنشاط حول **قضايا النوع الاجتماعي والرعاية والعمل غير المأجور. لم يقض هذا الجهد على التردد في تبني البدائل النسوية** المقترحة، خاصة داخل المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دورًا أساسيًا في إطار الحوكمة العالمية .

كانت إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية أساسا تقتضي تقديم "حجة اقتصادية" للمساواة بين الجنسين، بدعوى أن زيادة مشاركة النساء في سوق الشغل تعزز النمو الاقتصادي. لهذا ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يعزز المساواة في الأجور و التنوع الاقتصادي لتحقيق الرخاء المشترك. ويقدر الصندوق أن سد الفجوات بين الجنسين, بامكانه أن يعزز الاقتصاد العالمي بمقدار 7000 مليار دولار. ومع ذلك، فأن هذه المقاربة الإجرائية تطرح إشكالا لأنها تعطي مفهوما للمساواة بين الجنسين كأداة عوض أن تكون غاية في حد ذاتها.

علاوة على ذلك، فلو فرضنا ان المؤسسات المالية الدولية تبنت خيارا أكثر شمولية، فإن الإمكانات المتاحة أمامها ستظل محدودة بفعل القيود التي تفرضها قاعدتها النظرية. وبالتالي، فكلما ادعت هذه المؤسسات اعتماد تدابير تؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الكونية، فإن هذه التدابير غالبًا ما توصي بسياسات تزيد من تدهور الظروف التي تدعي اصلا معالجتها، خاصة بالنسبة للنساء في البلدان النامية والأقل تقدمًا. لذا نجد أن سياسات التقشف التي تطبقها لا تزال تؤثر سلبيا على حقوق النساء في العمل، والضمان الاجتماعي، والسكن، والمياه والغذاء، والصحة، ومواجهة العنف ضد النساء، وغيرها[4] .

1 https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extarr11.aspx?memberKey1=ZZZZ&date1key=2024-11-30

2 https://library.fes.de/pdf-files/bueros/argentinien/20788.pdf

3 Blecker, R. A., & Braunstein, E. (2022). Feminist Perspectives on Care and Macroeconomic Modeling: Introduction to the Special Issue. Feminist Economics, 28(3), 1–22. https://doi.org/10.1080/13545701.2022.2085880

4 Blecker, R. A., & Braunstein, E. (2022). Feminist Perspectives on Care and Macroeconomic Modeling: Introduction to the Special Issue. Feminist Economics, 28(3), 1–22. https://doi.org/10.1080/13545701.2022.2085880

مقدمة

وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة(في عام 2023)، تعيش امرأة من بين كل عشر نساء في فقر مدقع. وإذا استمرت التوجهات الحالية، فإنه بحلول عام 2030، سنجد أن 8% من إجمالي السكان الإناث في العالم، أي ما يقرب من 350 مليون امرأة وفتاة، يعشن بأقل من 2.15 دولار يوميًا. مع العلم أن أكثر من 60% من هؤلاء النساء يعشن في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهي قارة تعاني بالفعل من معدلات فقر مرتفعة.[5]

كما يفيد البنك الدولي، فإن ما يقرب من 2.4 مليار امرأة في العالم لا يتمتعن بنفس الحقوق الاقتصادية التي يتمتع بها الرجال حيث أن معدل البطالة بين النساء أعلى بقليلٍ مقارنة بالرجال، ولكنهن يواجهن نقصًا أكبر في فرص العمل. وفقًا لأحدث الأبحاث لعام 2018 نجد ان حوالي 60% من النساء في العالم يشتغلن في الاقتصاد غير الرسمي، وترتفع هذه النسب إلى 90% في الدول المنخفضة الدخل.[6]

تتجلى الفجوات حسب النوع الاجتماعي في التشغيل وجودة العمل و في النفاذ إلى الرعاية الاجتماعية، حيث تقل نسبة تغطية النساء عن 8% مقارنة بتغطية الرجال. وعلى مستوى العالمي، يُقدَّر أن 73.5% من النساء اللاتي يشغلن أعمالا مدفوعة الأجر لا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية . تُشكِّل النساء وفي القطاع الفلاحي النسبة الأكبر حضورا سواء في الأشغال الموسمية و العشوائية و لفترات محدودة وذات الأجور المتدنية، وهي أشغال لا توفر إلا قدرا محدودًا جدا من الحماية الاجتماعية.[7]

تتجلى الفجوات حسب النوع الاجتماعي في التشغيل وجودة العمل و في النفاذ إلى الرعاية الاجتماعية، حيث تقل نسبة تغطية النساء عن 8% مقارنة بتغطية الرجال. وعلى مستوى العالمي، يُقدَّر أن 73.5% من النساء اللاتي يشغلن أعمالا مدفوعة الأجر لا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية .[8] تُشكِّل النساء وفي القطاع الفلاحي النسبة الأكبر حضورا سواء في الأشغال الموسمية و العشوائية و لفترات محدودة وذات الأجور المتدنية، وهي أشغال لا توفر إلا قدرا محدودًا جدا من الحماية الاجتماعية .[9]

تمثل النساء الأغلبية في القوى العاملة المدفوعة الأجر في خدمات الرعاية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم. كما يتحملن نصيبًا غير متناسب من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. حيث إن حوالي 80% من الأعمال المنزلية في العالم تقوم بها النساء، ومن بينهن 90% لا يحصلن على الحماية الاجتماعية.[10] وتقوم النساء المنتميات إلى الفئات ذات الدخل المنخفض بأكثر من ثلاثة أرباع هذه الأعمال المتعلقة بالرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر .[11]

لا تزال الفجوة في تونس، بين الرجال والنساء في مستويات عدم المساواة مرتفعة بشكل كبير.حيث ان معدلات الفقر بلغت معدلات الفقر ،(PNUD) بين النساء عالية مقارنة بالرجال. ووفقًا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النقدي قبل عام 2020، 15.5% للنساء و14.8% للرجال. ولكن بسبب جائحة كوفيد-19، يُعتقد أن هذه النسب قد ارتفعت إلى 19.8% للنساء مقابل 18.7% للرجال.[12]

اما فيما يتعلق بالحصول على فرص العمل، يبلغ معدل البطالة في صفوف النساء في تونس 22%، أي ما يقرب من ضعف معدل البطالة بين الرجال (13.6%). وتصبح الوضعية أكثر دراماتيكية اذا نظرنا إلى بطالة خريجات التعليم العالي، حيث يصل معدل البطالة لدى هذه الفئة إلى 31.2% بين النساء والى 13.8% بين الرجال.[13]

تتجلى هذه الوضعية بغياب التغطية الاجتماعية للنساء العاطلات عن العمل. وفقًا لمنظمة العمل الدولية، فإن 50.2% من التونسيين يستفيدون على الأقل بخدمة واحدة من خدمات الرعاية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، مقارنة بـ46.9% على المستوى العالمي. في المقابل، نجد فقط 25.3% من النساء يحصلن على خدمات الرعاية الاجتماعية، ويظل هذا المعدل دون المتوسط العالمي الذي يبلغ 44.9 %.[14]

5 https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-11/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2023-fr.pdf

6 https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2022/03/01/nearly-2-4-billion-women-globally-don-t-have-same-economic-rights-as-men

7 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_734075.pdf

8 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_848691.pdf

9 https://openknowledge.fao.org/bitstreams/77e7655c-d7f4-4a2e-8ea3-74b050a81662/download

10 https://www.oxfam.org/fr/toutes-les-inegalites-ne-sont-pas-visibles-la-veritable-valeur-du-travail-de-soin

11 https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-10/technical-brief-forecasting-time-spent-in-unpaid-care-and-domestic-work-en.pdf

12 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Etude-Impact-Economique-du-Covid-en-Tunisie.pdf

13 https://www.ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/Note_Emploi_T3_2024.pdf

14 https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2023-01/Rapport-PGT-2022.pdf

مقدمة

ويشار الى ان النساء تقضي 12 ساعة يوميًا في العمل، وفقًا لدراسة أخرى قامت بها منظمة أوكسفام، منها 8 ساعات مخصصة لخدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يعادل 67% من مجمل وقت عملهن. يزداد ثقل هذا العبء الملقى على عاتق النساء في غياب خدمات الرعاية العمومية او صعوبة النفاذ اليها. كما تُعاني النساء من الفئات الاجتماعية المهمشة و/أو المناطق الريفية بشكل أكبر من أعباء مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر. [15]

يتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تونس منذ بداية الستينيات من خلال عدة برامج ومشاريع أثرت بأشكال مختلفة على حياة النساء. وقد ساهمت التدابير التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية في رسم التوجهات التي اتبعها البلد لتحقيق تنميته، وكان لها تأثيرات متنوعة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام .

إذا من الممكن ان تكون لهذه البرامج نتائج إيجابية (مثل توفير الموارد المالية)، فإنه من المؤكد أيضًا أنها تسببت في آثار سلبية على عدة مستويات، خاصة منها رفاه السكان والنساء. ويمكن اعتبار التأثير الأكثر وضوحًا هو ذلك الذي خلفته سياسات التقشف وتجميد الانتداب، التي زادت من ارتفاع نسبة بطالة النساء والتي هي بالفعل مرتفعة للغاية.

توجد من الأكيد عدة آليات عمل لبرامج المؤسسات المالية الدولية، و التي تظهر تأثيراتها على النساء في عدة مستويات. يركز هذا التقرير النظر على التعرف وتقييم الآثار السلبية لتدخل هاتين المؤسستين في تونس. ويركز بشكل أكثر تدقيقا الانتباه على تأثير السياسات النيوليبرالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على النساء، وبشكل عام على عدم المساواة بين الجنسين في تونس وذلك من خلال مجالات تدخل المؤسستين .

كما سوف يتم تسليط الضوء عبر محاور على تأثير برامج المؤسسات المالية الدولية على قطاعات محددة مثل الصحة والرعاية، الحماية الاجتماعية، النقل، والتربية.

يتكون التقرير من عدة فصول (تسعة) ، تتناول على التوالي تحليل ظهور المؤسسات المالية الدولية وآليات عملها، مدى مراعاة هذه المؤسسات لحقوق المرأة، الانتقادات والإجابات التي قدمتها المدرسة النسوية لسياسات هذه المؤسسات، وتأثير برامجها على النساء في تونس، خاصة بمدى النفاذ للحماية الاجتماعية، الصحة، التعليم، والنقل .

يرتكز التقرير على أبحاث أولية وثانوية وتحليل وثائقي، مُدعّم بنقاش مع نساء عاملات في المجال ((focus group داخل بؤر جماعية الفلاحي، بالإضافة إلى مقابلات مع شخصيات ذات خبرة ومصدر معلومات .

[15] https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/10546/621354/1/rr-unpaid-care-work-tunisia-250120-fr.pdf

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

يعرض هذا الفصل على التوالي ولادة المؤسسات المالية الدولية، وتطور مهامها، بالإضافة إلى تحليل نقدي لأساليب حوكمتها.

النشأة والتطور السياقي للمؤسسات المالية الدولية

تم إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1944 وهما مؤسستان دوليتان (بين الحكومات). ولهما اليوم تاثير على المستوى الدولي على هيكل التنمية والنظام المالي العالمي. وتعرفان أيضًا باسم مؤسسات بريتونوودز Bretton Woods، و قد تم إنشاؤهما في البداية بقصد إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .[16]

كانت القرارات الأساسية التي أدت إلى إنشاء المؤسستين مدفوعة بدرجة أولى من قبل الولايات المتحدة، وبدرجة أقل من قبل المملكة المتحدة، وخلال فترة ما بعد الحرب، تأثرت مؤسسات بريتونوودز Bretton Woodsبالهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة.

منذ إنشائهما، وبمرور الوقت، تطورت مهام وأهداف وبرامج المؤسستين الماليتين بشكل كبير، كما يظهر على سبيل المثال في انتقال دورهما المركزي كمصممين لنظام أسعار الصرف الثابت الذي أنشأته اتفاقية بريتونوودزBretton Woods إلى ترويجهما النشط لنظام أسعار صرف عائم بعد انهيار هذا النظام في عام 1973. والى اليوم تعتبر هاتين المؤسستين من أكبر الممولين الداعمين للدول النامية التي تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية .

لقد تم تقديم إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كمجهود له هدف أساسي هو إعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، لكن تذهب بعض التأويلات إلى اعتبار هذه المؤسسات كجزء من الجهد للدفاع عن وتوسيع نطاق الرأسمالية والسياسات النيوليبرالية الغربية في مواجهة تهديد محتمل من نمو الاتحاد السوفيتي. تهدف المؤسستان بشكل خاص إلى الدفاع وتعزيز مصالح وهيمنة الولايات المتحدة .[17]

كان البنك الدولي يامل في السبعينيات زيادة حجم نشاطه. لكن قبل ذلك، كانت المؤسسات المالية تشجع الدول النامية على قبول المالية الدولي كوسيلة لمعالجة "تخلفها الاقتصادي". وقد زاد البنك الدولي بشكل خاص من قروضه لمشاريع البنية التحتية (الموانئ، الطرق، إلخ)

في أعقاب أزمة الديون التي ظهرت في أوائل الثمانينيات نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار المواد الخام العالمية، بدا خوف هذه المؤسسات المالية من مخاطر عدم سداد ديون البلدان الأقل تقدمًا. وبالتالي، رأت انه من غير المناسب تقديم قروض إضافية ما لم تتخذ هذه البلدان تدابير تهدف إلى تقليص نفقاتها الداخلية وزيادة إيراداتها من التصدير .[18]

[16] Actuellement, le Groupe de la Banque mondiale comprend cinq institutions : Banque internationale pour la reconstruction et le développement (BIRD), l'Association internationale de développement (IDA), la Société financière internationale (SFI), l'Agence multilatérale de garantie des investissements (MIGA) et le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI).

[17] https://www.imf.org/external/pubs/ft/history/2012/pdf/c8.pdf

[18] https://www.elibrary.imf.org/view/book/9781484371329/ch001.xml

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

شهدت التسعينات العديد من الأزمات النقدية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية. كانت هذه الأزمات مكلفة بدرجات متفاوتة، وارتبطت أساسًا بالانفتاح الاقتصادي والتسهيلات المالية في اقتصاد تلك الدول. كرد على الأزمات، تدخلت المؤسسات المالية الدولية بطرق مختلفة في إطار اتفاقات مالية دولية.[19] خلال الأزمة الاقتصادية المالية العالمية لعام 2008، وقعت عدة دول نامية أيضًا اتفاقات قروض مع صندوق النقد الدولي.[20]

وجدت البلدان النامية التي كانت في وضع اقتصادي صعب ومديونية للمؤسسات المالية الدولية، نفسها ملزمة الآن بتبني برامج التعديل الهيكلي التي صممها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف "إصلاح اقتصاداتها". في هذا السياق، أصبحت مؤسسات بريتونوودز الآن تهيمن على اتخاذ القرارات، وتطوير وصياغة السياسات في جميع الدول النامية تقريبًا حيث يتم تركيز برامجها.

قدرة مالية خارج المعا يير لتركيز هيمنة المؤسسات المالية

تأثرت المؤسسات المالية، وخاصة صندوق النقد الدولي، بشكل كبير بالأزمات المالية المتكررة منذ السبعينات - وبالخصوص أزمة 2008 - الشيء الذي جعلها تتجه إلى التوسع في تدخلاتها لتشمل الاقتصاد العالمي بدلاً من الاقتصادات الوطنية فقط، ولتتفحص الأفق رصدا لأزمات مستقبلية ممكنة لإدارتها تجنبا لانتشارها على المستوى الإقليمي أو العالمي. يتطلب تنفيذ برامج المؤسسات المالية الدولية تعبئة موارد مالية ضخمة لتحقيق الأهداف التي وقع تحديدها.

أعلن صندوق النقد الدولي على أهداف تشمل حاليًا تعزيز التعاون المالي والنقدي الدولي، وضمان الاستقرار المالي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز التشغيل المرتفع والنمو الاقتصادي المستدام. ويهدف إلى تحقيق ذلك من خلال تقديم برامج قروض للدول التي تواجه مشاكل في موازين المدفوعات، بالإضافة إلى تقديم المشورة السياسية عبر المساعدة التقنية أو المراقبة الاقتصادية الكلية الثنائية والمتعددة الأطراف.[21]

يقدم صندوق النقد الدولي قروضًا قصيرة ومتوسطة الأجل لمساعدة البلدان التي تواجه مشاكل في موازين المدفوعات وصعوبات في الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ويقدم العديد من ادوات دين مقسمة إلى صنفين: القروض غير التفضيلية (بمعدلات فائدة تبعا لظروف السوق)، والقروض التفضيلية (بمعدل فائدة قدره 0٪ حاليًا) من خلال الصندوق الاستئماني للحد من الفقر و دعم النمو، والذي يستهدف البلدان ذات الدخل المنخفض.

بلغت الطلبات الجديدة للقروض والمساعدات المعتمدة مع نهاية السنة المالية 2024 حوالي 53 مليار من حقوق السحب الخاصة (DTS). توزع هذا المبلغ على النحو التالي: 33.8 مليار DTS للمنطقة الغربية (بما في ذلك أكثر من 26 DTS للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والباقي DTS لإفريقيا جنوب الصحراء، 8 مليار DTS لكولومبيا، 10.5مليار DTS لأوروبا. يقدم صندوق النقد الدولي قروضه عبر أدوات مالية متنوعة. طوال الفترات التاريخية الماضية، كان الاتفاقات المؤكدة والاتفاقات الموسعة في إطار آلية الائتمان الموسع هي الأكثر استخدامًا، وهي أيضًا أولى الاتفاقات التي طورها صندوق النقد الدولي.[24]

[19] https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2016/exchangerates/pdf/Devereux.pdf

[20] https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew041511a

[21] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance#:~:text=The%20International%20Monetary%20Fund%20(IMF,%2C%20and%20economic%20well%2Dbeing.

[22] Un fonds fiduciaire pour la résilience et la durabilité (fonds fiduciaire RD) a été récemment créé et offre des financements à long terme à des taux d'intérêt abordables aux pays à faible revenu et aux pays à revenu intermédiaire vulnérables cherchant à améliorer leur résilience aux chocs extérieurs.

[23] Le FMI a créé le DTS en 1969, lorsque les monnaies étaient liées au prix de l'or et que le dollar américain était le principal avoir de réserve internationale. La valeur du DTS a été fixée par le FMI à une fraction d'or équivalant à un dollar américain. Avec la fin des taux de change fixes en 1973, le FMI a redéfini la valeur du DTS comme équivalent à la valeur d'un panier de monnaies mondiales. Le DTS n'est pas une monnaie en soi, mais un avoir qui peut être échangé par ses détenteurs contre des devises en cas de besoin. Le DTS est l'unité de compte du FMI et d'autres organisations internationales. Actuellement 1 DTS ≈ 1,33 $ US.

[24] https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2024/what-we-do/lending/#:~:text=%C2%B9%20Including%20prepandemic%20commitments%2C%20as,was%20about%20SDR%2025.4%20billion.

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

تُمول قروض صندوق النقد الدولي بشكل رئيسي من الحصص التي يساهم بها أعضاؤه. تزود الدول الأعضاء الـ 190 صندوق النقد الدولي بالموارد التي يقرضها، وذلك من خلال دفع حصصها التي تُحدد،بعدد الأصوات المخصصة لكل دولة إضافة إلى الأصوات الأساسية (كما هو موضح أدناه). بالإضافة إلى هذه الحصص، تأتي موارد الصندوق أيضًا من القروض المتعددة الأطراف والثنائية .
في عام 2023، تُقدر إجمالي الموارد المالية لصندوق النقد الدولي بحوالي 982 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل قدرة إقراض تبلغ حوالي 695 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 932 مليار دولار)، وهو ما يُمثل حوالي 20 ضعف الناتج المحلي الإجمالي لتونس .

الرسم 1 توزيع موارد صندوق النقد الدولي حسب المصدر،2023

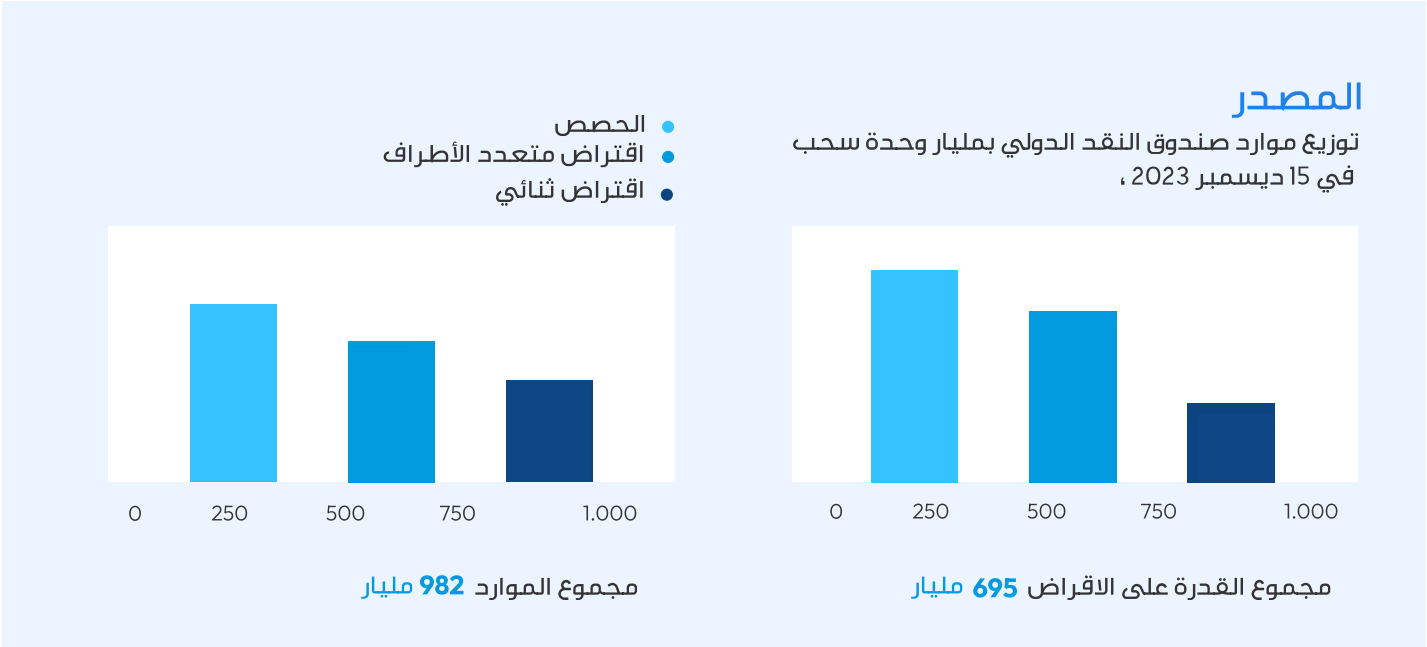

المصدر: FMI 2024

تأتي إيرادات صندوق النقد الدولي بشكل رئيسي من أنشطته في الإقراض والاستثمار. ارتفع صافي دخل صندوق النقد الدولي في عام 2024 الى 3,0 مليارات وحدة حقوق سحب خاصة (4,0 مليارات دولار)، كانت أنشطة الإقراض هي مصدره الاساسي .

لقد تغير دور البنك الدولي أيضًا، حيث انتقل من التركيز الأولي على القروض الموجهة للبنية التحتية، وفقًا لنموذج "توافق واشنطن"[25] و" ما بعد توافق واشنطن"[26]، إلى نموذج "بنك التنمية والخبرة"، حيث حاول البنك أن يتموضع كجهة مسؤولة عن "الخبرات الميدانية في مجال التنمية". وتتمثل الرؤية المعلنة للبنك الدولي في المساهمة في "خلق عالم بلا فقر على كوكب يمكن العيش فيه ·

[25] Le terme "Consensus de Washington" a été inventé en 1989 par l'économiste John Williamson. Il fait référence à une liste de 10 réformes politiques d'inspiration néolibérale recommandées en réponse à la turbulence macroéconomique et à la crise de la dette du début et du milieu des années 1980. Ces réformes incluent

[26] Le post-Consensus de Washington s'est concentré sur la réduction de la pauvreté, en mettant l'accent sur la nécessité de fournir aux populations pauvres des services sociaux, tels que l'éducation et les soins de santé, par le gouvernement et la société civile.-https://www.worldscientific.com/doi/pdf/10.1142/S0116110503000071#:~:text=The%20post%2DWashington%20Consensus%20focused,by%20government%20and%20civil%20society.

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

يتجه عمل البنك اليوم من خلال هدفين رئيسيين تم تحديدهما في عام 2013: هما "القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الازدهار المشترك". ويتم السعي لتحقيق هذين الهدفين من خلال: الإجراءات المباشرة للقروض لمشاريع الدعم المالي للقطاع ([DPF] المعروف أيضًا باسم سياسة تمويل التنمية) التنمية؛ الدعم المالي المباشر للحكومات الخاص، بما في ذلك الوسطاء الماليين؛ والضمانات من أجل التنمية على نطاق واسع .[27]

يتكو البنك الدولي في الواقع مجموعة من المؤسسات. ولهذا نستخدم مصطلح مجموعة البنك الدولي التي تضم: البنك التي تقدم (IDA) الذي يوفر المنتجات المالية والاستشارات، والهيئة الدولية للتنمية (IBRD) الدولي لإعادة الإعمار والتنمية التي تركز على (IFC) المنح والقروض الميسرة للحكومات في 75 دولة من أفقر دول العالم، والمؤسسة المالية الدولية التي تقدم الضمانات ضد المخاطر غير (MIGA) القطاع الخاص في الدول النامية، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف الذي يوفر تسهيلات دولية للتوفيق، والوساطة، (ICSID) التجارية، والمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار والتحكيم وتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار .

تغطي مجالات تدخل مؤسسات البنك الدولي جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء: الزراعة، الصيد والغابات، التعليم، الطاقة والصناعات الاستخراجية، القطاع المالي، الصناعة، التجارة والخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإدارة العامة، الحماية الاجتماعية، النقل، المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، وغيرها. لا تظهر التوزيعات العامة للالتزامات عادةً وجود قطاع مهيمن، لكن هناك بالطبع اختلافات كبيرة بين البلدان نظرًا لأولويات كل واحد منها.

اما فيما يتعلق بالمحاور المشتركة، يستهدف البنك مجالات مثل السياسة الاقتصادية، إدارة البيئة والموارد الطبيعية، التمويل، التنمية البشرية والنوع الاجتماعي، تنمية القطاع الخاص، إدارة القطاع العام، الحماية الاجتماعية، والتنمية الحضرية والريفية. وتُعد مجالات الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية البشرية والنوع الاجتماعي، وأخيرًا التنمية الحضرية والريفية من أبرز المجالات من حيث الالتزامات والصرف.

بلغت التزامات البنك الدولي خلال السنة المالية 2024 للتمويلات بمجموع 117.5 مليار دولار. وقد توزعت هذه المبالغ على النحو التالي: 38 مليار دولار لأفريقيا، 24.7 مليار دولار لأوروبا وآسيا الوسطى، 18.4 مليار دولار لأمريكا اللاتينية، 15.9 مليار دولار لجنوب آسيا، 12.5 مليار دولار لشرق آسيا، و0.4 مليار دولار لبقية العالم. وبلغت قيمة دفوعات البنك 89 مليار دولار .

توزعت دفوعات البنك الدولي في عام 2024 على النحو التالي: 33.5 مليار دولار للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IFC)، 8.2 مليار دولار للمؤسسة المالية الدولية (IDA)، 19 مليار دولار للمؤسسة الدولية للتنمية (BIRD)28.2 والباقي لأنشطة صرف أخرى[28]، (MIGA) لوكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف

تعكس هذه المبالغ خصوصيات نماذج التمويل الخاصة بكل مؤسسة من مؤسسات البنك الدولي. يقوم البنك الدولي بتمويل قروضه من موارده الذاتية ومن الأموال المقترضة من الأسواق المالية عن طريق إصدار (BIRD) لإعادة الإعمار والتنمية فيتم تأمينه بشكل كبير من خلال مساهمات الدول، (IDA) سندات البنك الدولي. أما تمويل المؤسسة الدولية للتنمية المتقدمة والدول الشريكة ذات الدخل المتوسط .

والبنك الدولي، بقدرة هائلة على الإقراض. (FMI) تتمتع كلتا المؤسستين الماليتين الدوليتين معًا، أي صندوق النقد الدولي وهذا ما يسمح لهما بفرض وضعية الهيمنة على البلدان المقترضة، خاصة منها الدول النامية والبلدان الأكثر فقرًا. تتيح هيكلية الحوكمة في الوقت نفسه لهاتين المؤسستين إعطاء الدول الأغنى نفوذًا كبيرًا على قراراتهما، وبالتالي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول المقترضة .

[27] https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-prosperity-and-planet

[28] https://www.worldbank.org/en/about/annual-report#anchor-annual

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حوكمة تعمق هيمنة الدول الغنية

من أبرز المؤاخذات الموجهة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتعلق بعدم توازن القوى السياسية في هياكل الحوكمة. فالدول الأفقر - وهي التي تكون غالبًا المستفيدة من القروض - تعاني من تمثيل ضعيف بشكل هيكلي في صيرورة صنع القرار. ويرجع ذلك إلى الأصول الإمبريالية التي نشأت منها هذه المؤسسات المالية .

تلعب الحصص دورًا أساسيًا في تحديد قوة التصويت التي تحظى بها الدول الأعضاء في الهيئات التنفيذية لصندوق النقد الدولي، وشروط حصول الدول الأعضاء على تمويل الصندوق، وحصة كل دولة عضو من التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة (DTS).[29]

وعلى الرغم من الإصلاحات المتعلقة بالتصويت في صندوق النقد الدولي التي تمت في عام 2016، والتي غيرت بعض الشيء من توزيع قوى التصويت (لمصلحة الصين)، فلا يزال توزيع الأصوات غير متوازن بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، واليابان على وجه الخصوص. وقد زادت حصص صندوق النقد الدولي بشكل كبير بعد أزمة عام 2008، مما سمح بإعطاء الصندوق قدرة أكبر على التدخل، كما أعطى وزنا أكبر للدول النامية، وخصوصًا الصين .

وفي عام 2023، بلغ إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي 477 مليار من حقوق السحب الخاصة، منها 83 مليارًا للولايات المتحدة، التي تعد المساهم الأول (أي ما يقرب من 17.43% من الإجمالي) .

الرسم 2 حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، 2023

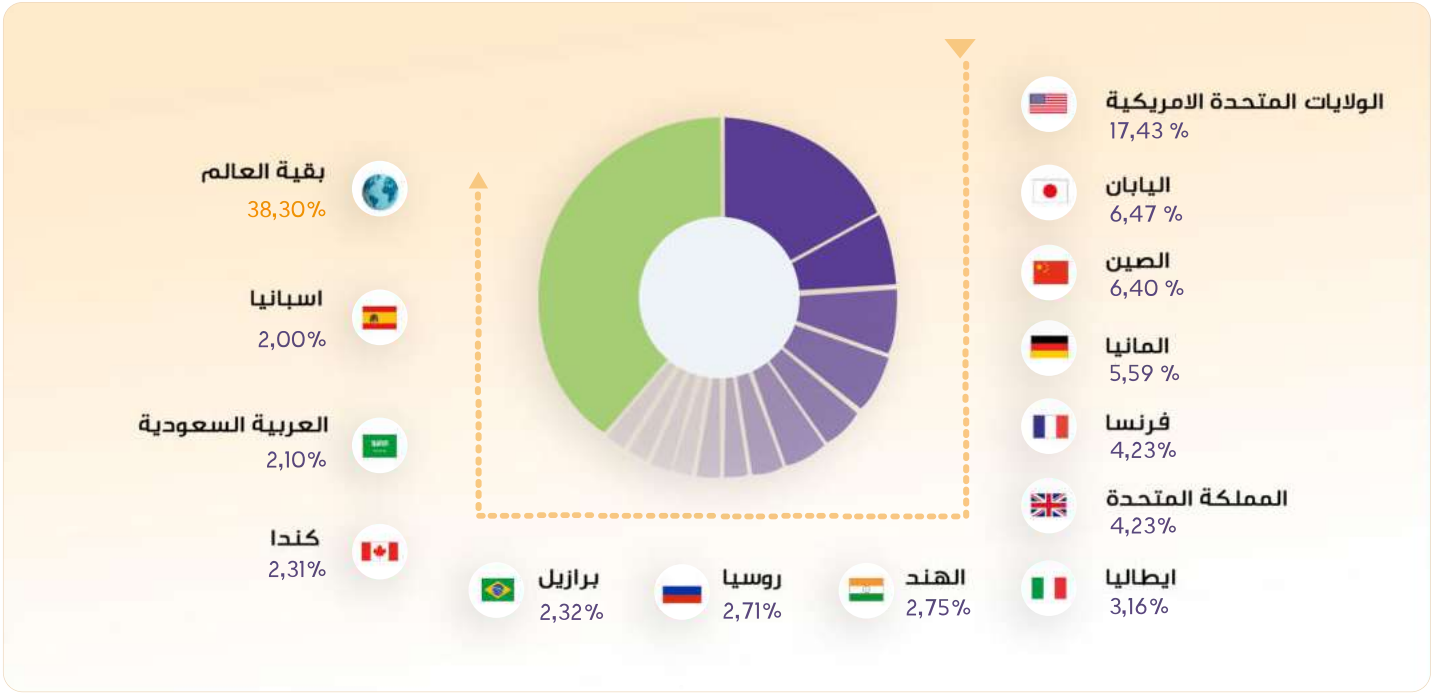

المصدر: FMI

[29] Les quotes-parts sont les éléments constitutifs de la structure de financement et de gouvernance du FMI. Chaque pays membre se voit attribuer une quote-part lorsqu'il rejoint le FMI et est tenu de régler intégralement la souscription correspondant à sa quote-part. Elles correspondent globalement à la position de chaque pays membre dans l'économie mondiale. La formule de calcul des quotes-parts est une moyenne pondérée en fonction du produit intérieur brut (PIB) (à 50 %), du degré d'ouverture de l'économie (à 30 %), des variations économiques (à 15 %) et des réserves officielles de change (à 5 %).

تاريخ وتطور المؤسسات المالية الدولية

لا يتم انتخاب مديري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بل يتم تسميتهم من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. لذا ووفقًا لاتفاق ضمني، كان رئيس البنك الدولي دائمًا أمريكيًا، بينما كان رئيس صندوق النقد الدولي دائمًا أوروبيًا.
يُعتبر مجلس المحافظين الهيئة العليا لاتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي، ويتكون من محافظ ونائب محافظ من كل دولة، وفي العموم يكون المحافظ وزير المالية أو مدير البنك المركزي. تنحرف قوة التصويت بانحياز كبير لصالح الدول الغنية. تتمتع الولايات المتحدة أليا بحق النقض (الفيتو) على جميع القرارات المهمة، كما أنها مع باقي دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي، تسيطر على أكثر من نصف الأصوات. أما الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، التي تمثل معًا 85% من سكان العالم، فلا تمتلك سوى حصة أقلية.

يمتلك البنك الدولي بنية مشابهة لصندوق النقد الدولي، حيث يشرف مجلس المحافظين على مجلس إدارة يتكون من رئيس البنك و25 مديرًا تنفيذيًا. وكما هو الحال في صندوق النقد الدولي، يتم توزيع الأصوات بناءً على الأسهم، وللخمسة الكبار من المساهمين (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، والصين) مدير تنفيذي خاص بكل منهم. يتم في البنك الدولي توزيع قوى التصويت بناءً على الحصة المالية لكل دولة.
يفسر جزئيًا عدم التوازن هذا في توزيع قوى التصويت سبب قدرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ إنشائهما على فرض نموذج نيوليبرالي على دول الجنوب. يعتمد هذا النموذج بشكل كبير على برامج التعديل الهيكلي التي تركز على الخصخصة، والتقشف، والتحرير القسري للأسواق، مما أدى إلى دعم انتشار الرأسمالية الخالصة وزيادة التفاوتات المختلفة بين دول الجنوب. ولقد كان لهذه السياسات تأثيرات خطيرة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في الدول النامية (راجع الفصول التالية).
دائما ما طالب المجتمع المدني وقادة دول الجنوب بإدخال الديمقراطية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة فيما يتعلق بمسار تسمية رأس الإدارة، التي يجب أن تكون على الأقل بالانتخاب وليس بالتعيين. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تكون قيادة المؤسستين مبنية على الكفاءة والجدارة، بدلاً من "التوافق غير الرسمي" الحالي، حيث يتم تقاسم القيادة بين مسئولين أوروبيين وأمريكيين تقع تسميتهم .[30]

كما طالبت دول الجنوب أيضًا بتمثيل أكبر للدول النامية داخل مجلس الإدارة، بما أن الدول الغنية تتمتع بتمثيل مفرط. وترى دول الجنوب أن يكون إصلاح صيرورة اتخاذ القرار من خلال تعديل نظام التصويت بالأغلبية المزدوجة، فيصبح القرار بموافقة كل من أغلبية المساهمين وأغلبية الدول الأعضاء، الشيء الذي سيمنح الدول النامية دورًا أكبر في عملية اتخاذ القرارات. إن مطلب الدول النامية يعد أمرًا حاسما، لأن عدم توازن القوى في الاقتصاد العالمي يتجلى في تأثير غير متناسب للدول الغنية عند وضع قواعد التجارة والتمويل الدوليين - وتميل هذه الدول على صياغة هذه القواعد بطريقة تخدم مصالحها الاقتصادية الخاصة، وفي غالب الأحيان على حساب البقية الباقية .

تُفسّر هذه التفاوتات في قوة التصويت جزئيًا قدرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على فرض برامج التعديل الهيكلي ذات الطابع النيوليبرالي على دول الجنوب في العالم على مدى الأربعين عامًا الماضية. لذلك ولتحقيق اقتصاد عالمي أكثر عدالة، من الضروري البدء بتفكيك التاثير الاستعماري الذي تمارسه مؤسسات الحوكمة الاقتصادية .

[30] https://core.ac.uk/download/pdf/161443554.pdf

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

إلى حدود هذا اليوم و من خلال السياسات والأدوات التي يفرضانها على البلدان النامية، يُعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أقوى المدافعين عن النيوليبرالية في العالم. إن أزمات الديون الحالية، خاصة منها السيادية، إلى جانب عقود من النيوليبرالية التي رسّخت التقشف والتدعيم المالي في الممارسات المؤسسية، تُشكل تحديات كبيرة من منظور نسوي كلما خفضت الحكومات من النفقات العمومية، يؤدي ذلك إلي تأثير مباشر في أبعاد أساسية من الرعاية الاجتماعية. فالتقشف ليس مفهومًا مجردًا؛ بل يتجلى في الواقع اليومي للسكان. إضافةً إلى ذلك، يعمل التقشف ضمن إطار يتسم بعدم المساواة بين الجنسين والفوارق بين القطاعات، مما يؤدي إلى تأثيرات متفاوتة حسب المجموعات.

لفهم أعمق لمشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف، يعط هذا الفصل لمحة عامة عن التدابير الرئيسية التي توصي بها أو تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية، وآثار هذه التدابير على تلك البلدان .

إلى حدود هذا اليوم و من خلال السياسات والأدوات التي يفرضانها على البلدان النامية، يُعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أقوى المدافعين عن النيوليبرالية في العالم. إن أزمات الديون الحالية، خاصة منها السيادية، إلى جانب عقود من النيوليبرالية التي رسّخت التقشف والتدعيم المالي في الممارسات المؤسسية، تُشكل تحديات كبيرة من منظور نسوي كلما خفضت الحكومات من النفقات العمومية، يؤدي ذلك إلي تأثير مباشر في أبعاد أساسية من الرعاية الاجتماعية. فالتقشف ليس مفهومًا مجردًا؛ بل يتجلى في الواقع اليومي للسكان. إضافةً إلى ذلك، يعمل التقشف ضمن إطار يتسم بعدم المساواة بين الجنسين والفوارق بين القطاعات، مما يؤدي إلى تأثيرات متفاوتة حسب المجموعات.

النيوليبرالية كعلاج لعلل الدول النامية

تهيمن النيوليبرالية كنمط اقتصادي على الإطار الحالي للسياسات الاقتصادية الكلية العالمية وتعطي توصيف لاقتصادنا والسياسات الحالية . ورغم كونه مصطلحًا مثيرًا للجدل، فإن النيوليبرالية تضع الربح البحت والمنافسة في صميم العلاقات الإنسانية، وتفترض تقليص دور الدولة بشكل كبير في الاقتصاد .[31]

قبل كل شيء، ونظرًا لأن المصطلح يُستخدم على نطاق واسع ولكن بدون دقة كافية، من الضروري توضيح ما تعنيه النيوليبرالية. المعنى الأكثر شيوعًا للنيوليبرالية هو ربطها مباشرة بالسياسة الاقتصادية، لكن هذه فكرة شائعة وهي غير صحيحة. ترتقي النيوليبرالية في الواقع إلى مستوى أعلى من السياسة الاقتصادية، مما يمنحها صفة توجه استراتيجي للتنمية يتماشى تمامًا مع أهداف الرأسمالية. ومن هنا، تُصبح السياسات الاقتصادية في خدمة التوجه نحو النيوليبرالية

حين تختار إحدى الدول تبني توجه استراتيجي نيوليبرالي، فيشترط قبل ذلك بالاساس الوصول الى ما يُعرف بالاستقرار الاقتصادي الكلي (تقليص العجز وخفض التضخم). كما يستوجب وضع إصلاحات هيكلية تشمل تحرير السوق، وإلغاء القيود التنظيمية عليها، إلى جانب الذهاب في مسار واسع من الخصخصة .

تؤدي هذه الإصلاحات إلى تقليص أداء الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وتمنح الأسواق دورًا أكبر في إسناد الموارد وتحديد الأسعار. هكذا تصبح آليات السوق الحرة بديلاً لدور الدولة، ويُعتبر التبادل التجاري الحر قوة دافعة قادرة على توجيه النشاط الإنساني وتحقيق تأثير إيجابي على الحياة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد .

لقد ألهمت النيوليبيرالية بشكل كبير السياسات الاقتصادية في الدول الغربية، وخصوصًا في الولايات المتحدة. تعتبر النيوليبيرالية من منظورهم، النهج الذي يجب أن تسلكه جميع الاقتصادات، بما في ذلك تلك التي تتبعها الدول النامية. خلال ثمانينيات القرن الماضي، كإجابة على الأزمات الاقتصادية والصعوبات المالية السائدة آنذاك، تبنت العديد من الدول النامية، تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، سياسات مستوحاة من النيوليبرالية، تضمنت الانفتاح الاقتصادي والمالي، .الخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية للأسواق.

كان الهدف من هذه السياسات هو تحقيق توازن اقتصادي وخلق نمو معقول. وقد ترافقت مع برامج تصحيحية تهدف إلى تعديل السياسات الاقتصادية الوطنية وتوجيهها نحو مزيد من " تحميل المسؤولية ".

[31] https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/zambia_social_forum_statement.pdf

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

صندوق النقد Bretton Woods) تم الترويج للنيوليبرالية وضعها حيز التنفيذ على نطاق واسع من قبل مؤسستي بريتون وودز مما أدى إلى تبني قسري واسع النطاق لهذا النهج من السياسات الاقتصادية الكلية "التقليدية" من،(الدولي والبنك الدولي قبل الحكومات، وخاصة عقب الأزمات الاقتصادية. تتميز الدول النامية والأقل تقدمًا في الغالب بعجز كبير في موازين المدفوعات، أي بعجز مفرط في الميزانية، وانخفاض كبير في معدلات الادخار الداخلي، وارتفاع معدلات التضخم .

علاوة على التوجه نحو سياسات ليبرالية تشجع الصادرات وتفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية ورأس المال، يطلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدول تقليص الطلب الداخلي وخفض النفقات العمومية بشكل كبير. في هذا الإطار وقع قبول فكرة تم الترويج لها بشكل واسع هي أن هذه الدول تعيش "فوق إمكانياتها". يعتمد هذا النهج التعديلي على فلسفة السوق الحرة، التي ترفض بشدة تدخل الدولة، ويركز بشكل حصري تقريبًا على المستوى الوطني، معتبرًا أن الخطأ يكمن في هذا المستوى. وبالتالي، فإن البرامج والسياسات المقترحة تتجاهل إلى حد كبير الأبعاد الدولية للاقتصاد العالمي التي تعيق تنمية هذه الدول .

نشر صندوق النقد الدولي في عام 2016 مقالًا بعنوان "هل النيوليبرالية مبالغ فيها؟"، جاء فيه: "عوضا عن تحقيق النمو، أدت بعض السياسات النيوليبرالية إلى تعميق اللامساواة الاجتماعية على حساب التوسع الدائم" [32] وهذا ما يدل على أن المبادئ والفوائد المزعومة للسياسات والبرامج والأدوات المروجة للنيوليبرالية تواجه انتقادات حتى داخل المؤسسة نفسها. وفي هذا الصدد يقول جوزيف ستيغليتز: "بعد ربع قرن من التجارب في الدول النامية، اتضح لنا من الخاسر: لم تفقد الدول التي تبنت السياسات النيوليبرالية السباق نحو النمو فحسب، بل حتى عندما تحقق النمو، كان لصالح الأغنياء بشكل غير متناسب [33].

فمن منظور نسوي، كلما تزايدت هيمنة النيوليبرالية، ازدادت أهمية مكانة النمو الاقتصادي وأهمية السوق باعتباره المؤسسة الرئيسية لاتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، تقلص بشكل كبير دور الدولة كمزود للخدمات وفرص العمل. انتقد اقتصاديّو التيار النسوي التحول نحو النيوليبرالية من عدة جوانب، منها ظروف الاستغلال المتزايدة، وانعدام الاستقرار، وتأثير تقليص القطاع العمومي على النوع الاجتماعي، وزيادة العمل غير المدفوع الاجر بسبب تقليص الخدمات العمومية، بالإضافة إلى تركيز النيوليبرالية على نتائج السوق على حساب الأنشطة غير السلعية. ان الانتقادات النسوية حول هذا الموضوع غنية فهي تسلط الضوء على محدودية استخدام الدخل الوطني كمقياس للرفاهية، بحجة أن مساهمات النساء مقدرة دون قيمتها الحقيقية وغالبًا ما تكون غير مدفوعة وغير ملموسة .

السياسات وأدوات التقشف للمؤسسات المالية الدولية

من اجل الوعي بتأثير السياسات والتوصيات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من الضروري استيعاب آليات تدخل هذه المؤسسات ونوعية العلاقة التي تربطها بالدول النامية. إن علاقات صندوق النقد الدولي مع الدول النامية قديمة، ورغم هذا وجب الأمر الوصول الى ظهور أزمة الديون في الثمانينيات لتخصيص جزء كبير من موارد الصندوق وأنشطته لهذه الدول. أما البنك الدولي، وكما اشرنا سابقا فقد تطورت تدخّلاته في الدول النامية منذ أواخر الستينيات. ولقد كانت الثمانينيات فترة ذات أهمية كبيرة لأنشطة البنك الدولي بسبب التحولات التي طرأت على دوره وأهميته بالنسبة للدول النامية .

[32] https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2016/06/pdf/ostry.pdf

[33] https://www.lesechos.fr/2008/07/la-fin-du-neoliberalisme-494055

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

يمكن اعتبار هذه الفترة الزمنية كفترة أزمة كبيرة لهذه الدول لسببين رئيسيين: المشاكل الهيكلية لنموذج التنمية القائم على التصنيع البديل للواردات، وارتفاع ديونها الخارجية التي أصبحت لا تطاق. شكّل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنذ بداية الثمانينيات ثنائيًا لإدارة أزمة الديون وتنفيذ سياسات التعديل. وفي الوقت نفسه، أصبحت الثنائي مديري أموال وجامعي ديون رئيسيين .

من ضمن الأهداف التي يشير إليها صندوق النقد الدولي في نصوصه التأسيسية، نجد "إتاحة الموارد العامة للصندوق مؤقتًا للدول الأعضاء بضمانات مناسبة، مما يتيح لها تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير تضر بالرخاء الوطني أو الدولي". وبناء عليه، تجدر الإشارة إلى أن توفير الموارد المالية مشروط بضمانات تتيح لصندوق النقد استرداد قروضه. وبهذا الشكل، يتدخل الصندوق بصفة مباشرة في تحديد السياسات الاقتصادية للدول المقترضة. وفيما يتعلق بالديون، يُعتبر برنامج التعديل الهيكلي الضمان الأفضل لتمكين الدولة من مواصلة سداد ديونها .

هنا و نظرًا لأن الدول مثقلة بالديون، فانه يمكن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجبارها (وهو شكل من أشكال المساومة الاقتصادية) على إعادة توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية "بشكل مناسب" بما يتماشى مع مصالحهما. وهذا يتيح فرض علاقة تعطي شرعية لخدمة الدين، ويبقي الدول المدينة في وضع يمنعها من تبني سياسة اقتصادية وطنية مستقلة .

إن الالتزام بمطالب الصندوق وفقًا لاتفاق الاستقرار الاقتصادي، إضافة الى ما يسمح به من الحصول على قروض من الصندوق، فانه يمثل أيضًا ضوءًا أخضرا لإقامة علاقات والتفاوض مع المؤسسات متعددة الأطراف، والمستثمرين الأجانب، والمؤسسات المصرفية التجارية، ومقدمي الأموال بصفة ثنائية .

من الواضح أن الدولة التي ترفض قبول الإجراءات التصحيحية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي سوف تجد نفسها تجاه صعوبات في إعادة هيكلة ديونها و/أو الحصول على قروض تنموية جديدة أو النفاذ إلى المساعدات الدولية. كما يتمتع صندوق النقد الدولي أيضًا بسلطة زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني من خلال منع الحصول على قرض قصير الأجل، لازم لدعم اقتصاد البلاد .

هكذا إذن تتدخل المؤسسات الدولية عبر برامج التعديل الهيكلي والتي تتضمن العديد من التدابير. ورغم اختلاف الظروف والأوضاع التي تسود في البلدان التي تحتاج إلى "التعديل"، إلا أننا نجد الوصفة الاقتصادية نفسها تطبق عالميًا. لذلك، ليس من المستغرب أن تكون بعض النتائج سلبية، بينما تكون أخرى إيجابية، مثل توفير الموارد المالية الفورية .

وقد تم تنفيذ برامج التعديل الهيكلي على نطاق واسع. ولكن وبشكل عام، فإن هذه الحزم ذات الطبيعة النقدية والهيكلية مترابطة وتؤثر تقريبًا على جميع القطاعات والفئات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

يهتم صندوق النقد الدولي بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تتضمن تدابير قصيرة الأجل، في حين يركز البنك الدولي على التدابير الاقتصادية الجزئية للإصلاحات التي تشمل عادةً تدابير طويلة الأجل. ويوصي صندوق النقد الدولي عادةً بتخفيض العجز العام وإجراء تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، مما يعكس نهجه النقدي في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات. وغالبا ما تتجه هذه التوصيات إلى خلق تأثير فوري في الوضع الاقتصادي للدولة .

[34] https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2024/English/wpiea2024173-print-pdf.ashx

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

على مستوى الميزانية، يدعو البنك الدولي عادةً إلى إلغاء دعم الأسعار، وتقليص الدعم المقدم للخدمات العامة، وترشيد الإدارات الحكومية، وتقليص حجم القطاعين العام والخاص. وتستغرق هذه التدابير عادةً وقتًا أطول لإحداث تأثير على الاقتصاد الوطني. وتشمل التدابير الأخرى التي يتخذها البنك الدولي رفع أسعار الفائدة لتحفيز الادخار، وتفكيك الحواجز أمام الواردات لفتح الاقتصادات، وتحرير الأسواق لتحسين آلية السوق بشكل عام، وخصخصة الأصول الحكومية هنا نجد توزيعا واضحا للمهام بين المنظمتين التوأمتين .[35]

يتولى صندوق النقد الدولي التفاوض بشأن السياسات الهيكلية الرئيسية مع مراعاة أسعار الصرف والعجز في الميزانية. يشارك البنك الدولي من جهته في عملية الإصلاح الهيكلي من خلال مكتب يمثله في كل دولة ومن خلال بعثاته الفنية العديدة. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ البنك الدولي على علاقات وثيقة مع معظم الوزارات الهامة التي تحدد الإطار المحدد للتعديل الهيكلي ويقوم بتنفيذ الإصلاحات في مجالات مثل الصحة، التعليم، الصناعة، الزراعة، النقل، والبيئة .

لذا يجب على الحكومة تقديم دليل لصندوق النقد الدولي بأنها "ملتزمة بشكل جاد بإطلاق إصلاح اقتصادي" قبل بدء مفاوضات القرض. وبعد منح القرض، يتم ربط الإنجازات السياسية برقابة صارمة كل ثلاثة اشهر من مؤسسات واشنطن. يتم صرف الأموال على عدة دفعات و التي قد تتوقف إذا لم يتم تنفيذ الإصلاحات.

اذا كانت شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تُفرض تاريخياً بشكل أساسي من خلال برامج التعديل الهيكلي (PAS)، يطلب صندوق النقد الدولي اليوم تقديم "رسالة نوايا" من الحكومات التي تطلب قرضا .[36] ولكي يتم الموافقة على القرض، يجب أن تتضمن الرسالة الإجراءات المسبقة، معايير الأداء الكمية، والمعايير الهيكلية التي تستمر في تضمين إصلاحات هيكلية تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية .

على الرغم من الجهود المبذولة لـ "ترشيد" عدد الشروط في مواجهة الانتقادات الشديدة، كشفت مراجعة تصميم وشروط البرامج التي أجراها صندوق النقد الدولي في عام 2018 أن عدد الشروط الهيكلية في تزايد. أما بالنسبة للبنك الدولي، فقد أصبحت الشروط تُفرض بشكل مباشر أكثر من خلال برنامج دعم السياسات الإنمائية (DPF)،

حيث تُمنح القروض والمنح للمشاريع التنموية في الدول التي تتبنى "الإجراءات المسبقة" المطلوبة للحصول على هذا التمويل القابل للاستبدال .[37]

اضافة إلى الشروط الرسمية التي تفرضها برامج القروض، تلعب المؤسستان دورًا أكثر أهمية في تقييد المساحة السياسية من خلال أبحاثهما ومنشوراتهما وتوصياتهما السياسية وبرامجهما التدريبية. تواجه الدول المنخفضة الدخل صعوبات في استقطاب رؤوس الأموال بأسعار فائدة معقولة، لذا يمكن لتصريحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن السياسات الداخلية أن تؤدي إلى ردود فعل كبيرة من قبل "السوق" (بما في ذلك ردود فعل محتملة من المقرضين أو المستثمرين)، مما قد يحدّ (أو يزيد) من خيارات التمويل لهذه الدول. كما أن توجه البنك والصندوق نحو إصلاح الميزانية العمومية، ودعم القطاع الخاص، وخدمة الديون، يحدّ أيضًا من حرية الحكومات في وضع السياسات العمومية وقدرتها على تمويل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية .

لقد اكتسب البنك والصندوق الدوليين قوة الزامية ملموسة بفضل أبحاثهما ومنشوراتهما وتصريحاتهما ودعمهما للأعمال الأكاديمية "المستقلة". إن قدرتهما على تقديم توصياتهما السياسية على أنها "أفضل الممارسات"، مدعومة بأعمال نظرية وتجريبية "صلبة"، تؤدي في كثير من الأحيان إلى أن يستبطن الأكاديميون وممارسي التنمية ووزراء المالية مواقف البنك والصندوق كمرجعيات أساسية .

تعرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لانتقادات شديدة، لا سيما في تسعينيات القرن الماضي، بسبب اعتمادهما على برامج التعديل الهيكلي لتسهيل إدماج الدول في النظام الاقتصادي النيوليبرالي. وتعد مسألة اختلال موازين القوى من بين الانتقادات القديمة الموجهة للبنك والصندوق، حيث إن شروط السياسة الاقتصادية التي يفرضانها تضر بسيادة الدول المقترضة وتحدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات سياسية وصياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستقلة. وأخيرًا، فإن النقد الرئيسي الموجه لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتعلق بالنتائج التي تخلفها هذه السياسات على القطاعات المختلفة وعلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في الدول النامية .

[35] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-World-Bank-New

[36] https:https://www.imf.org/en/Publications/CPID/Letters-of-Intent-Memoranda-of-Economic-Policies#:~:text=Letter%20Of%20Intent%20are%20prepared,prepared%20by%20the%20member%20country.

[37] https://www.worldbank.org/en/what-we-do/products-and-services/financing-instruments/development-policy-financing

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

حقوق الإنسان، المؤسسات المالية الدولية، وتأثير سياسات التقشف

بدأ تقنين مسؤوليات الحكومات في تعزيز وحماية حقوق مواطنيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. ففي عام 1948، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي)، وهو أول اتفاقية رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان. وبعد ثمانية عشر عامًا، تم تقنين المبادئ الواردة في الإعلان العالمي ضمن القانون الدولي من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد الخاص) و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الاقتصادي). وتُشكل هذه الوثائق الثلاث معًا العهد الدولي لحقوق الإنسان (الشرعية الدولية).[38]

لقد شكّل إنشاء العهد الدولي وقبوله دوليًا بداية عهد جديد في التاريخ العالمي، حيث أصبحت الحكومات في المجتمع الدولي - باستثناءات نادرة جدًا - تعترف بوجود حقوق فردية متساوية وغير قابلة للتصرف، وتقرّ بعلوية هذه الحقوق والحريات الفردية على قوانين الدول ذات السيادة.

كانت النظرة التقليدية لحقوق الإنسان تقتصر على المجالات المدنية والسياسية التي يغطيها العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية و السياسية. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، الحرية والأمان، الحق في عدم التمييز على أساس العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الطبقة الاجتماعية أو الرأي السياسي بالإضافة إلى حق التصويت، حرية التعبير والصحافة، الحق في الحماية من التدخل التعسفي في الحياة الخاصة أو الأسرة أو السكن والحقوق القانونية مثل الحق في محاكمة عادلة وقرينة البراءة، وغير ذلك .
ومع ذلك، أصبحت هذه النظرة التقليدية تواجه انتقادات متزايدة، لأنها تتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان .

يتعرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على سبيل المثال بالحق في الضمان الاجتماعي (المادة 22)، والعمل، وظروف العمل العادلة والمناسبة، والحماية من البطالة، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ووجود حياة تليق بالكرامة الإنسانية (المادة 23)، والراحة والترفيه، وتحديد معقول لمدة العمل، والإجازات المدفوعة الأجر (المادة 24)، والحق في مستوى معيشة يسمح بالحفاظ على الصحة والرفاهية، بما في ذلك الغذاء والملابس والسكن والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، والأمان في حالة البطالة، المرض، العجز، الترمل، الشيخوخة أو أي فقدان آخر لموارد العيش في ظروف خارجة عن إرادة الفرد (المادة 25)؛ والتعليم، خاصة التعليم الأساسي المجاني والنفاذ إلى التعليم العالي وفقًا للكفاءة (المادة 26)[39].

ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية على انها حق من حقوق الإنسان .
وتنص المادة 1 على أن "الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف، بموجبه يحق لكل شخص وكل الشعوب أن يشاركوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي يمكن فيها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل.[40]

تتم منذ عقود مناقشة التزامات مؤسسات بريتونوودز و خاصة منها صندوق النقد الدولي، في Bretton Woods، مادة حقوق الإنسان. ورغم أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ورغم أن هذه الأخيرة قد اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، إلا أن تعزيز حقوق الإنسان ليس جزءًا صريحًا من ميثاق أي من المؤسسات المالية الدولية .

38 https://www.ohchr.org/fr/what-are-human-rights/international-bill-human-rights

39 http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/frn.pdf

40 https://www.ohchr.org/sites/default/files/rtd.pdf

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

لم يكن واضحًا الى حدود التسعينيات ما إذا كانت حقوق الإنسان من أولويات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند التفاوض على القروض. نشر مؤخرا البنك الدولي معايير لاختيار القروض التي يصدرها بناءً على تقييمه للسياسات والمؤسسات الوطنية. ومن بين هذه المعايير المعترف بها علنًا جودة الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، والشمول الاجتماعي، والعدالة، بالإضافة إلى إدارة القطاع العام والمؤسسات. يقر البنك الدولي الآن بمسؤولياته في تعزيز حقوق الإنسان. كما قال الرئيس السابق للبنك الدولي، ولفنسون، في تصريحاته أمام لجنة التنمية بالبنك: "البنك يراجع حاليًا دوره بهدف إقامة صلة أكثر وضوحًا بين حقوق الإنسان، مع الحفاظ على التزامنا الكامل ببنود اتفاقنا" (البنك الدولي 2005 .[41]

ولكن ولسوء الحظ، يرى صندوق النقد الدولي أنه باعتباره وكالة مالية، فإن حقوق الإنسان في القانون الدولي لا تنطبق عليه. خلال "استشارة دولية"، في عام 2001، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع المؤسسات المالية الدولية والهيئات التنموية حول محور "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أنشطة التنمية للمؤسسات الدولية"، أشار ممثل صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الأخير هو مؤسسة تقدم المساعدة الفنية ولا يرتبط بأحكام العهد الدولي .[42]

عديدة هي الدراسات التي تحلل تأثير سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول النامية وفي العديد من المجالات، خاصة في حقوق الإنسان. إن الهدف الرئيسي لهذه البرامج هو استعادة النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أن العديد من التحليلات تشير إلى معدلات النمو السلبية أو المخيبة للآمال في معظم البلدان التي نفذت مثل هذه البرامج .

لقد وثق مركز البحث في السياسات الاقتصادية (Weisbrot وآخرون 2011) إلى أن معدلات النمو بداية من الستينيات حتى فترة الثمانينيات كانت أعلى بكثير من تلك التي سجلت في الفترة ما بين 1980 و 2000، عندما تم وضع برامج التعديل الهيكلي .[43]

في الوقت نفسه، تؤكد العديد من مجموعات البحث أن برامج المؤسسات المالية الدولية تفرض تدابير اقتصادية قاسية، مما يساهم في تفاقم الفقر، وتقويض الأمن الغذائي، ويؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد، وتدمير البيئة، وتهجير السكان. ترفض هذه المجموعات، التي تشمل منظمات غير الحكومية (المنظمات الأهلية)، اقتصاديين، ومتخصصين في العلوم الاجتماعية، ووكالات الأمم المتحدة، التصور الضيق للنمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

وتعتقد هذه المجموعات أن السياسات والبرامج التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية قد زادت من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سواء على المستوى المحلي أو العالمي .[44]

[41] https://www.ohchr.org/sites/default/files/rtd.pdf
[42] https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2009/10/committee-economic-social-and-cultural-rights-concludes-discussion
[43] https://desapublications.un.org/file/272/download
[44] https://citizen-network.org/library/extreme-poverty-in-a-time-of-austerity.html

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

من الأعمال الأكثر وقعا في هذا الموضوع هو عمل جوزيف ستيغليتز "الخيبة الكبرى" (2002). حصل ستيغليتز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001. وكان قد شغل منصب رئيس مجلس الإدارة تحت رئاسة كلينتون كماعضوًا في مجلس المستشارين الاقتصاديين، وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي. وفقًا لستيغليتز، فإن المشكلة الرئيسية في سياسات التعديل الهيكلي التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية هي أنها كانت تعتمد بشكل مفرط على قوة السوق الحرة وغير المنظمة لتحقيق نتائج فعالة. ولم تسمح هذه السياسات بتدخل الحكومة التي كان بإمكانها توجيه النمو الاقتصادي، خصوصًا السياسات الاقتصادية التي تضمن توزيعًا أكثر عدلاً لثمار النمو .[45]

تؤثر برامج التعديل الهيكلي عادة بشكل سلبي، ومن بين آخرين، على الفقراء و المهشمين. تنطلق مع تنفيذ هذه البرامج سلسلة من الوقائع التي تتحول هي بدورها، إلى تدهور مستوى المعيشة للسكان المعنيين، وتقليص فرصهم في الحصول إلى أبسط حقوقهم الأساسية .

تشكل الديون، أمام تنمية البلدان النامية، عائقًا مهما إن لم يكن العائق الرئيسي في القروض المسداة. حيث انه من النادر ما يتم استشارة السكان والذين لا يشاركون عادةً في اتخاذ قرارات الديون التي تؤثر على مستقبلهم. مع العلم أن البرامج التي يتم تنفيذها قد تؤثر على النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية، والموارد الطبيعية، وغيرها. علاوة على ذلك، فإن ضرورة سداد الديون بالإضافة إلى الفوائد تؤثر على الموارد المالية للأجيال الحالية والقادمة . [46]

تشكل الديون، أمام تنمية البلدان النامية، عائقًا مهما إن لم يكن العائق الرئيسي في القروض المسداة. حيث انه من النادر ما يتم استشارة السكان والذين لا يشاركون عادةً في اتخاذ قرارات الديون التي تؤثر على مستقبلهم. مع العلم أن البرامج التي يتم تنفيذها قد تؤثر على النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية، والموارد الطبيعية، وغيرها. علاوة على ذلك، فإن ضرورة سداد الديون بالإضافة إلى الفوائد تؤثر على الموارد المالية للأجيال الحالية والقادمة .

تؤدي خصخصة الشركات العمومية إلى تسريح جماعي للعمال، وهذا له صلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث انه يحرم مئات الآلاف من الأشخاص من موارد عيشهم[47]. كما تعزز خصخصة الأراضي احتكارها من طرف الأغنياء على حساب العائلات الصغيرة والمزارعين وعلى حساب السيادة الغذائية . [48]

كما ان تحرير التجارة يدفع الشركات الوطنية والصناعات والإنتاج الفلاحي المحلي للخضوع للمنافسة الدولية الشرسة ويرافق ذلك منافسة غير متكافئة تؤدي إلى تدمير القطاع الاقتصادي أو بكل بساطة إلى تدمير النسيج الاجتماعي الوطني .
من جهة أخرى يؤدي تخفيض قيمة العملة (أو تحرير أسعار الصرف) عادة إلى ارتفاع الأسعار (المنتجات المستوردة، المنتجات المصنعة محليًا من مواد مستوردة، زيادة الإيجارات، الأراضي، النقل...) . [50]

[45] https://www.persee.fr/doc/receo_0338-0599_2002_num_33_1_3139

[46] https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0361.pdf

[47] https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/publication/wcms_126695.pdf

[48] https://library.fes.de/pdf-files/gurn/00116.pdf

[49] https://policy-practice.oxfam.org/resources/trade-liberalisation-in-the-garment-industry-who-is-really-benefiting-130530

[50] https://capitalethiopia.com/2024/09/09/currency-devaluation-and-the-poor-an-empirical-analysis/#:~:text=Devaluation%20often%20leads%20to%20higher,necessities%2C%20they%20are%20disproportionately%20affected.

مشروطية المؤسسات المالية وفخ التقشف

إن تقليص الدعم الحكومي والنفقات للخدمات العمومية (التعليم، الصحة، الإسكان، النقل...) كما أن /أو إدخال أو زيادة الرسوم على الخدمات المتبقية، يخلق عواقب كارثية على السكان المعنيين
إن تحرير سوق العمل، وإدخال سياسات العمل "المرنة" يؤديان إلى تدهور حقوق العمال وظروف العمل. [51]

كما تؤثر برامج التعديل التي يفرضها البنك الدولي أيضًا على البيئة لأنها تدعو إلى زيادة الصادرات من أجل توليد الإيرادات لضمان خدمة الدين. تشمل صادرات الدول النامية عادةً المنتجات غير المصنعة مثل الخشب والنفط والغاز الطبيعي والمعادن وغيرها. إن تسريع استخراج الموارد وإنتاج المواد الخام الناتج عنه لا يعد مستدامًا من الناحية البيئية. كما تشجع مثل هذه البرامج على إزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة إنتاج غازات الدفيئة وتلوث الهواء والمياه. [52]

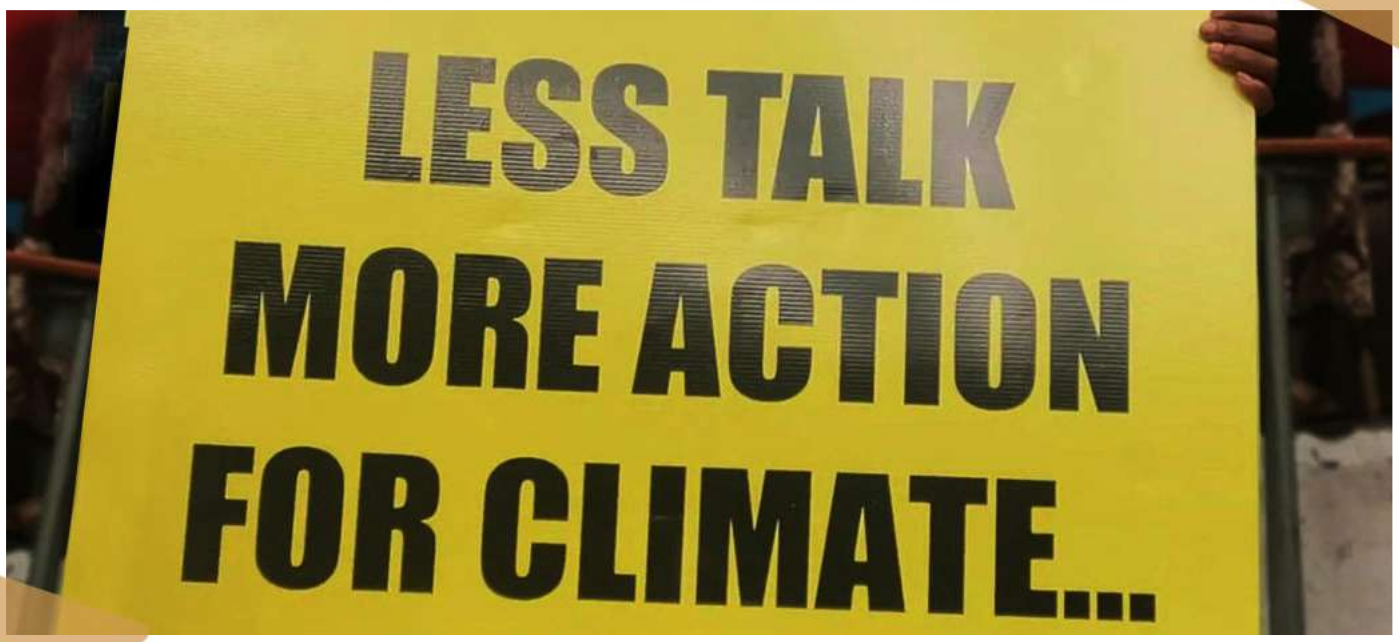

تتحمل النساء جزءًا غير متناسب ومهمًا من الأعباء والتأثيرات التي تفرضها برامج التقشف، حيث أنها عند تصميمها، لا تأخذ بعين الاعتبار تقسيم العمل بناءً على النوع الاجتماعي. لنا مثال على ذلك، حيث أن هذه البرامج تشجع على الزراعة الموجهة نحو التصدير، التي تميل إلى أن تكون مزروعة من قبل الرجال الذين يمتلكون الأراضي أين تشتغل النساء كعاملات عمومًا دون احترام لأبسط حقوق العمل.

علاوة على ذلك، يؤدي التقليص في الخدمات العمومية إلى زيادة عبء العمل على النساء اللواتي يكافحن لدفع تكاليفها الإضافية، وهذا يتجسد بشكل خاص في ضمان خدمات الرعاية أو التعليم لأطفالهن. [53]

[51] https://www.ilo.org/media/318661/download
[52] https://www.essentialaction.org/imf/environment.htm
[53] https://books.openedition.org/iheid/6025?lang=fr

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

شهدت مسألة حقوق النساء في مجال اهتمام المؤسسات المالية الدولية تطورًا كبيرًا مع مرور الوقت. ولقد كانت العوامل التي ولدت هذا التغيير مزدوجة، فمن جهة أولى هناك نتائج الملاحظة الميدانية ومن جهة ثانية نجد العديد من الانتقادات تجاه السياسات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية وتأثيراتها على حقوق النساء .

لتحقيق فهم أفضل للانتقاد النسوي للمؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على حقوق النساء، من الضروري دمج المقاربة الخاصة بالتمكين الاقتصادي. تهدف هذه المقاربة إلى تعزيز القوة والفعالية لدى النساء، مما يمكنهن من اتخاذ القرارات الاقتصادية والعمل عليها بشكل فردي وجماعي. بالإضافة إلى ذلك، يلعب هنا مفهوم العدالة الاقتصادية دورًا محوريًا. تقتضي العدالة الاقتصادية أن توفر المؤسسات بلا تحيز و بكل إنصاف وحسب المساواة الفرص للجميع. وهذا يبرز الحاجة الماسة إلى إطار للعدالة الاقتصادية لمحاسبة هذه المؤسسات وتفكيك آلية اللامساواة الهيكلية المتجذرة التي تعيد انتاجها، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء ضمن الأنظمة الاقتصادية الأبويّة .[54]

الاقتصاد النسوي كبديل للسياسات الاقتصادية الكلية النيوليبرالية

يكتسب الاقتصاد الجزئي، من منظور الاقتصاد النسوي، داخل البيئة المنزلية موقعا مركزيا، حيث يتم توزيع الموارد مثل العمل والترفيه أو السلع والخدمات للاستهلاك، بطريقة غالبًا ما تحكمها صراعات ناتجة عن توزيع غير عادل للسلطة بين الرجل والمرأة. كما يتم التركيز على الأنشطة التي تقع خارج حدود الإنتاج المادي والتجاري مما يضع الأشخاص وجودة حياتهم في صلب الإطار النظري. وبهذه الطريقة، يتم الاعتراف بوجود أنشطة وجهود يتم القيام بها خارج السوق ولا تقع مكافأتها، وبالتالي تصبح في المنطق الاقتصاد الكلاسيكي "مخفية" لا ترى. هذا التجاهل يؤدي إلى حجب و اختفاء الفاعلات الرئيسيات في هذه الأنشطة أي النساء .[55]

يعيد الاقتصاد النسوي التفكير في المجال الاقتصادي بهدف صريح يتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية للنساء. ولذلك، فإن هذه المراجعة لا تقتصر على انتقاد وكشف الأجندات السياسية الضمنية للنظريات الاقتصادية التقليدية، بل تعمل أيضًا على إثراء النظرية والسياسات الاقتصادية من خلال تبني هدفها الخاص: تحسين رفاهية النساء الاقتصادية .[56]

يقع الاعتراف بمساهمات النساء في العمل المنتج وأنشطة العناية في قلب الفكر الاقتصادي النسوي بما أنها تفوق بشكل كبير مساهمات الرجال. ومع ذلك تظل هذه المساهمات في الخفاء أو مُقَيَّمة بأقل من قيمتها في الاقتصاد السائد. وقد نتج عن هذا الوعي ظهور مجموعة متزايدة من الأدبيات الاقتصادية النسوية، تبرز في كثير من الأحيان أهمية دمج المنظورات الإقليمية التي تأخذ بعين الاعتبار السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، التي يطبعها الإرث الاستعماري، والمعايير الثقافية، واللامساواة المتجذرة .

يخلص النقد النسوي الى خلاصة تشير إلى أن الحكومات وصناع القرار يجب أن يدركوا أن النمو الاقتصادي وحده لن يؤدي إلى تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. لذا هناك حاجة إلى مقاربة أكثر توازناً تعزز النمو مع إعادة توزيع فوائده بشكل أكثر عدلاً. يشمل ذلك، على سبيل المثال، إنشاء وظائف ذات جودة أو "لائقة" للنساء، وضمان حقوق أساسية مثل الحد الأدنى للأجور وحق التنظم .

أما بالنسبة للكثير من النساء اللواتي يشتغلن خارج التغطية القانونية ، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية العالمية، التي لا ترتبط بمساهمات العمل، تعد هنا ذات أهمية خاصة. يتعلق الأمر في المقام الأول بالاعتراف بالنساء في تنوعهن الكامل، مع مراعاة واقعهن وخصائصهن المتعددة .

[54] Disrupting Orthodoxies in Economic Development — An African Feminist Perspective, Fatimah Kelleher

[55] https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2018/07/Invisible%20Work%20a

[56] https://www.jstor.org/stable/2117818

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

يتساءل الاقتصاد النسوي للرد على الانتقادات الموجهة إلى النموذج النيوليبرالي والسياسات التقشفية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، حول كيفية استجابة المجتمع لاحتياجات معيشة السكان، الذين أصبحوا أكثر تأثراً بالديون التي تتحملها الدول بتكاليف مرتفعة للغاية بالنسبة للأسر والأفراد، وخاصة النساء .

ويؤكد هذا الاقتصاد أن تحسين ظروف نفاذ النساء إلى التعليم، والائتمان، والأصول، وسوق العمل بشكل عام هو أمر مفيد للنمو الاقتصادي وللمجتمع ككل .

تؤكد الانتقادات النسوية على أن النموذج السياسي للنظرية الاقتصادية الكلية السائدة لا يأخذ في الاعتبار الطرق المختلفة التي يتفاعل بها الرجال والنساء مع الاقتصاد وكيف أن الاقتصاد نفسه هو بنية محددة حسب الجنس. فغالبًا ما يكون للنساء والرجال أنماط استهلاك وإنتاج وإعادة إنتاج مختلفة، و يشمل هذا الاختلاف التجارب المهنية ، والاحتياجات و الأدوار الاجتماعية، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة للمعايير والممارسات الاجتماعية التمييزية .

من خلال فهم الاقتصاد كبنية يحددها الجنس، " يحدد اخصاء الاقتصاد النسوي بوضوح علاقات السلطة بين الجنسين التي تقوم عليها المؤسسات والمعاملات والروابط المختلفة التي تشكل مجال "الاقتصاد".

ظهر الاقتصاد النسوي منذ السبعينيات مع تحليلات تتعلق بتأثيرات من منظور نوعي للتحولات في قطاع الفلاحة والصناعة وغيرها من التغيرات الهيكلية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد .

أظهرت هذه التحليلات أن مثل هذه التحولات يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على النساء.[57] لكن شهد الاقتصاد النسوي تطورًا كبيرًا في أواخر الثمانينات بعد نشر الكتاب "إذا كانت النساء هن اللواتي يحسبن: اقتصاد نسوي جديد" لمارلين وارنغ في عام 1988.

كانت التحليلات النقدية تتعلق بعدم اعتبار الأنظمة المحاسبية الوطنية والمؤشرات القياسية للنمو الاقتصادي للعمل غير المدفوع الأجر للنساء وبالتالي استبعاد القيمة المضافة لهذه المكونات من الأنظمة الإنتاجية للاقتصاد .

على غرار العديد من "التيارات" غير التقليدية الأخرى، مثل الاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد الأخضر، وغيرها، كان الاقتصاد النسوي ناقدًا جدا للنيوليبرالية والنموذج الاقتصادي الكلي التقليدي المهيمن.[58] من الصعب تحديد جميع الانتقادات، ولكن من بين اهمها يجب ذكر .

التعريف الضيق لأهداف السياسات الاقتصادية الكلية: عادة ما تكون أهداف السياسات الاقتصادية الكلية محددة بشكل ضيق، وتركز غالبًا على النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي العالمي .

ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية لأهداف ضيقة تتعلق بالنمو الاقتصادي والأهداف النقدية والميزانية، مقارنة بالأهداف والنتائج الاجتماعية، يعد فهمًا خاطئًا لما يجب أن يكون الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية وهو: تمكين الأشخاص من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق اقصى رفاهية للجميع .

57 Boserup (1970) " Woman's Role in Economic Development".. London and New York, 1970.

58 https://mena.fes.de/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/FES-2020-Neoliberalism-PolFem.pdf

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

احكام جنسانية مسبقة في التحليل الاقتصادي الكلي وصياغة السياسات: إن الإطارات الاقتصادية الكلية الحالية لا تتصدى للآثار السلبية الهيكلية التي تواجهها النساء، مثل المسؤولية غير المتناسبة التي تتحملها المرأة في العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، والذي يشمل أنشطة مثل الطهي، والأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، ورعاية المرضى وكبار السن في المنزل. لا يتم قياس أو تقدير العمل والرعاية غير المدفوعة الأجر، والتي لها تأثير مباشر على إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، فضلاً عن مدى تمتع النساء بالعديد من حقوق الإنسان .

إن استبعاد العمل غير المدفوع الأجر من الأطر المحاسبية الوطنية لا يعطي فقط فكرة خاطئة عن مستويات الإنتاج الإجمالية للدول ومساهمة النساء فيها؛ بل إن ذلك يحرف السياسات والتخطيط الاقتصادي. نرى ذلك على سبيل المثال من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية المادية بدلاً من البنية التحتية الاجتماعية، التي قد تكون أكثر فعالية بكثير في تخفيف العجز والدين العمومي على المدى الطويل.

عدم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار في المؤشرات الاقتصادية الكلية: كما تم التأكيد سابقًا، ركزت أولى انتقادات الاقتصاد النسوي على حقيقة وهي أن المؤشرات الاقتصادية التي يستخدمها تقليديًا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات تركز انتباهها على المجال الاقتصادي الكلي، مما يبالغ في تقدير قدرتها على تحليل الرفاه الاجتماعي والظروف الاقتصادية الدقيقة، خاصة تلك المتعلقة بتوزيع الموارد داخل الأسر

ركزت السياسات التي تهدف إلى معالجة الديون، من بين مؤشرات أخرى، على نتائج الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وأسعار الصرف، والعجز العام، متجاهلةً تلك التي تشير إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة. يؤدي النمو، واستقرار الأسعار الداخلية وأسعار الصرف، ودفع الالتزامات الدولية، إلى تقييمات متفائلة دون مراعاة الظروف اليومية الصعبة التي يواجهها قطاعات واسعة من المجتمع .

الاهتمام غير الكافي بالعمل اللائق والعمل غيرالقانوني:يقع في جميع أنحاء العالم ان تتحمل النساء مسؤولية غير متناسبة في العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، ويؤدي التمييز الجنسي في سوق الشغل إلى انخفاض فرص العمل اللائق، مما يدفع النساء نحو أشكال العمل الهشة

إن الاطر الاقتصادية الكلية الحالية تدعم بشكل منهجي مرونة العمل التي تؤثر سلبًا على الحق في العمل وتقلل من المساهمات في الضمان الاجتماعي وفرص العمل اللائق في القطاعين العام والخاص. ففي دول الجنوب، يتركز حضور النساء في الاقتصاد الهامشي لذلك نجدهن في أسفل الهرم الاقتصادي.

التأثيرات وآليات فعل سياسات المؤسسات المالية الدولية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء

في عام 2018، قام تقرير صادر عن الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بالديون وحقوق الإنسان بتجميع وتنسيق الأدلة التي توفرت على مدى عقود عند نشطاء وأكاديميون مرتبطون بالنسوية وحقوق الإنسان تتصل بتأثير الإصلاحات المالية التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية على النساء (Bohoslavsky 2018) .

تشير هذه الأدلة بوضوح وبشكل لا لبس فيه إلى أن سياسات التكيف المالي والتعديل الهيكلي تؤثر بشكل غير . متناسب وسلبي على النساء من خلال ثلاثة مسارات على الأقل، مما يمنعهن من التمتع بحقوقهن الإنسانية ويزيد من الفجوات بين الجنسين .[59]

59 https://digitallibrary.un.org/record/1663025/files/A_HRC_40_57-EN.pdf?ln=fr

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

أولاً، لها تأثير سلبي على النساء كعاملات: في العديد من البلدان، نجد أن عدد النساء كبير جدا في القطاع العام، خاصة التعليم والصحة، و هي القطاعات المستهدفة بخفض الميزانيات بسرعة. في الوقت نفسه، تميل النساء إلى العمل في المناصب الأكثر هشاشة (العقود المؤقتة، غير الرسمية، إلخ)، مما يجعلهن أكثر عرضة للطرد في حالة انخفاض اللأرصدة المالية للمؤسسة. ثانيًا، عندما تنخفض مساهمة الدولة في أنشطة الرعاية، يصبح من مسؤولية الأسر (أي في نهاية الأمر النساء) مواجهة هذه الوضعية، مما يزيد بشكل كبير في العبء الناتج عن المهام غير المدفوعة الأجر التي يقمن بها. وأخيرًا، نجد أن النساء هن الأكثر عرضة لنتائج سياسات التقشف بصفتهن مستخدمات للخدمات العمومية. عندما يتم تقليص الأموال المخصصة، على سبيل المثال، للأمومة، أو وسائل منع الحمل، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، تتعرض النساء لتقليص فعلي في أسباب الرفاهة و العيش (بوهوسلافسكي)2018.

ومع ذلك، على الرغم من أن تأثيرات سياسات التقشف على الجنسين قد تم توثيقها بدقة، إلا أن الأدلة تظهر أن هذه الأنواع من التدابير لا تزال تتمتع بصلاحية كبيرة في إطار اتفاقيات المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي. في هذا السياق، قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني بمراجعة 267 تقريرًا وطنيًا أعدها صندوق النقد الدولي ووجدت أن هناك حاليًا مجموعة واسعة من سياسات التقشف الجارية التي تنفذها أو تخطط لها الحكومات في جميع أنحاء العالم (أورتيزوكومينز 2022) .

يمكن عادةً تصنيف أنواع السياسات المختلفة المجمعة ضمن نطاق سياسات التقشف وتأثيراتها المحتملة على الجنس كما يلي:[60]

1 استهداف وعقلنة سياسات الحماية الاجتماعية

هذا النوع من التدابير يميل عادةً إلى إعادة توجيه (وتقييد) السياسة الاجتماعية لصالح الطبقات الأكثر فقرًا من السكان، مما يستبعد المجموعات الأخرى التي تعيش في أوضاع هشة. تتعارض هذه المقاربة مع الاقتراح المطبق بشأن أسس الحماية الاجتماعية العالمية، التي تعد ضرورية لتقليص التفاوتات بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الصحة والأمن على مستوى الدخل للأفراد.[61]

2 خفض و/أو تحديد الرواتب في القطاع العام

يمثل القطاع العام اكبر مشغل للنساء في العالم، خاصة في قطاعات التعليم والصحة. وبذلك، إذا تم خفض الرواتب العمومية أو تحديدها، فذلك يؤثر في النساء بشكل مباشر بصفتهن الفئة الكبرى التي تشتغل في هذا القطاع.[62]

3 إلغاء الدعم

إن إلغاء الدعم وارتفاع تكلفة الخدمات الأساسية غالبا ما يكون لهما تأثيرات غير متناسبة على النساء. على سبيل المثال، يؤدي تقليص الدعم الطاقي إلى أن تختار العديد من الأسر استخدام مصادر بديلة، مما يعني عبئًا أكبر من العمل غير المدفوع الأجر للنساء، بالإضافة إلى المخاطر الصحية المحتملة.[63]

4 خصخصة الخدمات/إصلاح المؤسسات العمومية

غالبًا ما تؤدي خصخصة الخدمات العمومية إلى تقليص في نوعية الأداء المقابل، وهو نقص يجب في كثير من الحالات تغطيته بزيادة مدة العمل غير المدفوع الذي تقوم به النساء. على سبيل المثال، قد تؤثر خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي على توسيع الشبكات عندما تكون غير مربحة، مما يؤثر سلبًا على الوقت الذي يجب تخصيصه لمهام جمع المياه، وهو نشاط تقوم به النساء بشكل رئيسي.[64]

[60] https://pop-umbrella.s3.amazonaws.com/uploads/0d4bcf52-376c-4b16-83cb-4e1489d5a52a_Austerity_Ortiz_Cummins_FINAL_26-09-2022.pdf

[61] https://www.unicef.org/innocenti/stories/towards-gender-equality-social-protection

[62] https://www.epsu.org/article/closing-gender-pay-gap-public-services-context-austerity

[63] https://www.iisd.org/publications/report/gender-and-fossil-fuel-subsidy-reform-nigeria-findings-and-recommendations

[64] https://wedo.org/wp-content/uploads/2003/11/divertingtheflow.pdf

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

5 إصلاح نظام التقاعد

إن متوسط العمر عموما عند النساء أطول من الرجال، ولكنهن أيضًا أكثر عرضة لمواجهة أوضاع من عدم الاستقرار الاقتصادي في سن الشيخوخة، بسبب المسارات المهنية الأكثر تعقيدًا على مدار حياتهن. إن إصلاحات أنظمة التقاعد، مثل زيادة سن التقاعد أو الحد الأدنى لفترات الاشتراك في صندوق الحماية الاجتماعية، أو تعديل صيغ حساب المعاشات بشكل أقل، تزيد من الهشاشة الاقتصادية للنساء المسنات.[65]

6 مرونة العمل

رغم ان السياسات المصممة تحت شعار مرونة العمل تسهم في جعل الظروف أكثر هشاشة لجميع العمال، إلا انه هناك مشكلات محددة تؤثر بشكل خاص على النساء. نذكرعلى وجه الخصوص، صعوبة دخول النساء الحوامل إلى سوق العمل. هنا تسهم هذه السياسات في تقديم الأمومة كتكلفة إضافية لأصحاب العمل.

7 تخفيض الإنفاق على الصحة

تؤثر تخفيضات الإنفاق على الصحة بشكل سلبي على النساء بثلاثة أوجه: أولا كعاملات، ثانيا كمسئولات بدرجة أولى عن شؤون الرعاية في المنزل (نظرًا لأن مسؤولية الرعاية الصحية يتم تحويلها إلى المنزل، حيث تقوم النساء بمعظم هذه الرعاية) و ثالثا كأعضاء مستخدمات (توفير الخدمات التي تستخدمها النساء بشكل رئيسي، مثل تلك المتعلقة بمنع الحمل الرعاية، أو الأمومة.[66]

8 تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

(PPP) أظهرت دراسات متنوعة حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول الجنوب التأثيرات السلبية لهذا النوع من المبادرات على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء
على سبيل المثال، أظهرت العديد من الدراسات أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد ساهم في تفاقم التفاوتات التي تواجهها النساء في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية.[67]

9 إدخال أو زيادة رسوم الخدمة العمومية

تمامًا مثل إلغاء الدعم، فإن إدخال أو زيادة الرسوم على الخدمات العمومية له تأثير سلبي غير متناسب على النساء، حيث يزيد بشكل كبير من تكلفة المعيشة ويجبر الأسر ذات الموارد الأقل على النظر في استراتيجيات لتعويض هذه الزيادة
إذ انه من الواضح أن النساء لهن توجه أكبر للعب دور "الحاجز ضد الفقر". مثال على ذلك هو التخفيض من نسب الاستهلاك لدى الأمهات لتوفير تغذية أطفالهن قدر الإمكان.[68]

64 https://wedo.org/wp-content/uploads/2003/11/divertingtheflow.pdf

65 https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2015/UNwomen-PolicyBrief03-ProtectingWomensIncome SecurityInOldAge-en.pdf

66 https://womeningh.org/wp-content/uploads/2022/06/Report-on-subsidizing-exec-summary-V11.pdf

67 https://gad-network.squarespace.com/s/1547040-can-public-private-partnerships-deliver-gender-equality-final-123.pdf

68 https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/equal-rights-unequal-import-tariffs-how-women-pay-price#:~:text=Especially%2C%20highly%20taxed%20agricultural%20products,items%20and%20reproductive%20health%20goods

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

تحليل الوضع الراهن بشأن الأخذ بعين الاعتبار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء من قبل المؤسسات المالية الدولية.

لقد تم الآن إدراج حقوق المرأة في العديد من الأطر القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشمل هذه خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

(CEDAW) يتجذر الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين، مثل جميع أهداف

برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، في العديد من الأدوات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير العمل، وغيرها من الأدوات ذات الأبعاد المرتبطة بحقوق الإنسان 2030.[69]

لم يكن دور المرأة واضحًا للغاية في تصور البنك الدولي خلال فترة إنشاء المؤسسات المالية الدولية. لم يكن هناك أي إشارة في هذه الفترة إلى دور المرأة، ولا أي مشروع مخصص لها. كانت أعمال المؤسسات المالية الدولية تحتوي على جميع العناصر التي انتقدتها النسويات في السبعينات لأنها كانت تهمش النساء والأنشطة غير المدفوعة الأجر ومساهمتهن في الاقتصاد.

كان الجزء كبير من الانتقادات الموجهة للبنك بسبب هذا التصور الضيق للتنمية والنمو الاقتصادي. لم يكن البنك هو الطرف الوحيد في هذا التصور، حيث كانت هذه الأفكار حول التنمية مشتركة بين جميع الوكالات والمنظمات الدولية الى حدود السبعينات. ومع ذلك، بما مجال عمل البنك هو الميادين الاقتصادية وبدرجة أقل الاجتماعية، وباعتباره وكالة مالية جعله أقل انفتاحًا على ظهور قضايا تتعلق بالعلاقات بين الجنسين. كانت نسبة النساء في الموظفين المهنيين في البنك أيضًا منخفضة للغاية. إن غياب النساء والباحثين في العلوم الاجتماعية أخر ظهور القضايا المتعلقة بالنساء داخل المؤسس.[70]

مع مرور الوقت، بدأت أعين البنك الدولي تدرك وجود النساء. فلقد سمح شعور القلق بشأن الفقر وضرورة البحث عن استراتيجية للتصدي له بالتأكد من العدد الكبير من النساء بين الفقراء والدور الذي يلعبنه في تلبية احتياجات أسرهن. وقد أظهرت أول مراجعة من البنك لتجربته في المكونات النسائية لمشاريعه أهمية دور النساء في تقليص الفقر والنمو السكاني (البنك الدولي 1979). وعلى الرغم من أن هذا لم يتحقق في مشاريع محددة، فإن خطاب البنك حول مخاطر النمو الديمغرافي دفع المؤسسة للتركيز على ضرورة زيادة الموارد المخصصة لوضع النساء والتعليم لتقليص النمو السكاني.[71]

بدأ البنك الدولي في الاهتمام على وجه الخصوص بتأثير السياسات التنموية على النساء على الأقل منذ عام 1970، الشئ الذي أصبح قضية أكثر وضوحًا بعد العودة إلى هدف القضاء على الفقر. ورغم أن البنك يعتبر أنه بذل "جهودًا جدية وحقق تقدمًا كبيرًا" منذ تنفيذ استراتيجيته الأولى بشأن النوع الاجتماعي في عام 2001 (البنك الدولي 2015)،[72] فإن منظمات المجتمع المدني قد قدمت تقييمات معدلة، حيث خلصت إلى أن مقاربة البنك جزئية و محدودة – لأنه لم يساهم في مراجعة توجيه المنظمة ونوعية السياسات التي تروج لها.[73]

نشر البنك الدولي في عام2015 استراتيجية بشأن النوع الاجتماعي للفترة 2016–2023. تصف الاستراتيجية أهداف البنك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتقترح كيفية تنفيذ هذه الأهداف داخل المؤسسة، مشيرة إلى أن المساواة بين الجنسين أساسية للأهداف المعلنة للبنك والتي تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك. تعتمد الاستراتيجية الأساسية على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.[74]

69 https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/gender-equality

70 https://documents1.worldbank.org/curated/ar/442851468176941741/pdf/527440WP0Women10Box345577B01PUBLIC1.pdf

71 http://documents1.worldbank.org/curated/en/552801468740176579/pdf/multi-page.pdf

72 http://documents1.worldbank.org/curated/en/163581475141336040/pdf/Results-and-performance-of-the-World-Bank-Group-2015.pdf

73 https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2019/08/The-World-Bank-and-Gender-Equality-DPF-2.pdf

74 https://documents1.worldbank.org/curated/en/820851467992505410/pdf/102114-REVISED-PUBLIC-WBG-Gender-Strategy.pdf

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

تحدد الاستراتيجية ثلاثة أهداف :

1. تحسين ظروف الوصول إلى الخدمات مثل التعليم، الصحة، والحماية الاجتماعية الجنسية والإنجابية .
2. توفير الفرص في المجال الاقتصادي، مع التركيز على إزالة الحواجز للوصول إلى وظائف أعلى جودة .
3. تعزيز صوت المرأة وأعمالها. مع هذه الأهداف، تعترف الاستراتيجية بـ "العوائق الهيكلية أمام المشاركة الاقتصادية للنساء"، في مجالات مثل الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف ضد النساء، والمشاركة السياسية للنساء، وخاصة عبء العمل غير المدفوع الأجر .

يوجه إلى الاستراتيجية انتقاد رئيسي وهو الحاجة إلى مقاربة أوسع لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، تبتعد عن الفهم الاقتصادي الضيق للاستقلال الاقتصادي للنساء. كما قيل أنه بالنسبة للنساء، بالإضافة إلى معالجة التفاوتات في الأجور وتوافر الوظائف والوصول المباشر إلى الخدمات المالية، يجب على الاستراتيجية معالجة الأسباب الهيكلية لهذه التفاوتات .
كما يعاب على الاستراتيجية انها لا تحتوي على إطار متكامل لحقوق الإنسان يضيئها بالكامل، وغياب أنظمة محاسبة قوية تضمن لعمل البنك الدولي شفافية ومسؤولية. كما نشر البنك الدولي مؤخرًا استراتيجيته الجديدة "استراتيجية النوع الاجتماعي 2024–2030: تسريع المساواة بين الجنسين من أجل مستقبل مستدام قادر على الصمود شامل"، وهي الآن قيد المشاورة . وقد تلقى البنك نفس الانتقادات مقارنةً بتلك التي كانت في 2016، لا سيما ضرورة تبني نهج أكثر شمولية يعتمد على الحقوق ويركز على الرفاهية في قضايا النوع الاجتماعي [76] .

على عكس البنك الدولي، بدأ صندوق النقد الدولي في الاهتمام بهذه القضايا فقط خلال العقد الأخير. لم يبدأ في دراسة الموضوعات المتعلقة، بالحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، والنوع الاجتماعي إلى جانب أمور أخرى، إلا في عام 2013 ليقرر أخيرًا في عام 2022 اعتماد استراتيجيته الأولى لدمج منظور النوع الاجتماعي .

تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية للمؤسسة: الإشراف، والمساعدة المالية، وبناء القدرات. يعد اعتماد هذه الاستراتيجية خطوة هامة لأنها تعني اعترافًا صريحًا ليس فقط بالعلاقة بين الفوارق بين الجنسين والاقتصاد، ولكن أيضًا بالتداعيات التي لها على الاقتصاد والأعمال التي يقوم بها صندوق النقد الدولي[77]

أعد صندوق النقد الدولي في عام 2024 مذكرة بشأن التوجهات العامة لتنفيذ استراتيجية 2022 الخاصة به بشأن دمج البُعد المتعلق بالنوع الاجتماعي. لا تزال الاستراتيجية في مراحلها الأولى بشكل عام. ومع ذلك، لا يعني ذلك توسيع ولاية الصندوق لتشمل قضايا النوع الاجتماعي، حيث ستؤخذ قضايا التفاوتات بين الجنسين في الاعتبار فقط بالقدر الذي تكون فيه "حرجة من الناحية الاقتصادية الكلية" وتعترف بالتأثيرات السلبية للبرامج والتدابير الفعالة لصندوق النقد الدولي على النساء .

[75] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099013107142345483/secbos04cf7b650208a5e08b784c0db6a4

[76] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099013107142345483/secbos04cf7b650208a5e08b784c0db6a4

[77] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099013107142345483/secbos04cf7b650208a5e08b784c0db6a4

المؤسسات المالية الدولية وحقوق النساء

يوجد في الأدبيات والنقد الاقتصادي النسوي، طلب متزايد لمقاربة تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي في النظام النقدي والمالي الدولي، مع دعوة إلى إصلاحات حقيقية نسوية. وأصبحت هذه الحاجة واضحة بشكل خاص في أعقاب الأزمات الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد 19.

على الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية غالبًا ما تعترف بالتأثير غير المتناسب للأزمات الاقتصادية على الفئات الاجتماعية الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال، إلا أن هناك فجوة ملحوظة بين هذا الاعتراف والقضايا التي تعطيها الأولوية. يتم تناول مواضيع مثل "الاستقرار المالي، مشكلات سداد الديون السيادية، تقلب تدفقات رأس المال وتأثيرات العدوى الدولية للسياسات النقدية وسعر الصرف" [79] دون أخذ التداخل بين هذه القضايا والتفاوتات بين الجنسين بعين الاعتبار بشكل كافٍ .

لذلك، من الواضح أن السياسات والعمليات في هيكل النظام المالي الدولي تعتمد على العمل المدفوع وغير المدفوع الاجر للنساء، مما يعطل التقدم في حقوق النساء. ان هذا النظام ليس فقط غير فعال وغير عادل وغير منصف، بل هو أيضًا متجذر بعمق في الإرث التاريخي الاستعماري. تعود جذوره إلى فترة كانت فيها الدول الأوروبية القوية تمارس الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الدول الأقل قوة، مما شكل بعمق المسارات المؤسساتية والاقتصادية للدول المستعمَرة. يبدو أن هذا الإرث الاستعماري مهد الطريق للثورة الصناعية والأسواق المالية التي ما زالت قائمة حتى اليوم. ونتيجة لذلك، يستمر النظام المالي الدولي الحالي في تعزيز وتفاقم التفاوتات، مع تأثيرات ضارة بشكل خاص على النساء .

في هذا السياق، يلعب النقد النسوي دورًا أساسيًا، مشيرًا إلى الميل لتصنيف النساء بشكل مبسط: إما على أنهن عقلانيات ومبادرات استراتيجيًا، أو على أنهن مهمشات وضعيفات وفقيرات.[80]

هذه الرؤية الثنائية لا تأخذ في الاعتبار الأبعاد التداخلية . التي تميز النساء بناءً على طبقاتهن الاجتماعية، وعرقهن، واثنيتهن، وقدراتهن. تتجاهل المنهجية الفردية للنظام المالي الدولي تنوع الاحتياجات والمصالح الناتجة عن .المواقف الاجتماعية المختلفة .

وقد أدى هذا القصور إلى مطالبة الأكاديميين النسويين والمجتمع المدني بإلغاء واستبدال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهياكل أكثر عدلاً وشمولًا وإنصافًا .

79 https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-11/laskaridis.pdf

80 https://www.brettonwoodsproject.org/2018/09/world-banks-role-crafting-neoliberal-hegemony-feminist-face/

تاريخ العلاقات بين تونس والمؤسسات المالية الدولية

منذ ظهور وتطور النيوليبرالية كمشروع أيديولوجي، استخدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قروضهما المقدمة لتونس كوسيلة لتعزيز معايير السياسات المتعلقة بالتحرير، وإلغاء التنظيم، والخصخصة. يقدم هذا الفصل نظرة عامة على أبرز العلاقات التاريخية بين تونس وصندوق النقد الدولي .

تحليل البيانات الكمية مع المؤسسات المالية

الجدول 1 تاريخ التزامات القروض مع صندوق النقد الدولي

أداة الاتفاق	تاريخ الاتفاق	مبلغ الاتفاق	المبلغ المتسلم	المبلغ المتبقي
اداة تمويل سريعة	10افريل 2020	545,2	545,2	2014,45
الية قرض موسعة	ماي 2016	1,952,253	1,161,713	2014,45705,025
اتفاق تاكيد	جوان 2013	1,146,000	1,002,750	0
الية قرض موسع	25 حويلية 1988	207,3	207,3	0
اتفاق تاكيد	4نوفمبر 1986	103,65	91	0
اتفاق تاكيد	1 جانفي 1970	7,5	7,5	0
اتفاق تاكيد	1جانفي 1969	6	4,5	0
اتفاق تاكيد	27 ديسمبر1967	9,61	9,61	0
اتفاق تاكيد	5 ديسمبر 1966	9,6	9,6	0
اتفاق تاكيد	12 نوفمبر 1965	5,6	5,6	0
اتفاق تاكيد	1 اكتوبر 1964	14,25	14,25	0
المجموع		4,006,964	3,059,024	909,47

المصدر صندوق النقد الدولي

أصبحت تونس عضوًا في صندوق النقد الدولي عام 1958، وحصلت على أول قرض من المؤسسة في عام 1964. وعلى مر السنوات، وفقًا لتاريخ التزامات القروض الصادرة عن صندوق النقد الدولي، حصلت تونس على إجمالي 10 قروض.[81]

خلال العقد الذي أعقب الاستقلال، تمحورت جهود الحكومة بشكل كبير حول بناء المؤسسات الوطنية التونسية ومواءمتها مع الممارسات الحديثة، التي كانت في الغالب مستوحاة من النماذج الغربية. خلال هذه الفترة التي تلت الاستقلال، تم اتخاذ بعض الإجراءات لزيادة الاستثمارات العمومية وتعزيز توسع الاقتصاد، خاصة في إطار الخطة التنموية الثلاثية الأولى (1962–1964). ومع ذلك و لسوء الحظ، أدى النشاط الكبير الذي رافق جهود التنمية إلى مشاكل مالية متزايدة ومستويات مرتفعة من الديون (كما سيُذكر لاحقًا) .[82]

[81] في أكتوبر 2022، وافقت تونس مبدئيًا على الحصول على مساعدة بقيمة 1.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، رفض الرئيس قيس سعيد لاحقًا هذا الاتفاق، مشيرًا إلى مخاوف من أن الشروط المفروضة قد تؤدي إلى تفاقم التفاوتات الوطنية والتوترات الاجتماعية

[82] خلال الفترة 1956–1961، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات القضائية والمؤسسية، كما تم إنشاء عدد من المؤسسات الوطنية الجديدة. كانت من بين أولى هذه المؤسسات التي تم إنشاؤها البنك المركزي التونسي، الذي بدأ نشاطه في 3 نوفمبر 1958. وفي 1 نوفمبر 1958، تم اعتماد الدينار التونسي ليحل محل الفرنك التونسي القديم، بسعر صرف 1 دينار مقابل 1,000 فرنك.

تاريخ العلاقات بين تونس والمؤسسات المالية الدولية

أمام هذه الوضعية، أطلقت السلطات التونسية في أكتوبر 1964، وبإشراف صندوق النقد الدولي، برنامجًا واسع النطاق يهدف لتحقيق الاستقرار وإعادة التوازن التدريجي للاقتصاد. دعماً لهذا البرنامج، وافق الصندوق على اتفاقية تأكيد لمدة عام لتونس بقيمة 14.25 مليون دولار، تم استخدام المبلغ بالكامل. كما قدم صندوق النقد الدولي لتونس قروضًا في إطار خمس اتفاقيات إضافية، بلغ مجموعها 38.3 مليون دولار

شهدت الوضعية الاقتصادية في تونس في السبعينيات تحسنًا ملحوظًا. على الرغم من أن البلاد تمتلك احتياطيات نفطية متواضعة، إلا أن ازدهار التجارة الدولية وارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينيات مكّن الحكومة من زيادة مستويات الاستثمار بشكل لافت وتقديم زيادات كبيرة في الأجور. بدأت وضعية القطاع الخارجي لتونس في التدهور مع انخفاض أسعار النفط الدولية وتراجع الاحتياطيات النفطية في أوائل الثمانينيات وقد أدت هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، إلى تدهور كبير في الوضع الاقتصادي للبلاد في منتصف الثمانينيات. في عام 1986، طلبت تونس اتفاقية تأكيد مع صندوق النقد الدولي، مما أتاح لها الوصول إلى التمويل على دفعات من خلال "السحوبات" بين عامي 1986 و 1988، مع سداد القرض (الأصل والفوائد) على مدى ست سنوات بين عامي 1987 و 1993.

وفي عام 1988، طلبت تونس آلية التمويل الموسعة ,(MEC) حيث تم تنفيذ سحب وسداد الدفعات وفق نفس الآلية بين عامي 1991 و2001 .

واجهت تونس عقب ثورة 2011، مرة أخرى أزمة في ماليتها الخارجية. في ديسمبر 2012، تراجعت الاحتياطات الرسمية إلى ما يعادل 94 يومًا من الاستيراد، وأصبحت التصنيفات الائتمانية لتونس متدنية للغاية في الأسواق المالية الدولية، مما منعها من "الخروج" لتلك الأسواق، أي إصدار سندات كما كان الأمر ممكنًا قبل جانفي 2011. ولم يكن بالإمكان تنفيذ القرضين الوحيدين لعام 2012 إلا بضمان رسمي من الخزينة الأمريكية واليابانية .

لجأت تونس في جوان 2013، إلى صندوق النقد الدولي ووقّعت اتفاقية تأكيد للحصول على قرض بقيمة 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) حتى 31 ديسمبر 2015. وفي 20 ماي 2016، وبعد انتهاء اتفاقية 2015، وقّعت تونس مع صندوق النقد الدولي اتفاقية قرض بموجب آلية التمويل الموسع (ECF) بقيمة أقل قليلاً من 2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، وتمتد حتى 19 ماي 2020 .

انضمت تونس إلى مجموعة البنك الدولي في عام 1958. على مدار السنوات، اعتمدت تونس بشكل متزايد على قروض البنك الدولي لتمويل 207 مشروعًا في القطاع العام التونسي.[83] تُظهر البيانات الى حدود أكتوبر2024 أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) موّل 209 مشروعًا بقيمة 14 مليار دولار أمريكي عبر 220 قرضًا. أما المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) فقد موّلت10 مشاريع بقروض تزيد عن 75 مليون دولار، فيما شاركت مؤسسة التمويل الدولية ، (IFC) الفرع الخاص بالقطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي، في 24 مشروعًا في تونس بقيمة إجمالية بلغت 618 مليون دولار أمريكي. بحلول جويلية 2024، كان هناك 26 مشروعًا نشطًا ومشروعين قيد الإعداد (pipeline) تحت إشراف البنك الدولي في تونس .

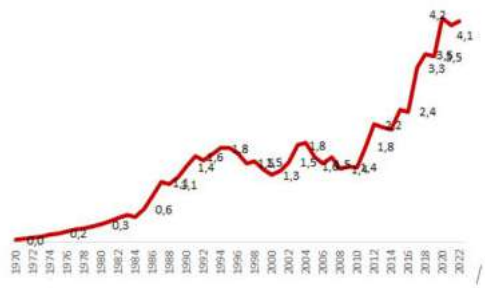

الدين للبنك الدولي (بالمليارات دولار)

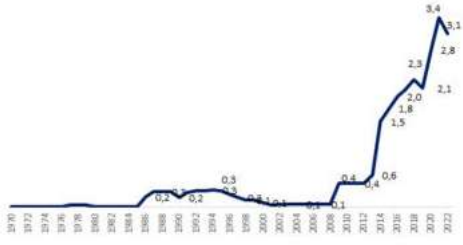

الدين لصندوق النقد الدولي (بالمليارات دولار)

المصدر: البنك الدولي

[83] تقوم مجموعة البنك الدولي في كل بلد تعمل فيه بوضع إطار شراكة معه (CPF) تحدد أولوياته الاستراتيجية على مدى فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. أما إطار الشراكة الحالي مع تونس، فيغطي الفترة الممتدة من 2023 إلى 2027

تاريخ العلاقات بين تونس والمؤسسات المالية الدولية

من الواضح، كما تُظهر الرسوم البيانية أعلاه، أن أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت موضوع تشاور و تنسيق. ، وقد شهدت قروض المؤسستين الماليتين لتونس زيادة ملحوظة في منتصف الثمانينيات (برنامج التعديل الهيكلي الثاني PAS 2) و زادت بشكل كبير بعد الثورة بسبب التدهور الكبير في الوضع الاقتصادي للبلاد .

وافق البنك الدولي خلال برنامج التعديل الهيكلي الثاني في الثمانينيات، بالتنسيق الكامل مع صندوق النقد الدولي، على ستة قروض لبرامج موجهة لقطاعات متعددة (الزراعة، الصناعة، التجارة، وغيرها) بقيمة إجمالية بلغت 880 مليون دولار أمريكي.[84] وأشار البنك الدولي في تقرير تقييم برنامج التعديل الهيكلي الأول (SAL 1) ما يلي

"لأن التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان جيدًا للغاية، ولأن فرق العمل في المؤسستين عملت بشكل وثيق مع السلطات التونسية، فإن برامج التكييف المختلفة كانت مكملة لبعضها البعض ."

جدول 2 برامج التعديل الهيكلي ممولة من البنك الدولي في الثمانينات

البرنامج– القرض	تاريخ الموافقة	المبلغ بالمليون دولار امريكي
قرض تعديل قطاع الفلاحة1	10-09-1986	150
قرض تعديل السياسة الصناعية و التجارية	24-02-1987	150
قرض تعديل الهيكلي	16-06-1988	150
قرض تعديل قطاع الفلاحة 2	01-06-1988	50
قرض إصلاح المؤسسات العمومية	11-01-1989	130
دعم الإصلاحات المالية و الاقتصادية	12-12-1991	130
المجموع		**880**

وافق البنك الدولي منذ عام 2011 على 35 قرضًا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الحوكمة، النقل، الطاقة، التعليم، القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى خطوط تمويل مخصصة للاستجابة للأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد–19. بلغ إجمالي هذه القروض أكثر من 5.5 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 40% من إجمالي القروض التي قدمها البنك الدولي لتونس .

في تونس (IFIs) سياقات تدخل المؤسسات المالية الدولية

بدأ تدخل المؤسستين الماليتين الدوليتين منذ السنوات الأولى لانضمام تونس كعضو كامل العضوية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذا كان تدخل صندوق النقد الدولي قد تم خلال فترات محددة، خاصة في إطار برامج التعديل الهيكلي، فإن تدخل البنك الدولي كان مستمرًا منذ منتصف الستينيات. ومع ذلك، وكما أُشير سابقًا، زاد البنك الدولي من التزامه بتونس بشكل كبير، في تنسيق كامل وتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال فترات تدخلها
تتشابه سياقات تدخل المؤسسات المالية الدولية في تونس من حيث الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي كانت تمر به البلاد. وقد تدخل صندوق النقد الدولي ثلاث مرات في تونس خلال الفترات 1964–1970، 1986–1992، و2013–2016 .

[84] تمت الموافقة على أول قرض لتعديل قطاع الزراعة (ASAL I) في سبتمبر 1986، ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر من نفس العام. كما تمت الموافقة على البرنامج الثاني لدعم قرض تعديل السياسة الصناعية والتجارية (ITPAL) في فبراير 1987، بالتزامن مع قرض التعديل الهيكلي (SAL) وقد تبع هذين القرضين البرنامجيين ثلاثة قروض تعديل أخرى من البنك الدولي
تمت الموافقة على القرض الأول المتعلق بالزراعة (ASAL II) والقرض الثاني المتعلق بإصلاح المؤسسات العمومية (PERL) في عام 1989. أما القرض الثالث، الذي يحمل اسم "دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية" (EFRSL)، فقد تمت الموافقة عليه في ديسمبر 1991، وهو في الواقع ثاني قرض تعديل هيكلي

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

بدأ تدخل المؤسستين الماليتين الدوليتين منذ السنوات الأولى لانضمام تونس كعضو كامل العضوية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذا كان تدخل صندوق النقد الدولي قد تم خلال فترات محددة، خاصة في إطار برامج التعديل الهيكلي، فإن تدخل البنك الدولي كان مستمرًا منذ منتصف الستينيات. ومع ذلك، وكما أُشير سابقًا، زاد البنك الدولي من التزامه بتونس بشكل كبير، في تنسيق كامل وتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال فترات تدخلها.
تتشابه سياقات تدخل المؤسسات المالية الدولية في تونس من حيث الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي كانت تمر به البلاد. وقد تدخل صندوق النقد الدولي ثلاث مرات في تونس خلال الفترات 1964–1970، 1986–1992، و2013–2016. خلال هذه الفترات، تم "التفاوض" على برامج تعديل هيكلي مع المؤسستين لتطبيقها بهدف إعادة البلاد إلى مسار النمو الاقتصادي. وكما سيتم تحليله في القسم التالي، فإنه بعد أكثر من 60 عامًا على أول تدخل لصندوق النقد الدولي في تونس، وعلى الرغم من التغيرات والتطورات الهيكلية التي شهدتها البلاد، لا يزال محتوى برامج الصندوق وتوصياته كما هو دون تغيير كبير .

الفترة 1964–1970

تدخل الأول لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تونس خلال الجزء الثاني من الستينيات. في ذلك الوقت، كانت تونس قد حصلت حديثًا على استقلالها، وبدأت في بناء اقتصادها من خلال إنشاء المؤسسات العامة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الاستثمارات العامة، وخاصة في مجال البنية التحتية .
تميز أداء تونس في إطار الخطة التنموية الثلاثية الأولى (1962–1964) بعدد من الإنجازات الهامة. سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، نموًا سنويًا بنسبة 4.6%، رغم أن هذا الرقم كان أقل من الهدف المتوقع بحوالي 7%، لكنه مثل تحسنًا كبيرًا مقارنة بنتائج فترة ما بعد الاستقلال (1956–1961). فلقد تم تحقيق إنجازات مهمة تمثلت في زيادة الإنتاج بعدة قطاعات استراتيجية، لا سيما قطاع التعدين، الكهرباء، النقل والاتصالات، وبالأخص السياحة. رافق هذه الانجازات الاقتصادية تحسن ملحوظ في مستوى معيشة الأسر وزيادة في فرص العمل. كما تم تنفيذ إصلاحات هيكلية متنوعة في مجالات الفلاحة، التجارة، التعدين، والحرف اليدوية. تضمنت الإصلاحات الفلاحية إنشاء وتعزيز التعاضديات الإنتاجية والخدمية والتسويقية بهدف دمج المزارع التقليدية مع تلك التي استعيدت من المستعمرين الأجانب.[85]

تم تحقيق هذه الإنجازات بفضل الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة لزيادة الاستثمارات العامة، لكن الديناميكية التي تم بها تنفيذ هذه الجهود أدت على المدى القصير إلى صعوبات مالية متزايدة. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات الشاملة كانت متوقعة خلال فترة ما قبل الخطة، إلا أن الصعوبات كانت ناجمة أساسًا عن نقص الموارد الخارجية التي ظلت أقل بكثير مما كان متوقعًا. وحتى يتسنى سد هذا العجز، تم تمويل بعض استثمارات الشركات العمومية والخاصة من خلال القروض المصرفية، مما زاد من تفاقم الوضع المالي الداخلي .

كما تأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض العائدات الخارجية للمنتجات الاستراتيجية مثل الفسفاط والمنتجات الفلاحية كالحمضيات وقد ساهمت هذه العوامل في زيادة عجز الحساب الجاري وانخفاض كبير في احتياطيات العملة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، أدى الاعتماد الكبير لتونس على القروض الخارجية إلى زيادة ملحوظة في مديونيتها الخارجية متوسطة وطويلة الأجل، مما فرض عبئًا ثقيلًا لخدمة الديون على الاقتصاد .[86]

بادرت السلطات التونسية في أكتوبر 1964، لمواجهة هذا الوضع، وبمساعدة صندوق النقد الدولي، إلى تنفيذ برنامج استقرار يهدف إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد التونسي تدريجيًا .

[85] وقّع البنك الدولي مع تونس سلسلة من قروض تمويل التنمية التي شجّعت بشكل صريح على تطوير التعاونيات ودعم التجربة الاشتراكية في البلاد، ومن بين هذه القروض مشروع المزارع التعاونية في تونس (TUNISIA COOPERATIVE FARMS PROJECT) TUN–القرض 484 / الائتمان N.99

[86] Tunisie : Bilan financier du pré–plan (1962–1964), Jean Poncet Revue Tiers Monde Année 1965

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

الفترة 1986–1992

استفادت تونس خلال السبعينيات من عائدات النفط لزيادة الاستثمار وتنويع اقتصادها. أدت زيادة الإنتاج داخل البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط على المستوى الدولي، إلى ان تجد تونس نفسها في وضعية اقتصادية ملائمة نسبيًا. وقد ساهم ذلك في تنويع الاقتصاد وزيادة الاستثمارات التي بلغت 30% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السبعينيات. كما نجحت تونس في الحفاظ على توازن اقتصادي كلي، حيث ظل العجز العام منخفضًا، والتضخم معتدلًا، والمستوى الخارجي مستقرًا. وقد أتاح ذلك زيادة استثمارات الحكومة ، وهي خطوة ساعدت عليها الزيادة السريعة في عائدات النفط لكن مع الانخفاض المستمر في الإنتاج النفطي بعد عام 1980 والانهيار الكبير في أسعار النفط عام 1986، بدأ الاقتصاد التونسي يواجه صعوبات كبيرة. شهد عجز الحساب الجاري الخارجي تفاقمًا ملحوظًا في الفترة 1985–1986، مع تباطؤ في الصادرات. كما ارتفع الدين الخارجي لتونس بشكل كبير، وازدادت أعباء خدمة الدين لتتضاعف تقريبًا خلال خمس سنوات. ورغم أن الحكومة بدأت في تقليص الاستثمارات، إلا أن هذه التدابير كانت غير كافية للتصدي للمشاكل الناشئة. أمام هذه الوضعية، وجدت تونس نفسها تواجه صعوبات كبيرة في الاقتراض من الخارج. وفي مواجهة هذه الأزمة، لجأت الحكومة للمرة الثانية إلى برنامج تعديل هيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

الفترة 2013–2016

شهد عام 2011 ثورة 14 جانفي في تونس وتداعياتها التي امتدت إلى العالم العربي. ومنذ الثورة، أصبحت الوضعية الاقتصادية في تونس صعبة للغاية. فقد شهد الاقتصاد التونسي تباطؤًا واضحًا في النمو الاقتصادي مع معدلات ضعيفة لم تتجاوز 3%. وفي بعض السنوات، لا سيما 2011 و2020، كان النمو سلبياً بسبب تأثيرات الثورة وجائحة كوفيد–19.

كشفت الثورة عن حجم الضعف الهيكلي الذي يعاني منه البلد، بما في ذلك التفاوتات الجهوية، وبطالة الشباب من خريجي الجامعات، وقضايا الحوكمة. تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة 14 جانفي واضطر الاقتصاد التونسي إلى مواجهة سلسلة من التحديات الصعبة. انخفض النمو في عام 2011 بشكل حاد بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي عمت البلاد. تراجع القطاع السياحي بشكل كبير (–30% مقارنة بعام 2010)، وشُلّت الإنتاجية في العديد من القطاعات الاستراتيجية، وخاصة الفسفاط، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير (–26%)

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة سلبية، حيث تقلص الاقتصاد بنسبة 1.1%. كما أثرت الأزمة الليبية بشكل سلبي على الاقتصاد التونسي،من خلال تراجع النشاط التجاري، وخاصة الصادرات المباشرة إلى ليبيا، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات الليبية في تونس .

كانت المالية العمومية التونسية الى حدود ما قبل الثورة تحت السيطرة نسبيًا، حيث بلغ عجز الموازنة في المتوسط حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. أدت الإجراءات الاجتماعية بعد الثورة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة، بما في ذلك التوظيف المكثف للشباب العاطلين عن العمل في القطاع العام، إلى زيادة كبيرة في كتلة الأجور (أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي)، مما تسبب في عجز في الميزانية تجاوز 6% من الناتج المحلي الإجمالي .

أدى تدهور الوضع الاقتصادي في تونس، إلى جانب حالة الاضطراب السياسي الحادة، إلى قيام معظم وكالات التصنيف الائتماني (ستاندرد آند بورز، فيتش، موديز) بخفض تصنيفات تونس في عام 2011. وقد استمرت هذه التصنيفات في التراجع بشكل متكرر خلال السنوات اللاحقة، مما أثار تساؤلات حول قدرة البلاد على سداد ديونها طويلة الأجل. وفي الوقت ذاته، ارتفعت احتياجات التمويل من خلال الاقتراض بشكل ملحوظ لتلبية متطلبات ميزانية الدولة .

يظل الحصول على هذه القروض مرهونًا بشكل كبير بإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي يشترط توافقًا بين مختلف الأطراف حول تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة (انظر أدناه). وبسبب انخفاض أسعار الفائدة التي تقدمها، اضطرّت الحكومة إلى التخلي عن سوق القروض الدولية واللجوء إلى المؤسسات الدولية، لا سيما البنوك التنموية متعددة الأطراف .

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

توصيات المؤسسات المالية الدولية وترجمتها إلى سياسات في تونس

يوجد بين الفترات الثلاث للتدخل المكثف للمؤسسات المالية الدولية في تونس، المذكورة أعلاه، قاسم رئيسي مشترك يتمثل في تدهور الأداء الاقتصادي للبلاد، حيث سجلت معدلات نمو سلبية خلال سنوات ما بعد الأزمات. ومع ذلك، فإن أسباب الأزمات وعواقبها والسياقات المحيطة بها تختلف بشكل كبير على الرغم من وجود بعض التشابهات .

كان البلد في الستينيات، في بدايات استقلاله، وكان الاستثمار الكبير في البنية التحتية الثقيلة وبناء المؤسسات الوطنية ضرورة ملحة. لذلك، كان من الضروري دعم تنمية البلاد بدلاً من الحد من الاستثمارات التي يمكن أن تضع تونس على مسار التنمية والنمو على المدى الطويل. أما في الثمانينيات، فكانت الأزمة مرتبطة أكثر بالظروف الدولية، لا سيما انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع احتياطيات تونس من العملات الأجنبية. كما تجدر الإشارة إلى أن الظروف الطبيعية، مثل فترات الفيضانات والجفاف، أثرت بشدة على أداء الاقتصاد الوطني في كلا الحالتين .

اما بعد الثورة، فلقد كانت الأزمة الاقتصادية ذات جذور اجتماعية، تجلت في توترات اجتماعية كبيرة أدت إلى عدم استقرار سياسي حاد، مما أثر على محركات النمو الأساسية في البلاد وعطلها. ومع ذلك، كانت المؤسسات المالية الدولية عشية الثورة تُقدم تونس كنموذج نجاح اقتصادي بفضل التطبيق الصارم لبرامج وإصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يبدو أن النموذج النيوليبرالي كان ملائمًا لتونس، لكن الثورة كشفت العيوب الرئيسية التي كان يخفيها من حيث الفوارق الاجتماعية .

واللافت أن المؤسسات المالية الدولية نفسها اعترفت بفشل نماذج التنمية التي دعمتها ونفذتها في تونس. ففي تقريرها الشهير "الثورة غير المكتملة" الذي يحلل السياسة التنموية لتونس بعد الثورة، أشارت مجموعة البنك الدولي إلى أنه على الرغم من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، "كانت هناك مشاكل أساسية في نموذج التنمية الاقتصادية التونسي، الذي مهّد الطريق لثورة جانفي 2011" على الرغم من الاختلافات في أسباب وسياقات تدخلات المؤسسات المالية الدولية، فإن التوجهات والإجراءات الموصى بها كانت دائمًا شبه متطابقة، مع محاور مشتركة تشمل: التقشف، تقليص الدور الاقتصادي للدولة، الخصخصة، وفتح الاقتصاد للتجارة ورؤوس الأموال الخاصة. وكانت التقييمات التي أجرتها خدمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الانتهاء من تنفيذ هذه الإجراءات دائمًا تتجه نحو تأكيد صحة البرامج وتقدير النتائج المحققة .

وفقًا لصندوق النقد الدولي ، كان البرنامج الأول للتعديل الهيكلي خلال الستينيات يركز على ثلاثة محاور رئيسية: احتواء العجز المالي العام ضمن حدود تتوافق مع استعادة الاستقرار الاقتصادي؛ تطبيق سياسات نقدية حذرة؛ وتعديل سعر صرف الدينار. بناءً على ذلك، فرض البرنامج وقف الاستثمارات العمومية للمشاريع التي لم تحصل على مساعدات خارجية، وكبح نمو الإنفاق الحكومي بما في ذلك تجميد الأجور، وتقليص الاقتراض العام من البنوك التجارية والبنك المركزي. وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم، تم تخفيض قيمة الدينار، وأدخلت تعديلات كبيرة على الرسوم الجمركية للمنتجات الاستراتيجية المُصدرة (مثل الفسفاط وزيت الزيتون) والمستوردة (مثل السكر والمنسوجات).

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره التقييمي إلى أن "الآثار قصيرة المدى للبرنامج كانت إيجابية"، وأضاف أنه "في السنة الأولى من الاستقرار، استفادت تونس من تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة والرسمية، مما سمح بتمويل جزء أكبر من برنامج الاستثمار. كما ساهم ذلك في تحسين طفيف في الاحتياطيات الرسمية، مما أتاح للسلطات اتخاذ تدابير لتخفيف القيود وتقليل التمييز" .

87 https://pop-umbrella.s3.amazonaws.com/uploads/0d4bcf52-376c-4b16-83cb-4e1489d5a52a_Austerity_Ortiz_Cummins_FINAL_26-09-2022.pdf

88 https://www.unicef.org/innocenti/stories/towards-gender-equality-social-protection

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

كان البرنامج الذي تم تنفيذه في عام 1986 يتبع تقريبًا نفس التوجهات الاستراتيجية للبرنامج الذي تم تطبيقه في تونس قبل 40 عامًا، ولكن مع تكثيف الإجراءات المقررة لتحرير الاقتصاد التونسي. تضمنت العناصر الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلي، التي كان من المقرر تنفيذها وفق جدول زمني تدريجي تم إعداده مع صندوق النقد الدولي، ما يلي.[89]

(1) تخفيض قيمة الدينار للمساهمة في تحسين الميزان التجاري وتحسين الظروف للمستثمرين المحتملين في القطاعات التصديرية، حيث من شأن ذلك تحسين تنافسية الصادرات والمساعدة في استقطاب المستثمرين الأجانب .

(2) تشجيع التصدير بهدف زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية في تونس من خلال التغلغل بشكل أكبر في الأسواق العالمية. لان الاندماج الأكبر في الاقتصاد الدولي من شانه أن يؤدي إلى تخصص أكثر بناءً على الميزة النسبية للبلاد .

(3) تخفيف الحواجز الجمركية لتسهيل الواردات الضرورية للمستثمرين الخواص وفتح الأسواق كان .(GATT) العالمية من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية يجب تخفيف متطلبات التراخيص للواردات وتخفيض الرسوم الجمركية .

(4) تحرير التنظيمات المالية للسماح للبنوك بتطوير سياسات الإقراض دون تأثير حكومي. في هذا السياق، كان من المفترض أن يتم تحرير معظم أسعار الفائدة في عام 1987 ضمن برنامج التعديل الهيكلي لتونس .

(5) كان تحرير الأسعار عنصرًا رئيسيًا في برنامج التعديل الهيكلي رغم التأثيرات الموثقة على التضخم والتكلفة الاجتماعية .

(6) تخفيف العبء الاقتصادي للقطاع العام من خلال خصخصة المؤسسات العمومية. في البداية، تم استهداف القطاع العام نظرًا للإمكانات الكبيرة لتقليل الإنفاق الحكومي وفتح الطريق للقطاع الخاص. على الصعيد الاجتماعي، كانت هذه الخطوة حساسة لأنها ستؤدي حتمًا إلى تسريحات جماعية .

(7) كان تقليص وإزالة الدعم الاستهلاكي تدريجياً الأكثر إثارة للجدل من الناحية الاجتماعية في برنامج الإصلاحات قصيرة الأجل. كانت هذه التدابير تستهدف تقليل الإنفاق العمومي وإعادة توازن أسعار السوق في نفس الوقت .

(8) خفض الاستثمارات العمومية بهدف الحد من الإنفاق، على الرغم من التكلفة الاجتماعية على (المدى القصير المرتبطة بانخفاض خلق فرص العمل، وعلى المدى الطويل بتقليص التمتع بخدمات وبنية تحتية عمومية ذات جودة .

[89] Gerwin Bell, G., Yücelik, M.Y., Duran, P.J., Nsouli, S.M. et Eken, S. (1993) The Path to Convertibility and Growth ; The Tunisian Experience. Documents occasionnels du FMI 109. Fonds monétaire international

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

تم تنفيذ معظم هذه التوجهات لاحقًا من قبل السلطات التونسية كجزء من إجراءات فعالة لضمان تطبيقها. تتعدد الأمثلة لكن ينبغي الإشارة إلى القرار على أعلى مستوى لرفع الدعم عن بعض المنتجات الاستهلاكية، الذي ألغاه الرئيس بورقيبة عقب أحداث الخبز في جانفي 1984. كما تم الحث على خصخصة الشركات العمومية عبر القانون رقم 47 لعام 1987، الذي عدل في عام 1989 لإعادة هيكلة الشركات العمومية وتم اعتماده في 1987.

وآخرون (1993) لصندوق النقد الدولي في تحليله، ومن سطوره الأولى إلى أن "تجربة التعديل في تونس Gerwin يُشير تقرير غيروين بين 1986 و1992 توفر دلالات مفيدة حول المشكلات الهيكلية والسياسات اقتصادية الكلية التي مكّنت السلطات من استعادة التوازنات المالية بينما حوّلت الاقتصاد التونسي خلال فترة زمنية نسبية قصيرة من اقتصاد منغلق ومنظم بشدة إلى اقتصاد موجّه بالدرجة الأولى نحو السوق والتصدير."

كما ذكر أعلاه، تم دعم برنامج صندوق النقد الدولي هذا بسلسلة من برامج القروض من البنك الدولي التي تهدف إلى تسريع تدابير التعديل الموصى بها. خلال العقود اللاحقة (1990–)، وحتى بعد الانتهاء من برنامج صندوق النقد الدولي، تولى البنك الدولي مسؤولية الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المذكورة أعلاه (التجارة الحرة، الخصخصة، تحويل الدنيار، إلخ).

في عام 2011، على الرغم من السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي المختلف إلى حد كبير الذي كان سائدًا عند فجر الثورة، لم يتغير نهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن المراحل في الثمانينيات والستينيات من القرن العشرين. في تقريره لعام 2012 لتونس، يُوصي صندوق النقد الدولي بما يلي : [90]

(1) توسع مُوجه في الميزانية لدعم النمو على المدى القصير، بشرط أن يتم الحفاظ على استدامة الميزانية على المدى المتوسط من خلال ضبط كتلة الأجور وزيادة أسعار الطاقة للحد من الدعم .

(2) إعداد استراتيجية واضحة لإصلاح نظام الدعم بالتشاور مع الأطراف الفاعلة، ومواصلة الإصلاحات في نظام التقاعد.

(3) تنفيذ سياسة نقدية تقييدية للحد من القروض، والحد من الكتلة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى تنفيذ إطار مؤسسي يهدف لاستهداف هذا الاخير.

(4) إدخال مرونة أكبر في نظام الصرف. في هذا الإطار، يدعو الصندوق البنك المركزي التونسي إلى توضيح قواعد تدخله في سوق العملات الأجنبية ليعكس سعر الصرف القوى الفاعلة السوق .

(5) معالجة العلل التي اصابت النظام البنكي، وإجراء مراجعات حسابية لجميع البنوك العمومية، والتأكد من أن البنك المركزي التونسي يحد من مساعدة البنوك بالسيولة .

(6) تشجيع الاستثمار الخاص، واستهداف تدخل الدولة في قطاعات معينة، وإصلاح التعليم وسوق العمل، إلخ للحد من البطالة وإيجاد نمو شامل.

90 Tunisia country report: 2012 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Tunisia

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

من المهم هنا ملاحظة أنه على الرغم من أن التوصيات لم تتغير، إلا أن صندوق النقد الدولي أدخل في خطاباته وتقاريره مصطلحات ذات دلالات اجتماعية مثل النمو الشامل، إلخ. وافق صندوق النقد الدولي في 7 جويلية2013 على اتفاقية تأكيد لتونس بمدة 24 شهرًا لمبلغ يقدر بـ 1.146 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة (1.75 مليار دولار).

كما أشاد صندوق النقد الدولي في عام 2015 بجهود السلطات التونسية والتزامها بتنفيذ الإصلاحات[91] . ففي ماي 2016، وافق على اتفاقية موسعة لمدة 48 شهرًا ضمن آلية تسهيلات الصندوق الممتدة بمقدار يعادل مليار وحدة حقوق السحب الخاصة (2.9 مليار دولار) .

يصعب هنا تعداد مختلف التدابير الموصى بها من صندوق النقد الدولي، ولكنها مسجلة بوضوح في التقرير الخاص بتونس لعام 2016. نورد مثالا فقط في إصلاح الوظيفة العمومية، حيث تم اقتراح تجميد الانتداب والرواتب، وترشيد المنح، وتشجيع المغادرات الاختيارية للموظفين العموميين . [92]

كما كان الامر في السابق، تم دعم قروض صندوق النقد الدولي والتدابير الموصى بها بسلسلة من برامج قروض البنك الدولي تحت "المظلة الكبيرة لـ "الحوكمة الجيدة، تعزيز الاستثمار، التنافسية، الوظائف، الشمول، إلخ .

تم تضمين جميع الشروط والبنود في إطار اتفاقيات القروض المتعاقبة لتونس مع البنك الدولي[93]. حرصت الحكومات المتعاقبة على تنفيذ التدابير المدرجة في هذه الاتفاقيات: أصبح البنك المركزي التونسي الآن مؤسسة مستقلة تستهدف التضخم فقط، وتم إدخال مرونة أكبر في سعر الصرف، وجُمّد الانتداب في الوظيفة العمومية، وبدأت عملية رفع تدريجي للدعم مع زيادات متتالية في أسعار الوقود، وأطلق البنك الدولي عملاً دؤوباً لإصلاح البرامج الاجتماعية، إلخ .

91 Tunisia: 2015 Article IV Consultation, Sixth Review under the Stand-By Arrangement, and Request for Rephasing-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia.

92 Tunisia: Request for an Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia

93 انظر على سبيل المثال القسم الاول من وثيقة اتفاق القرض

« Banque mondiale (2018) Prêt 8885-TN » Investment, Competitiveness and Inclusion Development Policy Loan
http://documents1.worldbank.org/curated/en/899521531342683670/pdf/ITK171540-201806111656.pdf

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

أصبحت الرعاية الاجتماعية أولوية سياسية عالمية منذ بداية التسعينيات، إثر الإقرار الشامل بأن النموذج النيوليبرالي لم ينجح في تحقيق النمو أو تخفيف الفقر وعدم المساواة. نجد أبرز مظهر من مظاهر الاهتمام بالرعاية الاجتماعية على المستوى العالمي في النقاشات والمداولات الجارية بشأن "أساس الرعاية الاجتماعية" الذي تُروِّج له منظمة العمل الدولية .[94]

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء في تونس على الرعاية الاجتماعية

يقصد بالرعاية الاجتماعية السياسات والبرامج المصممة للحد و التوقي من الفقر، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي طوال الحياة. تشمل هذه البرامج– دون حصر – المنح العائلية، حماية الأمومة ومعاشات التقاعد. على الرغم من بعض التقدم المحرز منذ عام 2015،[95] يُقدَّر بأن هناك ملياري امرأة في العالم لا تزال تفتقر إلى حماية اجتماعية .

حيث نجد ان النساء، اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 عامًا، أكثر عرضة بنسبة 25٪ من الرجال من نفس الفئة العمرية، للعيش في فقر مدقع. وهذا مثير للقلق بشكل خاص، نظرا إلى أن 740 مليون امرأة[96] يكتسبن عيشهن في الاقتصاد غير الرسمي، وغالباً بدون أو بقدر ضئيل من الحماية الاجتماعية. تعتبر الحماية الاجتماعية، في مواجهة هذه البيانات المقلقة، من منظور المقاربة النسوية و/أو منظور مقاربة تعطي اهتماما للنوع الاجتماعي، امرأ ضرورياً .

وذلك حتى يقع الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج وسياسات الحماية الاجتماعية احتياجات النساء، وتعرضهن للمخاطر، وللامساواة. ان هذه المقاربة من شانها تغيير العلاقات الاجتماعية، والهياكل الاقتصادية والسياسية، وكذلك الأنظمة بما في ذلك المعايير الاجتماعية، ونماذج الرعاية، والاقتصادات الإنتاجية، والأطر القانونية والتنظيمية. على الرغم من بداهة الوضوح المفاهيمي لهذه المقاربة، فان العديد من التساؤلات تظل قائمة حول كيفية تطبيقها عملياً .[97]

قام ولا يزال جدال كبير حول محتوى الحماية الاجتماعية وحول مجموعة أخرى من القضايا، بما في ذلك الدور المناسب للدولة، ومقدار المسؤولية التي ينبغي أن تتحملها الأسواق والأسر، والوسائط المناسبة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية. والأهم من ذلك يتعلق الأمر بالقيم (الكونية، إعادة التوزيع، العدالة الاجتماعية) التي ينبغي أن تقوم عليها السياسات العمومية. تؤثر معظم هذه الجوانب المتعلقة بالحماية الاجتماعية في السياسات التي تنفذها المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية .

سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال الحماية الاجتماعية

تشمل أدوات الحماية الاجتماعية برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. عادةً ما تكون برامج الضمان الاجتماعي متاحة عبر الشغل (الرسمي)، كما هو الحال في برامج الضمان الاجتماعي حيث تقع المساهمة في الصحة والتقاعد والأمومة، أو برامج الصحة داخل للمؤسسات

كما يمكن أيضًا أن تشمل هذه الأنواع من البرامج تحت مظلتها "(الأطفال، الأزواج) "المعالين.

94 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_176520.pdf

95 https://news.un.org/en/story/2024/10/1155701

96 https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/63/multi-stakeholder-forum/Panel%201_Topic%20Introduction.pdf

97 Social protection systems and gender: A review of the evidence - https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/14680181231180507

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

أصبحت الرعاية الاجتماعية أولوية سياسية عالمية منذ بداية التسعينيات، إثر الإقرار الشامل بأن النموذج النيوليبرالي لم ينجح في تحقيق النمو أو تخفيف الفقر وعدم المساواة. نجد أبرز مظهر من مظاهر الاهتمام بالرعاية الاجتماعية على المستوى العالمي في النقاشات والمداولات الجارية بشأن "أساس الرعاية الاجتماعية" الذي تُروِّج له منظمة العمل الدولية .

من جهة أخرى تقدم برامج الرعاية الاجتماعية خدمات "غير قائمة على المساهمات"، تُمنح عمومًا للأشخاص الذين يقعون تحت مستوى دخل معين و/أو تتوفر فيهم معايير أخرى تتعلق بالهشاشة. تشمل هذه البرامج من جهة التحويلات التي مصدرها شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية، ومن جهة أخرى التحويلات المتأتية من برامج الدعم الحكومي (للمواد الغذائية، والطاقية). ونظرًا لان برامج الرعاية الاجتماعية لا تعتمد على علاقات العمل الرسمي أو على مساهمات سابقة، فإنها تُعد ذات أهمية خاصة في البلدان التي ينخفض فيها الدخل والتي تتميز بوجود قطاع هامشي واسع. لذلك، ليس من المستغرب أن تكون هذه البرامج قد تصدرت المشهد في السنوات الأخيرة في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بمسألة الفقر.

عمومًا جميع مكونات السياسات الاجتماعية في البلدان النامية، خاصة (IFIs) تستهدف برامج إصلاحات المؤسسات المالية الدولية إصلاح كيانات الضمان الاجتماعي، وغيرها. ومع ذلك، فإن توجهين رئيسيين يميزان هذه البرامج: استبدال البرامج القائمة ببرامج تستهدف الفقراء، وإلغاء الدعم على المنتجات الطاقية والغذائية .

اهتمت المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي، منذ سنوات عديدة بإصلاح أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان النامية. وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في عام 2017، وبعد تقييم داخلي على وضع إطار استراتيجي للحماية الاجتماعية يمنح الصندوق تفويضًا للعمل في هذا المجال .[98] وقد تعرضت هذا الوثيقة لانتقادات واسعة من قبل المنظمات غير الحكومية والخبراء المستقلين التابعين للأمم المتحدة، حيث اعتبرت أنها تتناول الحماية الاجتماعية من منظور مالي و يعتمد على الميزانية بشكل بحت.وتمت مراجعة الوثيقة لمنح تدخلات صندوق النقد الدولي توجهًا له، "نظريًا"، طابع اجتماعي اكبر .[99]

وبما أن دوافع المؤسسات المالية الدولية مالية بحتة، فإنها تعطي الأولوية للحلول "المربحة" على حساب الأهداف الاجتماعية. تشير سياسة صندوق النقد الدولي باستمرار إلى ضرورة أن تكون النفقات الاجتماعية فعالة وممولة بشكل دائم. لكن عمليًا، تعني "الفعالية" بالنسبة للصندوق في كثير من الأحيان تقليص النفقات الاجتماعية الحالية واستبدال البرامج القائمة بأخرى تتجه إلى أهداف أكثر دقة، كما حدث في العديد من البلدان النامية. (كما هو موضح أدناه) .

يُعدّ استهداف وترشيد نفقات المساعدات الاجتماعية والحماية الاجتماعية الوسيلة الرئيسية التي توصي بها كل من البنك الدولي للحد من النفقات. أطلق البنك الدولي في عام 2022 نسخة محيينة من استراتيجيته للحماية (IFIs) والمؤسسات المالية الدولية الاجتماعية والتشغيل، حيث أشار إلى أن: "تقليص النفقات غير الفعالة هو دائمًا أمر مرغوب فيه، و يعد الدعم العمومي، لا سيما تلك المتعلقة بالوقود الأحفوري، هدفًا شائعًا للإصلاح." إلى جانب تقليص الإعانات (الترشيد)، يعتمد البنك الدولي سياسة الاستهداف، حيث يوضح: "تُستخدم السجلات الاجتماعية بشكل متزايد كممرات مشتركة لعدة برامج لتحديد المستفيدين وتقييم "أهليتهم، لا سيما فيما يخص المساعدات الاجتماعية الموجهة للفقراء .[100]

غالبًا ما يُشار إلى ترشيد واستهداف المساعدات على أنه "تحسين للحماية الاجتماعية" في تقارير المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، فإن هذه التسمية مضللة للغاية، إذ إن هذا التحسين يُنظر إليه من زاوية مالية بحتة تهدف إلى تحقيق كفاءة نقدية، لكنه يخلّف آثارًا وتكاليف بشرية باهظة، حيث يؤدي إلى استبعاد نسبة كبيرة من الفئات الفقيرة والهشة من الاستفادة من هذه البرامج.غالبًا ما تم تنفيذ ترشيد المساعدات الاجتماعية على حساب برامج المساعدات للأطفال والأسر، والنساء، والعاطلين عن العمل، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يتم توجيه الموارد المحدودة نحو جزء فقط من الأشخاص الذين يعانون من فقر شديد. إن توجيه المساعدات إلى الفقراء الذين يعانون من فقر شديد فقط، كما تنصح المؤسسات المالية الدولية، يؤدي إلى **معاناة الكثيرين وهو غير متوافق مع حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها من الالتزامات الدولية.**

تم تصميم معظم البرامج المستهدفة كشبكات أمان اجتماعي "خفيفة وفعالة من حيث التكلفة" والتي، بتصميمها، تستثني عددًا كبيرًا من الأشخاص المستضعفين. تم توفير ميزانيات صغيرة جدًا لهذه البرامج منذ البداية، ولم تهدف إلى خدمة جميع الأشخاص المستضعفين، بل جزء فقط منهم، مما يترك الكثير منهم بدون تغطية ويعانون من الحرمان .

98 https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/display/book/9781484313800/9781484313800.pdf

99 https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2019/PPEA2019016.ashx

100 https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/4dec81fb-d41e-5ea6-a52d-2186ce3b6a3a/download

ضمان
إجتماعي
واجب

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

توصي المؤسسات المالية الدولية إلى جانب التدخل في برامج المساعدات الاجتماعية، برفع وإزالة الدعم العام تدريجيا عن عدة منتجات. تنصح تقارير الصندوق النقد الدولي حسب البلد بتقليل دعم الغذاء، والدعم الزراعي، والوقود، والكهرباء، والغاز، وغيرها من أشكال الدعم. تعود هذه التوصية بشكل متكرر وشبه منهجي في إطار برامج تنفيذ المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية. غالبًا ما يصاحب تقليص دعم الغذاء والزراعة والوقود مناقشات حول شبكات أمان تستهدف الفقراء كوسيلة تعويض. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاعتقاد بأن الدعم الشامل يمكن أن يكون غير فعال ومكلف وغير عادل، في حين أن استبداله بتحويلات مالية محددة الهدف يمكن أن يقضي على سلبيات السوق ويوفر نتائج أكثر فعالية من حيث التكلفة ويدعم الفئات الأكثر فقرًا. هنا ومرة أخرى، نرى كيف ان دوافع رؤية المؤسسات المالية الدولية هي المخاوف من تخفيض الإنفاق العام مع وضع الهدف الاجتماعي في المرتبة الثانية .

تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية في سياسات الرعاية الاجتماعية التونسية

تم إنشاء نظام الرعاية الاجتماعية في تونس منذ أكثر من 60 عامًا حول محورين رئيسين: من جهة، نظم الضمان الاجتماعي عبر المساهمة تديرها صناديق الضمان الاجتماعي، (CNRPS، CNSS وCNAM) ومن جهة أخرى، برامج المساعدة التي لا تستند للمساهمات و التي تهدف الى مكافحة الفقر وتخفيف حدة التفاوتات الاقتصادية .

من بين هذه البرامج، يوجد برنامج التحويلات النقدية الدائمة (TMP) لبرنامج "أمان" الاجتماعي، الذي كان يُعرف سابقا باسم البرنامج الوطني لدعم العائلات المعوزة (PNAFN) لعب هذا النظام، الذي شهد تطورًا كبيرًا، دورًا حاسمًا في مكافحة الفقر. ينقسم المنتفعون ببرنامج "أمان" الاجتماعي إلى مجموعتين: من جهة، العائلات المعوزة، التي تتلقى التحويلات النقدية الدائمة ولها الحق في العلاج المجاني في المؤسسات الصحية العمومية (المعروف سابقًا باسم برنامج المساعدة الطبية المجانية AMG1 ومن جهة أخرى، العائلات ذات الدخل المحدود، غير المؤهلة لنظم الضمان الاجتماعي الخاضعة للمساهمة، والتي يمكنها الحصول على بطاقة علاج بمساهمة مخفضة (المعروف سابقًا باسم برنامج AMG2). يهدف هذا النظام أيضًا إلى تعويض رفع الدعم (حاليًا بصفة شاملة) للأسر الأكثر فقرًا عن طريق التحويلات المالية مباشرة .

كما تمكنت تونس أيضًا خلال السبعينيات من إنشاء "الصندوق العام للتعويض"، وهو أداة للسياسة الاقتصادية تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها في المجال الاجتماعي. يهدف الصندوق إلى دعم أسعار العديد من المنتجات (خاصةً الطاقة والمواد الغذائية) لضمان بقاء أسعارها في متناول السكان. وقد مكّن هذا النظام الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة من الحفاظ على مستوى معين من القدرة الشرائية على مدى فترات طويلة.

كانت تونس منذ عقود، وكما هو الحال في معظم البلدان التي يوصي فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإصلاح جميع مكونات نظام الحماية الاجتماعية، محور اهتمام لهذه التوصيات. في تقريره "الثورة غير المكتملة"، أكد البنك الدولي أن: "إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية في تونس شرط أساسي ولا بديل عنه لتحقيق مزيد من العدالة والإنصاف الاجتماعيين... يعتمد النموذج الحالي أساسًا على دعم غير موجه للمواد الغذائية والوقود. هذه الإعانات مكلفة وغير عادلة لأنها تفيد الأغنياء بشكل كبير. إن إصلاح نظام الدعم سيمكن من تعبئة موارد مالية إضافية يمكن استثمارها بشكل أفضل لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وتعزيز الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية .

ركزت تدخلات صندوق النقد الدولي في تونس منذ عام 2012 (بل وقبل ذلك بكثير)، على التحويلات الاجتماعية الموجهة وغير الموجهة. في تقرير بعثه عام 2016، والذي تم إعداده في إطار طلب تونس الحصول على اتفاق موسع بموجب "الآلية الموسعة للقروض"، أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه
"من الضروري إجراء إصلاح دائم للإعانات في الطاقة مع تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية الحالية لتحسين تكوين الميزانية على المدى الطويل." اشترط صندوق النقد الدولي بعد عام 2012 دعمه المالي بتخفيض دعم الطاقة كأولوية، مع توجيه جزء من هذه الموارد إلى شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة. وفي مرحلة لاحقة، أصبح هذا الدعم مشروطًا بإلغاء الدعم للمواد الغذائية مقابل تقديم تحويلات موجهة إلى الفئات "الأكثر فقرًا" بمجرد إنشاء قاعدة بيانات في المستفيدين .

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

بدأت هذه التوصيات في التطبيق من قبل الحكومة التونسية منذ عام 2012، بتنسيق مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على نفقات الرعاية الاجتماعية في تونس .

الرسم 5: نفقات الحماية الاجتماعية (بمليارات الدنانيرو %من الميزانية الوطنية) .

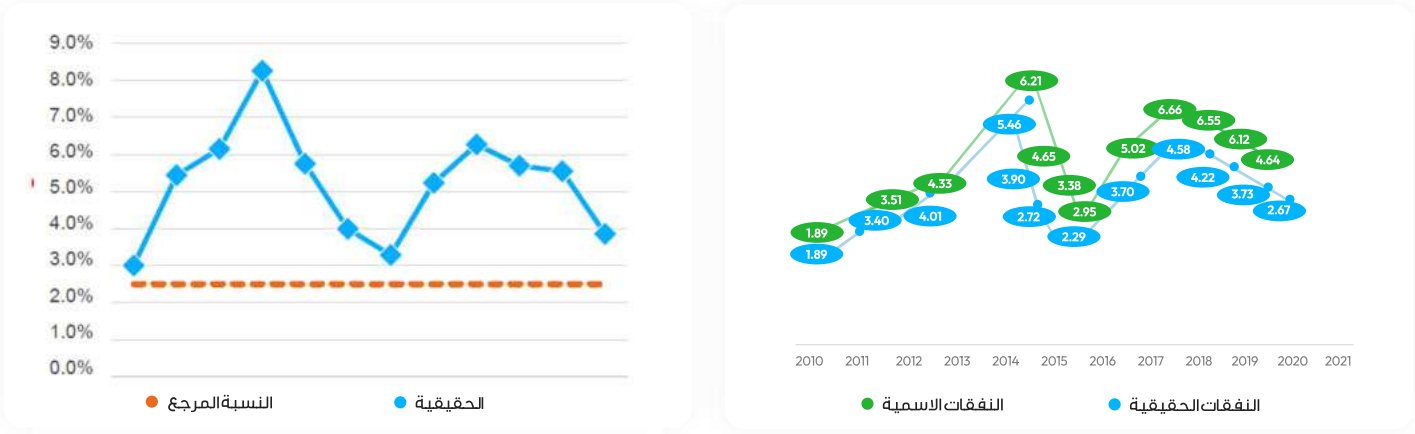

المصدر:اليونسكو

كانت القروض التي منحتها المؤسستان مرفقة بمهمات استشارية ودراسات متعددة لتنفيذ التدابير الموصى بها. أوضح صندوق النقد الدولي في تقريره: "تعمل السلطات مع البنك الدولي على توسيع البرنامج الاجتماعي 'أمان' لتسهيل تحويل الأموال وتقديم خدمات أخرى."[101] استمر العمل على مدار سنوات، حيث تم تنفيذ المكونات الرئيسية لبرنامج "أمان الاجتماعي".

وقد تم اعتماد القانون الأساسي رقم 2019–10، الذي ينص على إنشاء برنامج جديد ومتكامل للرعاية الاجتماعية "أمان الاجتماعي" وسجله الاجتماعي، صادق عليه البرلمان في جانفي 2019. وفي ماي 2020، اعتمدت الحكومة النصوص التطبيقية للقانون الاجتماعي "أمان"، بما في ذلك المرسوم الحكومي رقم 2020–317 (الصادر في 19 ماي 2020)، الذي يحدد معايير الأهلية وطرق الوصول إلى برنامج "أمان الاجتماعي"، إضافة إلى القرارات المختلفة، مثل القرار الذي يحدد نموذج الاستهداف والتسجيل باستخدام "اختبارات الوسائل الوكيلة" (Proxy Means Tests) .

كانت هذه النماذج منذ وقت طويل مدعومة من قبل البنك الدولي، الذي يشير إلى أنها: "من الممكن أن تستهدف بدقة وبتكلفة منخفضة الأشخاص الذين يعانون من فقر مزمن." ومع ذلك، تفيد العديد من التقارير بوجود أخطاء كبيرة في تحديد المنتفعين. يُعد الاستهداف معقدًا من الناحية الإدارية ويؤدي إلى أخطاء تقصي الكثير. يؤدي استهداف الفقراء في البلدان النامية،إلى استبعاد معظم الفئات السكانية الضعيفة التي تحتاج إلى دعم عمومي .

علاوة على ذلك، يتطلب الاستهداف قدرة كبيرة من الوظيفة العمومية، وهي غالبًا ما تكون غير متوفرة في البلدان النامية تأثرت أسعار المحروقات بموجب مختلف اتفاقيات القروض التي وُقّعت مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2012، ولا سيما منذ عام 2013، وهو العام الذي تم فيه توقيع أول اتفاقية مع الصندوق بعد الثورة. منذ تبني هذه الإصلاحات، بدأت الدولة التونسية بتطبيق جميع الآليات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي، على الرغم من اقرار الصندوق بأن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى نتائج مباشرة، مثل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتقليص القدرة التنافسية الدولية للمنتجات المحلية التي تستهلك الطاقة، وزيادة تعرض الأسعار المحلية للصدمات الناتجة عن تقلبات السوق العالمية. وقد أدى تطبيق الإصلاح بالفعل إلى زيادات كبيرة في أسعار الوقود .
بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين آلية التعديل التلقائي للأسعار في التشريعات من خلال مختلف القرارات الصادرة عن وزارة الطاقة .

101 IMF (2021). Tunisia 2021, Article IV consultation, 26 février 2021.

سياقات تدخل المؤسسات المالية في تونس (IFIS) الدولية

تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ النساء إلى الرعاية الاجتماعية

أثرت السياسات والبرامج التي تم تنفيذها خلال الفترات السابقة على نفاذ النساء إلى الرعاية الاجتماعية. كما انه من خلال تأثيراتها المباشرة على نفاذ النساء إلى سوق الشغل، كان لهذه البرامج نتائج على استفادتهن من التأمين الاجتماعي القائم على المساهمات .
تميل هذه البرامج إلى عدم مراعاة فوارق النوع الاجتماعي، مما يعني أن معظم أحكامها (باستثناء إجازة الأمومة/الأبوة) لا تعامل النساء بشكل مختلف عن الرجال. ومع ذلك، ومن خلال اعتبار العمل الرسمي الدائم طول العمر هو المعيار، فإن هذه البرامج تُظهر تمييزًا ضمنيًا ضد النساء. فعلى سبيل المثال، نجد ان النساء اللاتي لا ينتمين للفئة الناشطة اقتصاديًا أو اللواتي يعملن في القطاع الهامشي لا يتمتعن عادةً بتأمين صحي كامل.

تُظهر نظرة عامة على اتجاهات سوق الشغل في تونس خلال العقود الأخيرة أن عدد النساء اللواتي دخلن هذه سوق قد شهد زيادة ملحوظة. وقد أتاح انفتاح الاقتصاد التونسي على الأسواق الدولية فرص عمل أكبر للنساء. ومع ذلك، لا تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة جدًا. ففيما يتعلق بالحصول على الوظائف، تُظهر بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة بين النساء في تونس بلغت 22% في الثلاثي الأول من عام 2024، وهو ما يقرب من ضعف نسبة البطالة بين الرجال التي بلغت 13.6%. وتبدو المشكلة أكثر حدة عند النظر إلى بطالة خريجات التعليم العالي، حيث بلغ معدل البطالة بين النساء 31.2% مقارنة بـ 13.8% بين الرجال. هذه الوضعية تعكس غياب التغطية الاجتماعية للنساء اللواتي يعانين من البطالة .

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، يستفيد 50.2% من التونسيين على الأقل بخدمة واحدة للحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، مقارنة بـ 46.9% على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن نسبة النساء المستفيدات من خدمات الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 25.3%، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 44.9%. وتزداد الوضعية سوءًا بالنسبة للنساء في المناطق الريفية فيما يتعلق بالحصول على الحماية الاجتماعية. ووفقًا لدراسة قامت بها وزارة المرأة والأسرة والطفولة في عام 2016 حول عمل النساء في المناطق الريفية و انتفاعهن بالحماية الاجتماعية، شملت عينة من 1700 امرأة ريفية تقطن في ولايات سليانة، نابل، القصرين، المهدية، وجندوبة، فإن 12% فقط من النساء العاملات في القطاع الزراعي مسجلات في نظام الضمان الاجتماعي. يُعزى هذا **الانخفاض في نسبة الانخراط إلى قصر فترات النشاط الزراعي للنساء في هذا القطاع، حيث نادرًا ما يصل إلى المتوسط المطلوب** البالغ 45 يومًا للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي .

كما أثرت سياسات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي على تونس على انتفاع النساء بالرعاية الاجتماعية. فمنذ عام 2011، ربطت المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي قروضها بتطبيق إصلاحات صارمة في الوظيفة العمومية، مثل التقليل من زيادات الأجور وتجميد الانتداب. وقد شهد عدد الموظفين الحكوميين زيادة ملحوظة بعد الثورة، حيث ارتفع من 435 ألف موظف في عام 2010 إلى أكثر من 664 ألف موظف في عام 2022. ومع ذلك، فقد انخفضت التعيينات بشكل كبير منذ عام 2016 **نتيجة للإجراءات التي فرضها صندوق النقد** الدولي على تونس .

تمثل النساء في المتوسط حوالي 37% من العاملين في القطاع العام. وقد انعكست التدابير المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر على تشغيل النساء. يمكن ملاحظة انخفاض كبير في نسبة النساء في الوظيفة العمومية، حيث تراجعت من أكثر من 39% في عام 2010 إلى 35.5% في عام 2012. كما شهد معدل النمو السنوي لعدد النساء في الإدارة العمومية انخفاضًا كبيرًا منذ عام 2012 .

في تونس (IFIS) الدولية

يمكن ملاحظة تأثير الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية بشكل واضح (انظر الرسوم البيانية أدناه) حيث يظهر اتجاه تنازلي واضح، لا سيما منذ عام 2016 .
وباعتبار ان القطاع العام هو أحد أهم القطاعات التي توفر فرص عمل للنساء، مما يضمن لهن وظيفة مستقرة و رعاية اجتماعية، فإن الوضعية الحالية تثير بالضرورة إشكاليات فيما يتعلق بحصول النساء على الخدمات الاجتماعية .

الرسم 6 % النساء في الادار

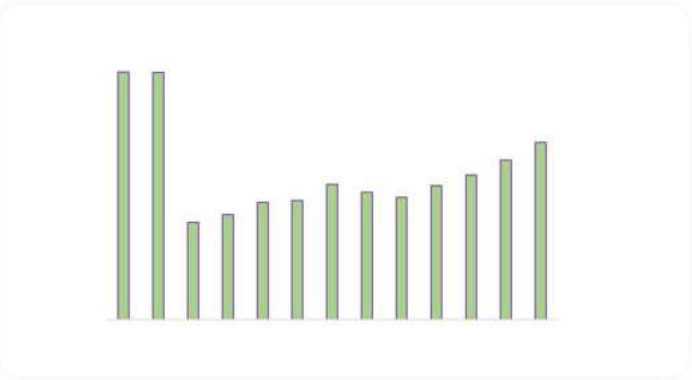

نسبة النمو السنوي لعدد النساء

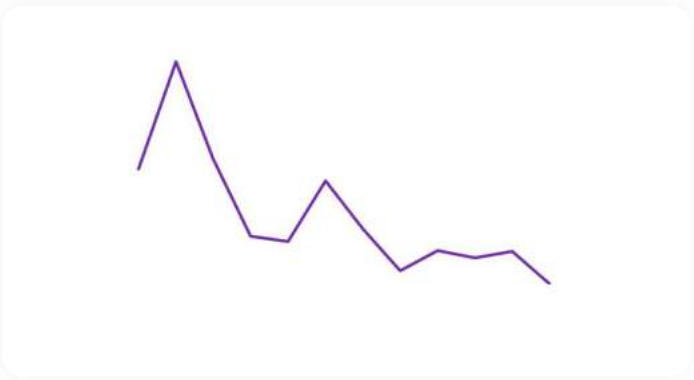

المصدر المعهد الوطني للإحصاء

يظل تمتع النساء بالحماية الاجتماعية المرتبطة بالشغل ضعيفًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى هشاشة العديد من الوظائف في القطاع المنظم بالإضافة إلى نمو العمل المؤقت و الهامشي. شهد العمل غير المنظم، الذي يرتبط عادةً بغياب الحماية الاجتماعية، زيادة كبيرة في تونس بين عامي 2007 و2020، حيث تضاعف العدد ثلاث مرات. وفقًا للمعهد الوطني للإحصاء، تُقدَّر الوظائف غير الرسمية بـ 1,598,700 وظيفة (أي 44.8% من إجمالي السكان النشطين بمن فيهم العاملون في الفلاحة)، من بينها 301,100 وظيفة تشغلها النساء. علاوة على ذلك، أسهم تطوير الصادرات في بعض القطاعات، لا سيما في الصناعات الفلاحية (مثل التمور وزيت الزيتون)، في توفير فرص عمل للنساء، ولكن شهد العمل غير المنظم أيضًا ارتفاعًا كبيرًا، خاصة في بعض حلقات العمل الفلاحي (في حقول الزيتون وفرز التمور الخ) .

من المتوقع أن تؤثر برامج إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية بشكل كبير على النساء. تستهدف المؤسسات المالية الدولية برامج المساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة وإلغاء الدعم الذي يوفره "صندوق التعويض". وفقًا لبيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، (PNAFN) بالتساوي تقريبًا بين الرجال والنساء، يتوزع المستفيدون من برنامج المساعدات الوطنية للأسر المعوزة وتشكل الفئة العمرية التي تزيد عن 60 عامًا غالبية المستفيدين بنسبة 62%. وبالنسبة لنظام الاستهداف كما ذُكر سابقًا، فإنه قد يترك العديد من النساء المحتاجات دون دعم لانه لم يقع ضمهن ضمن الفئات المؤهلة للبرنامج الجديد وفقًا للمعايير التي تحددها نماذج التصنيف المطبقة من قبل البنك الدولي .

كما أن إلغاء الدعم سواء على المنتجات الطاقية أو السلع الغذائية سيؤثر بشكل أكبر على القوة الشرائية للنساء لعدة أسبابأولاً، تتسم النساء بمعدلات فقر أعلى من الرجال. وفقًا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانت معدلات الفقر المالي 15.5% للنساء و14.8% للرجال قبل عام 2020. لكن بسبب جائحة كورونا، يُقدر أن هذه المعدلات ارتفعت إلى 19.8% للنساء مقابل 18.7% تعاني المرأة الريفية بعلاقة خاصة مع الفقر، ويرجع ذلك أساسًا إلى أسباب تتعلق ،(MAFF 2016) للرجال. ووفقًا لدراسة أجراها بملكية الأراضي، حيث إن النساء لا يمتلكن سوى 5% من الأراضي القابلة للزراعة .

ان الفجوات وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال كبيرة أيضًا. تعيش النساء العاملات في جميع القطاعات، سواء كنَّ في المناطق الحضرية أو الريفية، من دخل أقل من الرجال رغم أحكام قانون الشغل. تُظهر نتائج دراسات المعهد الوطني للإحصاء حول المؤسسات الصغرى لعام 2016 أن الفجوة في الأجور بين النساء والرجال تبلغ –30.8%، حيث بلغ متوسط الأجر 480 دينارًا للرجال مقابل 332 دينارًا للنساء. أما في المناطق الريفية، فالوضع أكثر مأساوية، حيث الدخل منخفض للغاية. تُشير معظم الدراسات (مثل دراسة أوكسفام 2020، واتحاد المرأة التونسية 2016، و وزارة شؤون المرأة والأسرة 2016) إلى أن أغلب النساء في المناطق الريفية والعاملات في الزراعة يحصلن على أجر يومي يتراوح بين 10 و15 دينارًا (أي أن متوسط الأجر الشهري لا يتجاوز 280 دينارًا)، في حين يحصل أكثر من 55% من الرجال على أجر يومي يزيد عن 20 دينارًا .

تؤثر إصلاحات برامج الرعاية الاجتماعية وتخفيضات الدعم بشكل خاص على النساء، حيث إنهن يتحملن دائمًا مسؤولية إدارة الأسرة. وتُقلل هذه التخفيضات من قدرتهن على تأمين الغذاء وتعليم الأطفال وضمان رفاهيتهم ورعاية الأشخاص المعالين أو ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تحت رعايتهن .

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

لقد تأثرت السياسة الصحية لفترة طويلة بعوامل وعمليات حوكمة خارجة عن سيطرة الحكومات الوطنية. في إطار مسارات الإصلاح النيوليبرالية التي روجت لها مختلف المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في أعقاب أزمة الديون لعام 1982، أصبحت الخيارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية محدودة بشكل متزايد بسبب القيود الهيكلية وبرامج التعديل الهيكلي. ونتيجة لذلك، أصبح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أهم الجهات المؤثرة في صياغة السياسات الصحية العالمية .

بينما قوضت بعض الانتقادات الموجهة لبرامج التعديل الهيكلي(PAS) سلطة وشرعية المؤسسات المالية الدولية (IFIs) طوال تسعينيات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، زادت أهمية هذه الانتقادات بشكل كبير مع بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لا سيما عندما أصبحت هذه المؤسسات هي الادوات الرئيسية لمواجهة تلك الأزمة. ومع ذلك، لا يزال التجاهل يكتنف دور المؤسسات المالية الدولية في تحديد السياسات الصحية العالمية، خاصة في النقاشات حول السياسة والحوكمة في قطاع الرعاية الصحية في البلدان المنخفضة الدخل .

لا يزال التفاوت في الصحة بين الجنسين قائمًا عالميًا، رغم التقدم التكنولوجي مع تأثيرات سلبية كبيرة على النساء والفتيات. وعلى الرغم من أن النساء غالبًا ما يكنّ صانعات القرار الرئيسيات داخل أسرهن، إلا أنهن الأكثر تضررًا من صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وارتفاع تكاليفها، سواء لأنفسهن أو لأفراد أسرهن. لذلك نجد غالبا العديد من النساء تُغطى نفقات الرعاية الصحية من جيوبهن الخاصة على حساب احتياجات أساسية أخرى مثل الغذاء والماء أو تعليم أطفالهن .

سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال الصحة والوصول إلى الرعاية الصحية

كانت حكومات الدول النامية تُحدد سياساتها الصحية دون تدخل خارجي كبير. كانت ،(PAS) قبل ظهور برامج التعديل الهيكلي على الصعيد الدولي المصدر الرئيسي للمعلومات والنصائح المتعلقة بالقرارات الوطنية في مجال (OMS) منظمة الصحة العالمية السياسات الصحية. ومع نهاية التسعينيات، تجاوز البنك الدولي منظمة الصحة العالمية ليصبح الممول الرئيسي لأنشطة قطاع الصحة. وقد صاحب هذا التمويل تأثيرات سياسية، ومع تنفيذ برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية، أصبحت الحكومات مقيدة بشكل متزايد بما تمليه سياسية المؤسسات المالية الدولية، مما كان له تبعات عميقة على الفضاء السياسي الوطني

تترافق اشتراطات قروض المؤسسات المالية الدولية عادة بعدة آليات تدخل في الدول النامية. وعادةً ما تشمل إجراءات التعديل في مجال الصحة خفض وتقليص الميزانيات المخصصة للإنفاق العمومي على قطاع الصحة، وزيادة المعاليم على خدمات الرعاية الصحية، وتقليص عدد العاملين في القطاع الطبي، وتنفيذ إجراءات تقشفية في المراكز الصحية العمومية، وإلغاء الإعانات، والتخلص التدريجي من بعض العلاجات والخدمات، أو زيادة المساهمات الشخصية في تكاليف المنتجات الدوائية .

والتخفيضات المرتبطة بها في الميزانية أحد الطرق الرئيسية (PAS) تعدّ سياسة الحد الأدنى الاجتماعي لبرامج التعديل الهيكلي التي أثرت بها هذه البرامج على السياسات الصحية. وكما أُشير سابقًا، فإن أحد الأهداف الرئيسية لبرامج التعديل الهيكلي هو القضاء على العجز المالي أو تقليصه بشكل كبير، لإعادة بلد نام مهدد بالتخلف عن سداد ديونه السيادية إلى وضع مالي متوازن على المدى الطويل. أدى ذلك في العديد من البلدان إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق على الصحة، حتى في الدول التي تعاني أصلاً من ميزانيات صحية محدودة، وهو الحال في جميع البلدان تقريبًا ذات الدخل المنخفض أو المتوسط .

مع ذلك، فإن هذه التوصيات أو القرارات التي تهدف إلى تقليل الإنفاق على الصحة تتعارض مع الهدف الثالث من أهداف التنمية الذي يسعى إلى تمكين الأفراد من العيش حياة صحية وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار. وتقدر منظمة ،(ODD3) المستدامة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة يتطلب زيادة الاستثمارات من 134 مليار دولار إلى (OMS) الصحة العالمية 371 مليار دولار، أي ما يعادل 58 دولارًا للشخص الواحد بحلول عام 2030. وسترفع هذه الاستثمارات النسبة المخصصة للإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي في 67 دولة معنية من متوسط 5.6% إلى 7.5%. كما تتطلب هذه الاستثمارات إضافة أكثر من 23 مليون عامل في القطاع الصحي إلى القوى العاملة، وبناء أكثر من 415,000 منشأة صحية جديدة، 91% منها ستكون مراكز للرعاية الصحية الأولية .
تتعارض هذه التوصيات أيضًا مع إعلان أبوجا الذي ينص على تخصيص 15% من الميزانيات الوطنية للصحة.

105 https://www.who.int/fr/news/item/17-07-2017-who-estimates-cost-of-reaching-global-health-targets-by-2030#:~:text=Dans%20le%20cadre%20du%20sc%C3%A9nario,personne%2C%20d'ici%202030.

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي عام 1993 حول 20 دولة خضعت لبرامج التعديل الهيكلي اقر البنك نفسه بأن الإنفاق العام على الصحة للفرد انخفض بشكل أكبر في البلدان التي تبنت هذه البرامج مقارنة بتلك التي لم تنفذها في بداية عملية الإصلاح الاقتصادي (البنك الدولي، 1993) .[106] وأدت استراتيجيات تقليص العجز المالي أيضًا إلى فرض قيود على الأجور وتسريح الأطباء والممرضين العاملين في القطاع العام، مما دفع العديد منهم للهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل .

أثبتت سياسة التقشف المالي أنها سياسة قاتلة أيضًا: فقد أدت هشاشة أنظمة الصحة العامة – المثقلة بالأعباء، والممولة بشكل غير كافٍ، والتي تعاني من نقص في الكوادر نتيجة عقد من التقشف – إلى تفاقم التفاوتات الصحية وجعلت السكان أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا COVID-19 ومع ذلك، حتى في سياق أزمة عالمية ناتجة عن جائحة COVID-19 ، نصح صندوق النقد الدولي معظم الحكومات بزيادة مؤقتة في مخصصات الصحة لمكافحة الجائحة. لكن بعض التقارير توصي بتخفيض الإنفاق الصحي بمجرد انتهاء الجائحة. ومع ذلك، تحتاج الدول إلى أكثر من مجرد زيادة مؤقتة في الإنفاق الصحي لمواجهة طوارئ COVID-19 حيث تحتاج شعوبها إلى استثمارات مستدامة لتحقيق الوصول الشامل إلى خدمات صحية ذات جودة عالية .

كانت التخفيضات في الميزانيات، في إطار برامج التعديل الهيكلي(PAS) ، وسيلة لإحداث تحول أعمق في معظم الدول التي خضعت للتعديل، حيث أصبح القطاع الاجتماعي خاضعًا بشكل كبير لضغوط السوق. وفي الوقت ذاته، تدعم المؤسسات المالية الدولية(IFIs) بشكل متزايد تطوير الهياكل الصحية الخاصة والربحية (أوكسفام، 2023)[107] أدت هذه التغيرات إلى إعادة تعريف الدور التوزيعي للدولة في مجال الصحة، مما أدى في كثير من الحالات إلى خصخصة جزئية للخدمات الصحية .

أدت برامج الخصخصة عن إدارة عدد متزايد من المستشفيات والمراكز الصحية من قبل القطاع الخاص أو من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي ظل هذه الظروف، اصبحت الفئات الفقيرة هي الأكثر عرضة لعدم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية ملائمة، بسبب المعاليم التي فرضتها برامج التعديل الهيكلي على استخدام الخدمات الصحية.

كانت الرقابة على الإنفاق مصحوبة غالبًا ببرامج توليد الإيرادات التي تجبر المستخدمين على تحمل جزء من تكلفة الخدمات. في الدعوة (PAS) العديد من اتفاقيات القروض الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية (IFIs) ، تضمنت شروط برامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الدعم المقدم للرعاية الصحية وخصخصة جزئية لتقديم الخدمات الصحية من خلال فرض معاليم وإدخال نظام تأمين صحي خاص (SAPRIN، 2003 تقرير).[108]

بالإضافة إلى التدخلات المباشرة التي تفرض تخفيضات في الميزانيات المرتبطة بالإنفاق الصحي، يمكن أن تؤثر توصيات أخرى للمؤسسات المالية الدولية بشكل غير مباشر على النظام الصحي في الدول التي تنفذ برامج التعديل الهيكلي. يعد خفض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي أحد الشروط المتكررة في برامج التعديل الهيكلي، وهو ما يؤثر بشكل غير مباشر على تقديم الرعاية الصحية. حيث أن معظم الأدوية والمعدات الطبية يجب استيرادها من الدول النامية، وبالتالي فإن خفض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات المستوردة، مع خفض الأسعار التي يدفعها الأجانب مقابل السلع والخدمات المصدرة من هذه الدول .
أدى خفض قيمة العملة في العديد من الدول التي تضمنت برامج التعديل الهيكلي ، إلى زيادة بنسبة 25 إلى 30 في المائة في أسعار الأدوية، وزيادة تتراوح بين 40 و60 في المائة في تكلفة المعدات الطبية البسيطة (SAPRIN، 2003).

تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية في السياسات الصحية في تونس

الى حد اليوم، سجلت تونس تحسنًا ملحوظًا في نتائجها الصحية وتفوقت حتى على العديد من الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط الأدنى في المنطقة. وغالبًا ما يتم الاستشهاد بتونس كمثال في مجال السياسات الصحية والوصول إلى الرعاية. ويرجع ذلك إلى أن تونس أولت دائمًا أهمية كبيرة لقطاع الصحة، الذي أدرجته كأولوية في خططها للتنمية الاقتصادية منذ استقلالها
تم تنفيذ استثمارات في الصحة خلال الخطط الخماسية الثلاثة الأولى (1962–1964، 1965–1968، 1969–1972)، في إطار الجهود الرامية إلى تقليص الفقر. وفيما يتعلق بنظام تقديم الرعاية الصحية، تم إنشاء "أقطاب صحية" تتضمن فئات مختلفة تقدم خدمات الرعاية الأولية والثانوية والثالثة على التوالي. كما تم التركيز على تحسين المساكن، والصرف الصحي، والوصول إلى مياه الشرب، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض (مثل التلاقيح، ورعاية ما قبل الولادة والأمومة)، وتنظيم الأسرة.

تم التركيز في سبعينيات القرن الماضي، على تطوير الموارد البشرية من خلال تدريب الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين في القطاع الطبي المساعد. أما في الثمانينيات، فقد تم التركيز على تحسين الوصول إلى الرعاية الأولية في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى الجوانب المؤسسية المتعلقة باللامركزية عبر إنشاء الإدارات الجهوية للصحة، والجوانب المالية من خلال إدخال نظام المساهمة المالية الجزئية، والذي يتيح مساهمة مالية من المرضى مقابل الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات العمومية.

106 http://documents1.worldbank.org/curated/en/581581468174893634/pdf/121830WDR0FRENCH0Box35456B01PUBLIC1.pdf

107 https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/10546/621529/15/bp-sick-development-funding-for-profit-private-hospitals-260623-fr.pdf

108 http://www.saprin.org/SAPRIN_Findings.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تؤثر المؤسسات المالية الدولية بالضرورة على السياسات والنظم الصحية في الدول من خلال سياسات الشروط التي تفرضها والإجراءات التقشفية. وفي حين أن تدخل صندوق النقد الدولي لا يرتبط بشكل مباشر بالسياسات الصحية التونسية، إلا أنه يؤثر بشكل مباشر على النفقات الحكومية في قطاع الصحة. ومن خلال إجراءات التقشف المالي، تتدخل المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر في نفقات الدولة، وهذا ينعكس على مستويات عدة من النظام الصحي وعلى النساء، سواء كعاملات في تقديم الخدمات الصحية أو كمستفيدات من خدمات الرعاية الصحية .
يُعتبر قطاع الصحة في تونس ثالث أكبر قطاع اجتماعي بعد التعليم والرعاية الاجتماعية، حيث بلغت النفقات العامة على الصحة حوالي 12% من إجمالي نفقات الحكومة خلال الفترة 2010–2021. وعلى الرغم من هذا المعدل الجيد نسبياً، يُلاحظ أن الالتزام المالي للحكومة التونسية تجاه قطاع الصحة لم يصل إلى الهدف الدولي المنصوص عليه في إعلان أبوجا، والذي ينص على تخصيص 15% من الميزانية الوطنية للصحة .

تُظهر دراسة اتجاهات النفقات العمومية على الصحة مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية تأثير إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي خلال العقد الماضي بعد الثورة. فبعد زيادة منتظمة ومستمرة في حصة النفقات العامة للصحة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت ذروتها 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، أصبح الاتجاه عكسيا منذ ذلك الحين، حيث شهدت انخفاضاً مستمراً لتصل إلى 6% في عام 2019. أما الزيادة المسجلة في عام 2020، فهي مرتبطة أساساً بارتفاع النفقات الناجمة عن جائحة كوفيد–19.

الرسم 8 النفقات في الصحة (% الناتج المحلي الاجمالي)

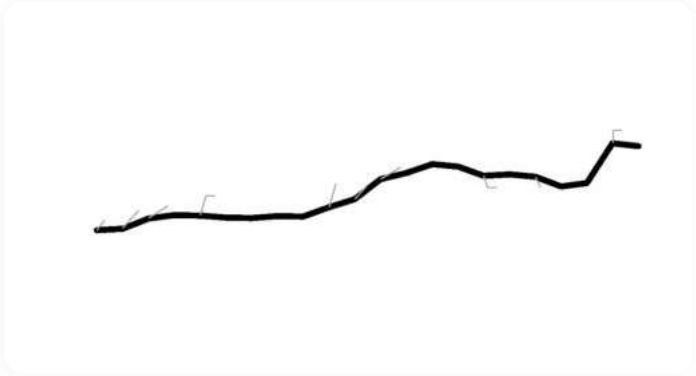

الرسم 9 النفقات في الصحة لكل فرد (دولار)

المصدر البنك الدولي

تتضح هذه النزعة بشكل أكبر عند النظر إلى انخفاض النفقات على الصحة للفرد. فقد انخفض هذا الإنفاق بنسبة 33% بين عامي 2013 و2018، حيث تراجع من 165 دولارًا إلى 110 دولارات خلال نفس الفترة .

يُعتبر تدخل البنك الدولي أكثر وضوحًا مقارنة بصندوق النقد الدولي، حيث يتم عبر مشاريع إصلاح قطاع الصحة بشكل مباشر. بالفعل، ان الإصلاحات التي تم تنفيذها تمت تقريبًا جميعها بدفع من البنك الدولي في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير .(BIRD) كما تم تنفيذ هذه المشاريع والإصلاحات في فترات كانت تونس تحت تأثير صندوق النقد الدولي في إطار برامج التعديل الهيكلي. وتمثّل الإصلاح الأول لنظام الصحة في منتصف الثمانينيات (1987) بدفع من البنك الدولي
شملت أهداف هذا الإصلاح، الذي تم تمويله أيضًا من قِبل البنك الدولي، تغييرات كبيرة هيكلية ومؤسسية للمستشفيات، بالإضافة إلى إصلاح التشريعات المتعلقة بمسدي خدمات الصحة الخاصة. وفقًا للبنك الدولي: "كانت هذه الاستراتيجية والإجراءات المصاحبة تهدف إلى معالجة عدد من المشاكل التي يواجهها قطاع الصحة، وأهمها: زيادة كبيرة في نفقات الصحة، تمويل (عمومي) غير كافٍ لقطاع الصحة، نظام تقديم خدمات (عمومي) غير فعال بسبب الإجراءات الإدارية والمالية الصارمة، نظام مركزي للغاية، نقص في المديرين المؤهلين لإدارة الخدمات الصحية، وقلة البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات" (البنك الدولي، 2006) .[109]

[109] http://documents1.worldbank.org/curated/en/201241468312891649/pdf/410180ENGLISH010Sector0Study10Final.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

هكذا يمكن الملاحظة أن أهداف الإصلاح المعلنة استندت إلى استلهام أدوات من القطاع الخاص تحت مبرر البحث عن كفاءة أفضل في المستشفيات العمومية. وافق البنك الدولي في عام 1991 على قرض بقيمة 30 مليون دولار لتنفيذ الإصلاح بهدف "إيجاد حلول للمشاكل الرئيسية المتعلقة بالكفاءة الداخلية للمستشفيات للحد من تكاليف الخدمات مع تحسين الجودة" (البنك الدولي، 1991) [110].
وأشار البنك الدولي إلى أنه "كما هو الحال في جميع القطاعات الأخرى لاقتصاد البلاد، يهدف هذا إلى تحسين كفاءة عمليات القطاع مع إعادة تقييم طرق تقاسم الأعباء الحالية لتخفيف الحمل الكبير بالفعل على الدولة" (البنك الدولي، 1991)
هيتضمن مشروع إصلاح المستشفيات مثل جميع مشاريع البنك الدولي، عنصرًا ماليًا يتعلق بالقرض، بالإضافة إلى الاستشارات والمساعدة الفنية لضمان تنفيذ التوصيات الرئيسية للبنك.

وفي هذا الإطار، سمح المشروع بإعادة هيكلة شاملة لعمل المستشفيات في تونس من خلال تطبيق إصلاحات، وإجراءات، وأدوات مستوحاة أساسًا من النماذج الخاصة، مثل: استقلالية كبيرة في الإدارة، إطار إصلاح آليات التمويل، إنشاء مجموعة من مؤشرات الأداء، تحديد تكلفة الأنشطة، إجراءات الاعتماد المستوحاة من إدارة الجودة، إدارة فردية للموارد البشرية، وغيرها.

تم تنفيذ المشروع على مدار حوالي 10 سنوات، حتى بداية العقد الأول من الألفية الجديدة. اشار البنك الدولي في تقريره التقييمي، إلى أن إصلاحات الأنظمة المالية للمستشفيات التي تم تصورها ضمن المشروع، وخصوصًا تقليص العبء عن الحكومة وزيادة مصادر التمويل الأخرى، قد حققت الأهداف التالية:

- تطور التعديلات الذي أدى إلى مراجعة مجانية الخدمات وجدول التعريفات المخفضة.

- الإدخال التدريجي لنظام "الفوترة" للخدمات الخارجية والداخلية المقدمة للمستفيدين من التأمين الاجتماعي، والذي تم تنفيذه بناءً على دراسة تحليل تكلفة الخدمات الطبية الفردية وبعد إنشاء أنظمة معلوماتية للمستشفيات.

- لوحظت زيادة تدريجية في نسبة نفقات التشغيل للمستشفيات (باستثناء الرواتب) الممولة من صناديق التأمين الاجتماعي ورسوم الخدمات، مع انخفاض نسبة تمويل الحكومة. انخفضت مساهمة الدولة بين عامي 1991 و1998، من 69% إلى 35%، بينما زادت مساهمة صناديق التأمين الاجتماعي من 12% إلى 35%، وارتفعت رسوم الخدمات من 19% إلى 30 %.

أدى المشروع إلى تقليص كبير في التزام الدولة بتمويل المستشفيات العامة مع ضمان نقل هذا العبء تدريجيًا إلى المستفيدين (الذين أصبحوا الآن دافعين) من خدمات الرعاية الصحية.

تمت متابعة معظم الإصلاحات المؤسسية والمالية ضمن إطار قرض ثانٍ بقيمة 50 مليون دولار خصص لقطاع الصحة، تمت الموافقة عليه في عام 1998 واكتمل في عام 2003. كما قدم البنك الدولي قروضًا لتونس في إطار استجابتها لأزمة كوفيد-19 التي حدثت في عام 2020. ومنذ ذلك العام، حصلت تونس على سلسلة من القروض بلغ مجموعها أكثر من 840 مليون دولار. كما وافق البنك مؤخرًا على تمويل بقيمة 125 مليون دولار لمشروع جديد لإصلاح نظام الصحة، يركز على الاستعداد للطوارئ الصحية، وتطوير الرعاية الأساسية، وتحسين الخدمات في المستشفيات.

[110] http://documents1.worldbank.org/curated/en/766581468312592349/pdf/91570SAR0FRENC1Official0Use0Only191.p

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على صحة النساء وإمكانية النفاذ إلى الرعاية

إن البرامج والإجراءات التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية تبرز فعلها على تونس عبر عدة آليات مباشرة وغير مباشرة. تتكون الآليات المباشرة من التخفيضات الشاملة في الميزانيات وتحويل موارد خدمات الرعاية الصحية، في حين تشمل الآليات غير المباشرة تحرير الاقتصاد والتجارة، و تخفيض قيمة العملة، وزيادة مرونة أسعار الصرف .

تؤثر التخفيضات في الميزانية بشكل مباشر على مخصصات الوزارات وإمكانياتها في الانتداب. كان وزارة الصحة عبر التاريخ واحدة من الوزارات التي تنتدب أكبر عدد من النساء في تونس. تمثل النساء العاملات في قطاع الصحة حوالي 8% من إجمالي القوى العاملة في الوظيفة العمومية، وأكثر من 21% من إجمالي النساء العاملات في الإدارة العمومية. وكما توضح الرسوم البيانية أدناه، شهد معدل النمو السنوي لعدد النساء العاملات في قطاع الصحة انخفاضًا حادًا منذ عام 2013، وخاصة بعد عام 2016. إن البرامج التي تم تنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة أثرت بشكل كبير .

الرسم 10 % عدد النساء (الصحة– الادارات العمومية

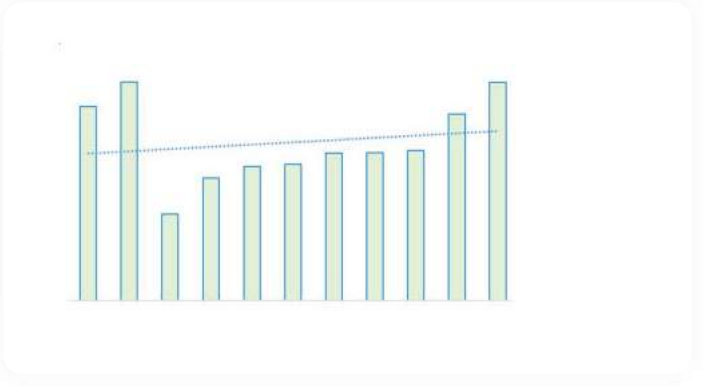

الرسم11 نسبة النمو السنوي لعدد النساء

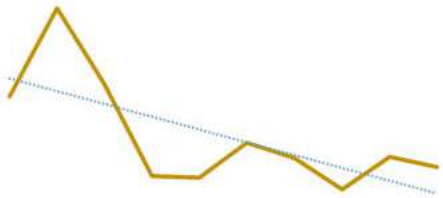

المصدر حسابات المؤلف من خلال معطيات المعهد الوطني للإحصاء

يظهر تحليل مقارن لمعدلات النمو بين عامي 2010 و2020 أن تأثير فترة تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي كان أكثر وضوحًا على انتداب النساء في وزارة الصحة مقارنة بمجمل الانتداب في تونس، حيث سجلت الوزارة عجزًا أكبر في معدلات النمو .

رسم 12 نمو مقارن للانتدابات

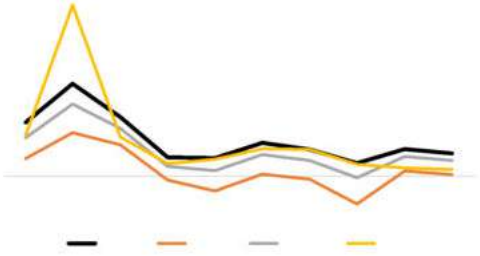

رسم 13 الفارق في النمو(النساء– المجموع في تونس)

المصدر حسابات المؤلف عن المعهد الوطني للإحصاء

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تؤدي التخفيضات في الميزانيات وسياسات التقشف إلى نتائج بالغة الضرر على قطاع الصحة. فالمخاطر المرتبطة بتقليص الإنفاق على الصحة واضحة: تُستثنى شرائح واسعة من السكان أو تتلقى خدمات طبية أقل. وقد أسفرت التخفيضات في ميزانية الصحة العمومية، الناجمة عن تدابير التقشف، عن تدهور في الخدمات الصحية بشكل عام، وخاصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، التي تضررت بشدة نتيجة نقص الأدوية وقلة حملات التوعية بالصحة الجنسية. فعلى سبيل المثال، وفقًا لبيانات دراسات متعددة المؤشرات (MICS 4 و6) التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء، لوحظ انخفاض في استخدام وسائل منع الحمل من 62.5٪ في عام 2012 إلى 50.7٪ في عام 2019. [111]

إن تقليص أعداد العاملين في القطاع الطبي يقلل من إمكانية تمتع السكان، وخاصة النساء والفئات الأكثر هشاشة، بأبسط الخدمات الصحية. وتؤثر هذه الوضعية بشكل خاص على النساء في المناطق المحرومة، وخاصة في المناطق الريفية، حيث أن التوزيع الجغرافي للأطر الطبية غير متوازن بشكل كبير على المستوى الوطني، إذ تتركز هذه الكوادر بكثافة في المناطق الساحلية. وينعكس ذلك أيضًا على العاملات في القطاع الطبي، حيث يتعين عليهن التعامل مع عدد أكبر من المرضى، مما يزيد من مستويات الإجهاد ومخاطر الإصابة بالأمراض النفسية. ووفقًا لإحدى لدراسات، فإن النساء أكثر عرضة للإجهاد و الإنهاك المهني، خاصة بسبب عبء الافراط في العمل . [112]

كما أن تقليص إمكانية النفاذ الى الخدمات الصحية نتيجة لتخفيض الإنفاق العمومي في هذا الميدان يؤثر بشكل غير مباشر على النساء من خلال زيادة الأعباء المرتبطة برعاية الأفراد. وعندما يتأثر الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة بنقص الخدمات الصحية، تجد النساء أنفسهن مضطرات إلى تقديم المزيد من الرعاية لأفراد عائلاتهن، حيث إنهن غالبًا ما يكن أوّل من يتكفل بهذه المهام.

وفقًا لدراسة أُجريت منذ 20 عامًا حول العمل غير المدفوع الأجر في الفترة 2005–2006 تحت عنوان "الميزانية والزمن لدى النساء والرجال في تونس"، تقضي النساء ما يقارب 7 ساعات يوميًا في الأعمال المنزلية غير المدفوعة الاجر، أي ما يعادل 8 أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في نفس الأعمال .
ووفقًا لدراسة أخرى أجرتها منظمة أوكسفام بالشراكة مع جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD) ونُشرت في عام 2014، تعمل النساء 12 ساعة يوميًا، منها 8 ساعات مخصصة لأنشطة الرعاية غير المدفوعة، مما يمثل 67٪ من إجمالي وقت عملهن. كما أشارت دراسة أخرى أجرتها أوكسفام إلى أن غياب الخدمات العامة للرعاية أو صعوبة النفاذ إليها (مثل خدمات المياه، ودور الحضانة للأطفال، والمراكز المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة) يضاعف من الضغط على النساء لأداء هذا العمل. وتتأثر النساء من الطبقات الاجتماعية الفقيرة و/أو المناطق الريفية بشكل أكبر بهذه المسؤوليات المرتبطة بالرعاية غير المدفوعة الاجر (أوكسفام، 2020) . [113]

كما تشكل خصخصة الموارد والخدمات الصحية العامة عائقًا كبيرًا أمام نفاذ النساء إلى الرعاية الصحية. فقد شهد عدد المؤسسات الصحية الخاصة زيادة كبيرة خلال العقود الأخيرة، بينما ظل عدد المؤسسات العامة في حالة جمود . [114] تؤدي خصخصة خدمات الرعاية الصحية إلى ارتفاع كبير في التكاليف مع انخفاض في جودة وفعالية الخدمات الصحية

تخفض الأسر من نفقاتها الصحية بسبب ارتفاع التكاليف، أي تقلل من زيارات الطبيب وتقلل من شراء الأدوية. وأشار تقرير صادر عن دائرة المحاسبات إلى أن بعض العيادات الخاصة تطبق هوامش ربح تتراوح بين 26% و160% على بعض المنتجات، في حين أن الهامش الربحي الأقصى المنصوص عليه قانونيًا هو 10 %. [115]

111 https://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/mics4-fr.pdf

112 https://latunisiemedicale.com/pdf/VOL-91-N01-n09.pdf

113 https://policy-practice.oxfam.org/fr/resources/et-sil-y-avait-une-greve-dans-les-foyers-etude-sur-limpact-du-travail-de-soins-non-remunere-sur-les-femmes-vivant-en-tunisie-acces-au-travail-autonomisation-economique-et-bien-etre/

114 https://santetunisie.rns.tn/fr/carte-sanitaire/carte-sanitaire-2011

115 http://www.courdescomptes.nat.tn/Fr/thematiques_58_4_-1_0_0_0000_0000_supervision-et-controle-des-cliniques-privees__281#

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تؤثر الخصخصة بشكل أكبر على النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية لعدة أسباب: غياب خدمات ذات جودة في مراكز رغم انتشارها الجيد على الأراضي الوطنية؛ نقص الوسائل المادية وخاصة البشرية في المستشفيات (CSB) الصحة الأساسية المحلية؛ مشاكل النقل وبعد المؤسسات الصحية؛ بالإضافة إلى نقص الموارد المالية لتغطية الاحتياجات الصحية .

كما تزيد الخصخصة من عبء العمل غير المأجور على النساء. تقول دراسة أجرتها جمعية "أصوات نساء"، "عندما يتم خصخصة خدمات الرعاية الصحية ويتردد الناس في طلب المساعدة الطبية في حالة المرض، تضطر المرأة للبقاء في المنزل لرعاية الطفل أو المسن المريض في العائلة. وفي حالات الأمراض والحالات المزمنة، تضحي المرأة بعملها لرعاية الشخص المريض. وينطبق الشيء نفسه في حالة خصخصة التعليم. إذا كانت تكاليف التعليم ما قبل الدراسة أو دور الحضانة تعادل او تفوق الراتب الشهري للام، فإنها تضطر للتنازل عن عملها لتتولى تعليم ابنها كعمل غير مأجور .

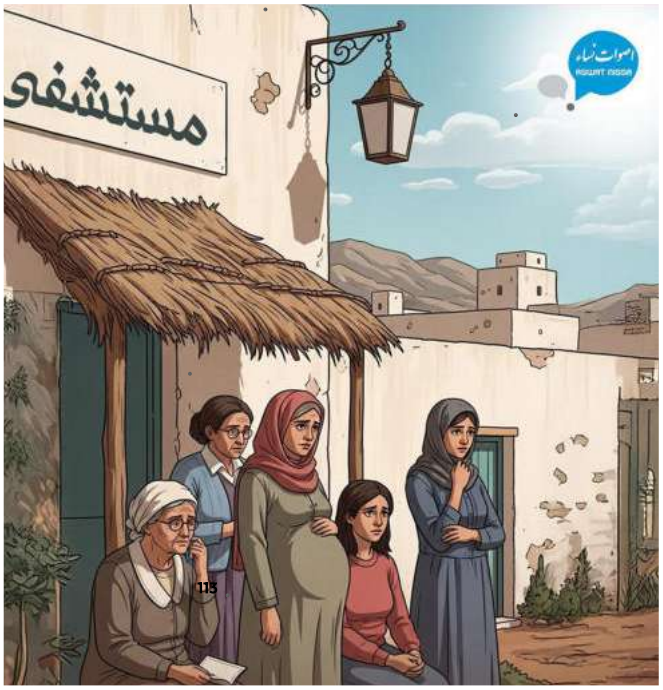

[115]

كما تأثرت صحة النساء بسياسات تحرير الاقتصاد، وتسهيل الاستثمارات والتجارة، والإجراءات العامة الهادفة إلى دمج تونس في الاقتصاد العالمي. ورغم أنه بإمكان مثل هذه السياسات، إذا حفزت النمو الاقتصادي، أن تعطي إحساسا اكبر بالعدالة إلا أن مكاسب تحرير التجارة توزع عادة بشكل غير متساوٍ بين الفئات الاجتماعية .

فالتنافسية الشديدة في القطاعات التصديرية التي تتطلب كثرة اليد العاملة (مثل النسيج، والصناعات الغذائية، والزراعة) تفرض قيودًا كبيرة على تحرير التجارة كوسيلة لتحسين أجور النساء وظروف سوق العمل. إن الظروف الهيكلية لسلسلة الإنتاج العالمية هذه، والتي تستند الى اتفاقيات، لا سيما اتفاقيات المناولة، والتي أصبحت أكثر تنافسية، تجعل من الصعب للغاية على العاملات ملاحظة أي تحسينات في أجورهن وظروف عملهن.

تتعرض حقوق النساء في هذا السياق، لانتهاكات واضحة. تبرز في تونس عدة أمثلة من تأثير هذه الليبرالية على صحة النساء. تكون ظروف العمل في مصانع النسيج مرهقة جسديًا، وغالبًا ما تتعرض النساء لمعاملات قاسية. وفقًا لدراسة أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) ، تشتغل العاملات في صناعة النسيج في بيئة عمل هشة وصعبة، مما يزيد من مخاطر الإصابة بعدة أمراض، من بينها اضطرابات عضلية، وآلام المفاصل، ومشاكل في البصر .

بالإضافة إلى ذلك، تعمل النساء في ظل غياب أبسط شروط النظافة، خاصة في ورشات الدباغة والغسيل، حيث يشتغلن دون قفازات أو أقنعة واقية، مما يجعلهن يستنشقن المواد الكيميائية السامة التي تسبب حساسية مختلفة وقد تؤدي حتى إلى أمراض سرطانية. وتشير الدراسة ذاتها إلى أن النساء العاملات في قطاع النسيج معرضات بشدة لمخاطر حوادث الشغل المرتبطة بالآلات، فضلاً عن تعرضهن للعنف الجنسي .[116]

116 https://ftdes.net/rapports/textile.fr.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تُشجع العديد من النماذج المماثلة المرتبطة بالصناعات التصديرية على الاستغلال المفرط للنساء الضعيفات، مما يؤدي إلى تأثيرات صحية على عدة مستويات. تعمل النساء في صناعة تصدير التمور، وبشكل أساسي في مراحل الفرز والتعبئة، وهي أنشطة تتم غالبًا خلال مواسم الجني، وتعتمد بشكل حصري على الأيدي العاملة النسائية. يتم تنفيذ هذا العمل في وحدات صغيرة، معظمها تعمل بشكل هامشي غير منظم، تأخذ شكل ورشات داخل المرائب المنتشرة في الأحياء .

يُعد هذا العمل مرهقًا ويتطلب صبرًا كبيرًا لضمان فرز التمور بدقة. كما يؤثر بشكل سلبي على صحة النساء وبصرهن، نظرًا لحاجتهن إلى تركيز عالٍ أثناء العمل. بالإضافة إلى ذلك، تتم هذه المهام في درجات حرارة منخفضة نسبيًا لتجنب التصاق التمور ببعضها البعض أثناء المعالجة (أوكسفام، 2023)[117].

أما في قطاع الفلاحة، وخاصة في مجال تصدير زيت الزيتون، فإن صحة العاملات الفلاحيات تتأثر بعدة عوامل، من بينها التعرض للمبيدات الحشرية، والذي يسبب أمراضًا مهنية خطيرة. كما أن حوادث الشغل شائعة بسبب الظروف القاسية التي يتم فيها نقل العاملات إلى الحقول، والتي توصف غالبًا بأنها "غير إنسانية". علاوة على ذلك، فإن العربات المستخدمة في النقل غالبًا ما تكون متهالكة، مما يزيد من مخاطر وقوع الحوادث (أوكسفام، 2020) .[118]

يؤدي التعديل الهيكلي من خلال خفض قيمة العملة الذي يلي تحرير سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة المعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية المستوردة إلى مستويات غير ميسورة، خاصة بالنسبة للأسر والنساء الأكثر فقرًا، مما يساهم في تدهور صحة النساء. يتم استيراد أكثر من 45% من احتياجات البلاد من الأدوية. وقد أدى انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة المبلغ الذي يتوجب على تونس دفعه لشراء الأدوية من الخارج .

كما أن تراجع قيمة الدينار يُعد أحد العوامل الرئيسية وراء نقص الأدوية، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها حين استيرادها. من جهة أخرى، أثر انخفاض قيمة العملة بشكل مباشر على إنتاج الأدوية محليًا، حيث إن معظم الآلات والمواد الأولية المستخدمة في تصنيع الأدوية في تونس يتم استيرادها من الخارج أيضًا (OTE، 2023 منظمة).[119]

117 https://sumudproject.org/wp-content/uploads/2024/07/Rapport-Oxfam-SUMUD-final.pdf

118 Etude sur la situation légale et institutionnelle régissant le travail saisonnier des ouvrières et ouvriers agricoles en Tunisie

119 https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/econews_44_fr.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

يعتبر التعليم أداة قوية لكسر دائرة الفقر. ويحقق تعليم النساء فوائد هائلة وواسعة النطاق، من بينها تمكين الأسر من عيش افضل في بيئة تعطي للأطفال صحة اكثر جودة، وتحسين الأجور وفرص العمل للنساء، وتعزيز تمكينهن. يصبو الهدف الرابع من للأمم المتحدة إلى ضمان تعليم شامل وعادل وعالي الجودة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. (ODD) التنمية المستدامة ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من استثمارات كبيرة في البنية التحتية، والمعرفة، والكوادر التعليمية.

من المُسلم به على نطاق واسع أن التعليم هو أداة قوية للحد من عدم المساواة بين الجنسين.[120] وتُدرك مجموعة البنك الدولي، باعتبارها الممول الرئيسي للتعليم في العالم النامي، هذا الدور الأساسي أيضًا. ومع ذلك، فانه لا يكفي مجرد توفير التعليم؛ بل يجب بذل جهود إضافية لضمان بقاء الفتيات والشابات في المدرسة. ويتطلب ذلك إعادة التفكير في سياسات مثل المنح الدراسية، والتحويلات النقدية، وتحسين ظروف الصحة المرتبطة بالدورة الشهرية، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومراجعة المناهج الدراسية لمكافحة القوالب النمطية الجندرية.

كما تجدر الاشارة أيضًا الى التركيز على التعليم والتدريب المهني وغير الرسمي، مع ضمان سهولة توفيرهما للفتيات والشابات حتى يكتسبن المهارات اللازمة للاندماج في سوق الشغل والمنافسة على المستوى العالمي. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى إعادة التفكير في سبل النفاذ إلى التعليم بشكل أكثر شمولية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية وتوفير النفاذ إلى الإنترنت. وعلى الرغم من أن الإنترنت قد أحدث ثورة في مجال التعليم، إلا أن الفجوة الرقمية العالمية لا تزال قائمة. وهذه الفجوة، التي غالبًا ما تكون قائمة على النوع الاجتماعي، تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية وديموغرافية تعكس الإحصائيات، وهي باعثة للقلق، على تأثير السياسات النيوليبرالية على التعليم، والتي تعود جذورها إلى نهاية القرن العشرين. فقد أدت هذه السياسات، التي تعطي الأولوية للمنافسة في السوق وتقلل من تدخل الدولة في قطاعات مثل التعليم، إلى الخصخصة وتغيير أنظمة التمويل والمناهج والحَوكمة.

ونتيجة لذلك، هناك 119 مليون فتاة في العالم لم يلتحقن بالمدرسة، ولم تحقق سوى 49٪ من الدول المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. يتسع الفارق بشكل أكبر في مستويات التعليم الاخرى، حيث حققت 42٪ فقط من الدول المساواة بين الجنسين في المرحلة الإعدادية، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 24٪ فقط في المرحلة الثانوية العليا.[121]

سياسات المؤسسات المالية في مجال النفاذ الى التعليم

كما تجدر الاشارة أيضًا الى التركيز على التعليم والتدريب المهني وغير الرسمي، مع ضمان سهولة توفيرهما للفتيات والشابات حتى يكتسبن المهارات اللازمة للاندماج في سوق الشغل والمنافسة على المستوى العالمي. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى إعادة التفكير في سبل النفاذ إلى التعليم بشكل أكثر شمولية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية وتوفير النفاذ إلى الإنترنت. وعلى الرغم من أن الإنترنت قد أحدث ثورة في مجال التعليم، إلا أن الفجوة الرقمية العالمية لا تزال قائمة.

وهذه الفجوة، التي غالبًا ما تكون قائمة على النوع الاجتماعي، تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية وديموغرافية تعكس الإحصائيات، وهي باعثة للقلق، على تأثير السياسات النيوليبرالية على التعليم، والتي تعود جذورها إلى نهاية القرن العشرين. فقد أدت هذه السياسات، التي تعطي الأولوية للمنافسة في السوق وتقلل من تدخل الدولة في قطاعات مثل التعليم، إلى الخصخصة وتغيير أنظمة التمويل والمناهج والحَوكمة.

تم الاعتراف بالدور الأساسي للمعلمين في بناء مجتمعات مستدامة في إطار برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015. وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة توفير المعلمين المؤهلين بشكل مستدام، لتحقيق الهدف العالمي الجديد للتربية ومقاصده المرتبطة به. كما أعاد المجتمع الدولي التأكيد على وإطار2030 من اجل العمل للتربية ، اللذين تم تبنيهما من قبل الدول Incheon الدور المحوري للمعلمين من خلال إعلان إنشيون الأعضاء في اليونسكو وشركائها في عام 2015.[122]

120 https://www.worldbank.org/en/topic/education/overview#:~:text=The%20World%20Bank%20is%20the,62%25%20of%20the%20education%20portfolio.

121 https://www.unicef.org/education/girls-education#:~:text=Worldwide%2C%20119%20million%20girls%20are,cent%20in%20upper%20secondary%20education.

122 http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-fr.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

قدراليونسكو في عام 2016 النقص العالمي في عدد المعلمين بحوالي 69 مليون معلم. وفي تحليل جديد نُشر بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين 2023، وجدت المنظمة أن هذا النقص قد انخفض بنحو الثلث، ليصل إلى44 مليون معلم وفقًا للتقديرات الجديدة. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن العدد لا يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات العالمية في مجال التعليمان السياسات التي تنفذها المؤسسات المالية العالمية، وخاصة إجراءات التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي،.تضر بالخدمات العمومية، والحق في التعليم، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسنوات عديدة في نصح البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض بتجميد الانتداب في القطاع العام، وتقليل عدد المعلمين الإجمالي، وخفض الأجور.لقد تمت عرقلة جهود الحكومات لتكوين وانتداب والاحتفاظ بالمعلمين وذلك عبر شروط صندوق النقد الدولي وتعليمات المؤسسات المالية العالمية التي غالبًا ما تتضمن تقييد على النفقات العمومية. وهذا من شانه ان يحد من قدرة البلدان النامية على تكوين وانتداب ودفع رواتب المعلمين المؤهلين وضمان وظائف لائقة لهم.

يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبرير التخفيض في كتلة الاجور في القطاع العام مبررا، كثيرا ما يتكرر، وهو ضرورته "لتحرير الإنفاق الاجتماعي". غير أن الادعاء بأن على الحكومات تقليص الإنفاق على المعلمين لتحسين التعليم هو غير مجدٍ بل ذو نتائج عكسية. غالبا ما تستهدف المؤسسات المالية الدولية كتلة أجور المعلمين والمربين، حيث تتمثل التوصية في تجميد الأجور من أجل تقليص نفقات الوزارات المعنية. إلا أن رواتب المعلمين تشكل جزءًا أساسيًا من النفقات الاجتماعية الضرورية لضمان التعليم. تتمثل حجة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أن الإنفاق لمرة واحدة على البنية التحتية، كقاعات الدراسة، يعد أكثر أهمية من تكاليف الرواتب المتكررة. ومع ذلك، من بين الاستثمارات في البنى التحتية التي يشجع عليها صندوق النقد الدولي، غالبًا ما تعطى الأولوية للطرق والطاقة والاتصالات والمياه، وليس لقاعات الاقسام. يضرهذا التركيز على الإنفاق على البنية التحتية بالتعليم مرتين لأنه من جهة يضعف الموارد المتاحة للمعلمين من جهة أخرى يحرم التعليم من موارد يقع توجيهها إلى قطاعات اخرى.

أظهرت دراسة أجرتها منظمة ActionAid عام 2007 أن صندوق النقد الدولي يفرض سقفًا على كتلة الأجور في القطاع العام بهدف منع زيادتها أو خروجها عن السيطرة. يبرر صندوق النقد الدولي فرض هذا السقف على كتلة الأجور بضرورة الحد من فقدان الحكومات للسيطرة على زيادات رواتب القطاع العام. وهكذا، فإن وضع حدود صارمة يسمح للحكومات بـ تقليص الإنفاق على الأجور في القطاعات غير ذات الأولوية، وإعادة توجيه المزيد من النفقات نحو رواتب القطاعات ذات الأولوية. استنادًا إلى أبحاث معمقة أجريت في كل من مالاوي وسيراليون وموزمبيق، إلى أنه: "قد يكون لصندوق النقد الدولي درجات متفاوتة من التأثير في تحديد سقوف كتلة الأجور. ومع ذلك، فإن إصراره على سياسات اقتصادية كلية مفرطة في التقشف، والتي تحد من الإنفاق العام على الرواتب، يجعله مسؤولًا جزئيًا عن النقص المستمر في المعلمين المؤهلين" (ActionAid) [124] 2007.

ان صندوق النقد الدولي ووزارات المالية التي تتبنى نفس الأيديولوجية والسياسة (ActionAid ، 2021) أظهرت دراسة حديثة أخرى الاقتصادية النيوليبرالية توصي بتخفيضات الرواتب في القطاع العام . تستند الدراسة إلى النظر في 69 وثيقة من صندوق النقد الدولي ل 15 دولة، و بعد مناقشات مع خبراء اقتصاد من صندوق النقد الدولي، وفحص لكتلة الرواتب في القطاع العام . [125]

تُظهِر الدراسة أن تخفيضات وتجميد كتلة الرواتب في القطاع العام أصبحت محوّرا أساسيًا في سياسات التقشف الواسعة. على سبيل المثال، دُعيت زيمبابوي، التي تبلغ كتلة رواتبها 17.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى تخفيض الإنفاق، وكذلك ليبيريا التي تنفق 10٪، وغانا (8.7٪)، والسنغال (6.5٪)، والبرازيل (4.6٪)، ونيبال (3.7٪)، وأوغندا (3.5٪)، وحتى نيجيريا التي تكرس 1.9٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للعاملين في القطاع العام. تبرز الدراسة أن السياسات التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية لا تستند إلى أي قاعدة واقعية موثوقة، بل تلحق ضررًا كبيرًا بالتقدم في التعليم والأهداف الرئيسية الأخرى للتنمية (ActionAid، 2021).

123 https://www.unesco.org/fr/articles/journee-mondiale-des-enseignants-face-la-penurie-de-vocations-audrey-azoulay-plaide-pour-revaloriser#:~:text=En%2

124 https://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/AA_Confronting_the_Contradictions_2007.pdf

125 https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end#downloads

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

الرسم 14 تطور أجور المدرسين

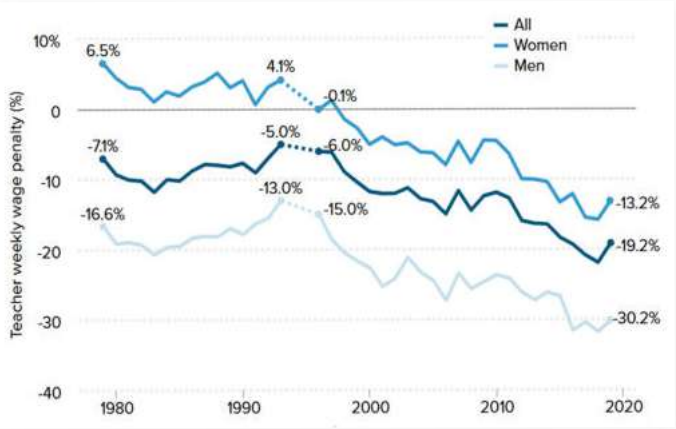

المصدر. Economic Policy Institute

تؤثر قيود الإنفاق على الرواتب بشكل غير متناسب على العاملين في القطاع التعليمي، مما يزيد الضغط على الرواتب. يواجه المعلمون في جميع أنحاء العالم خطر رواتب منخفضة وتدهورًا في ظروف المعيشة، مما يؤثر على مكانة المهنة. تُظهر دراسة أن رواتب المعلمين لا تزال أقل بكثير من رواتب العاملين في مهن مماثلة .

بحسب ألجريتو وميشيل (2020)، كانت رواتب المعلمين الأسبوعية في عام 2019 أقل بنسبة 22% من العاملين في وظائف مماثلة. ازداد هذا الفارق بشكل كبير خاصة بالنسبة للنساء، مع العلم أنه في عام 1979، كانت المدرسات يحصلن على 6.5٪ أكثر من العاملات في وظائف مماثلة. وفي نفس السنة اي 1979، كان الفارق في الرواتب بين المعلمين الذكور –16.6٪ وتحسن إلى 15.1٪، ولكنه تدهور إلى 30.2٪ في عام 2019 .[126]

لا يملك صندوق النقد الدولي ولاية صريحة فيما يتعلق بالإصلاح التعليمي، إلا أن البنك الدولي لعب دائمًا دورًا نشطًا في إصلاح هذا القطاع، من خلال أنشطته في القروض والمشاريع وتقديم المشورة للقطاعات العامة والخاصة. يعتبر البنك الدولي اليوم واحد من أهم مصادر التمويل الخارجية لقطاع التعليم في البلدان النامية. استثمر البنك الدولي منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، 31.8 مليار دولار في التعليم، خصوصًا من خلال خدماته المالية والخبرة، بشكل رئيسي عن طريق الأعمال التحليلية، والمشورة الاستراتيجية والمساعدة الفنية .[127]

إذا كان جزء كبير من قروض البنك للقطاع العام يدعم نظم التعليم العمومي، فإن هذه المؤسسة دعمت كذلك بشكل متزايد القطاع الخاص والقائم على مقاربة السوق الحرة في توفير التعليم، خصوصًا بدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. أظهرت دراسة أجرتها أوكسفام (2019) أن البنك الدولي نصح البلدان بتوسيع نشاط التعليم الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعديل اللوائح وتشجيع نشاط المدارس الهادفة للربح، خاصة من خلال المقاربة المنهجية كاداة لتحقيق نتائج أفضل في مجال التعليم (SABER).

على سبيل المثال، تحصل البلدان على درجات أعلى في تصنيف (SABER)إذا "سهلت دخول مجموعة متنوعة من مقدمي خدمات التعليم الخاص" و سهرت على ضمان النشاط لجميع أنواع مقدمي الخدمات، بما في ذلك المدارس ذات الأهداف الربحية. خلال الفترة 2013–2018، احتوى أكثر من خمس مشاريع التعليم التابعة للبنك الدولي جزءا لدعم الحكومات في توفير التعليم الخاص. زاد هذا النوع من الدعم تدريجيا خلال العقد الأخير، مع توجه جغرافي جديد نحو إفريقيا .[128]

في قطاع التعليم، رغم زيادة البيانات التي تظهر أن (PPP) استمر البنك الدولي في دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص الشراكات بين القطاعين تفشل غالبًا في مساعدة الأطفال الأكثر ضعفًا وتعمق اللامساواة . ففي الفلبين، على سبيل المثال، يدعم البنك الدولي زيادة تمويل شراكة القطاعين العام والخاص كشرط لصرف القرض .

وفي بوركينا فاسو، يتضمن المشروع دعم إنشاء مدارس ثانوية خاصة جديدة، تعطى ملكيتها وإدارتها لشركات خاصة. كما سلطت بعض الدراسات الضوء على حالات محددة في أوغندا وباكستان، أين كان الدور حاسما لنصائح وقروض البنك الدولي في دعم توسع العرض التعليمي الخاص. (أوكسفام 2019) .

126 https://www.epi.org/207502/pre/39b41f29811a18a920d5d0bff450e38739fb0c2157381cebea4b0bee7ad5cfc0

127 https://www.banquemondiale.org/fr/results/2014/04/28/world-bank-support-to-education-a-systems-approach-to-achieve-learning-for-all

128 https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620720/bp-world-bank-education-ppps-090419-summ-en.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

توصيات المؤسسات المالية الدولية و تطبيقاتها في السياسات التعليمية التونسية

كان التعليم منذ الاستقلال دائمًا ضمن أولويات تونس. عزز الدستور الجديد هذا المكسب من خلال ضمان نفاذ جميع الفتيات والفتيان إلى تعليم مجاني وذو جودة .

يُعد التعليم من بين جميع القطاعات الاجتماعية الأكثر أهمية من حيث الإنفاق العمومي. يمثل التعليم الجزء الأكبر من الميزانية الإجمالية، بمتوسط إنفاق قدره 22٪ خلال العقد الماضي. وصلت النفقات في عام 2020 إلى ما يقرب من 10 مليارات دينار تونسي. تتماشى مستويات الإنفاق على التعليم في تونس باستمرار مع الهدف الدولي لإعلان وإطار عمل إنشيون (اليونسكو، 2015)، وذلك بنسبة 20 في المائة من الميزانية الإجمالية. كما تفوق نفقات التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هدف الاستثمار البالغ 5٪ الذي حددته اليونسكو في عام 2015 .

على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، يمكن ملاحظة تأثير إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي خلال العقد الماضي (الرسم البياني أدناه). حصل تجميد في الرواتب والانتداب بعد الاتفاقات الموقعة بين صندوق النقد الدولي والحكومة [129]. كما شهدت النفقات التعليمية كنسبة من الإنفاق الإجمالي اتجاهًا تنازليًا بشكل ملحوظ منذ عام 2016، حيث انخفضت من 18.7٪ في عام 2016 إلى 10.2٪ فقط في عام 2024 .

رسم 15 نفقات في التربية (٪ مليار دينار تونسي)

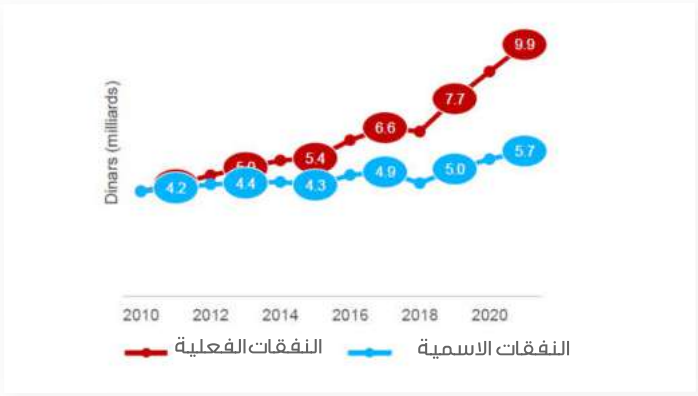

المصدر اليونسكو

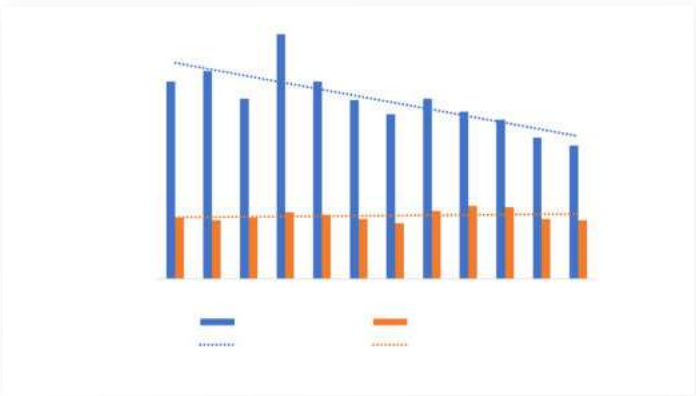

المصـدر وزارة

أثرت سياسات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي بشكل كبير على النفقات والمساعدات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم في إطار البرامج المخصصة لذلك (كما توضح الأشكال أدناه).

الرسم 16 نفقات برنامج العودة المدرسية و الجامعية (مليون دينار تونسي و ٪)

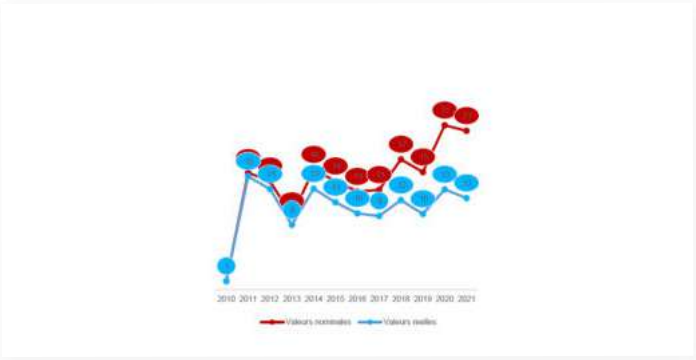

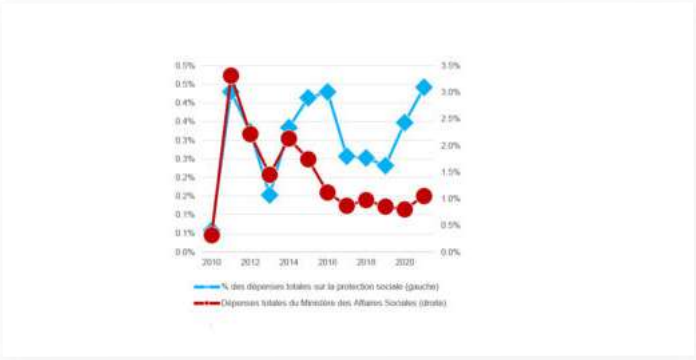

المصدر اليونسكو

[129] https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-publications-loe-pdfs/external/french/pubs/ft/scr/2016/cr16138f.ashx

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

يوفر برنامج العودة المدرسية والجامعية في تونس، الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية، تحويلات نقدية على شكل منح للأسر التي لديها أطفال في سن الدراسة والشباب المرسمين بالجامعة. يمكن ملاحظة بوضوح أن النفقات المرتبطة بهذا البرنامج قد شهدت تراجعًا منتظمًا وكبيرًا خلال الفترة 2013–2018 .

يتدخل البنك الدولي بشكل مباشر في إصلاحات قطاع التعليم في تونس. بدأ البنك في العمل منذ ستينيات القرن الماضي من خلال عدة مشاريع، بالإضافة إلى استشاراته ومساعدته الفنية. تمت الموافقة على أول مشروع للبنك الدولي سنة 1963 بتمويل قدره 5 ملايين دولار، واكتمل في 1968، وكان موجهًا أساسًا نحو زيادة قدرات الهياكل المدرسية. تبعه مشروع ثانٍ (تكملة للمشروع الأول)، تمت الموافقة عليه واكتمل في 1975، مع تمويل إضافي مخصص للتجهيزات والبنية التحتية. منذ ذلك الحين، وافق البنك الدولي على تمويل ما يقارب اثني عشر مشروعًا في مجال التعليم (الابتدائي والثانوي)، والتعليم العالي، والتكوين المهني .

على الرغم من إعلان البنك الدولي الواضح عن تطوير قطاع التعليم بهدف اجتماعي، يمكن الملاحظة في تقاريره العديدة إجراءات تهدف إلى التقشف. لذلك يمكن القول أنه منذ المشاريع الأولى التي تم تنفيذها في تونس في السبعينيات، أن "الحكومة التونسية تُخصص حوالي 7٪ من الناتج القومي الإجمالي و30٪ من ميزانيتها للتعليم. هذه الأرقام العالية جدًا تثير شكوكًا جدية، حول إمكانية تخصيص المزيد من الاعتمادات للتعلْيم. كما تظهر الحاجة إلى إيجاد وسائل لخفض النفقات وإعادة توزيع أكثر فعالية للأموال المخصصة بين مختلف مكونات النظام التربوي ·

ويشير البنك إلى أن "النسبة المئوية من الميزانية العامة للتعليم المخصصة لنفقات التشغيل قد زادت باستمرار... يمكن أن تُعزى هذه الحالة إلى ارتفاع رواتب المدرسين وانخفاض وتيرة بناء المدارس الناتج عن انخفاض عدد الطلاب". ويضيف "أن التوقعات... تثبت أن الحكومة يمكنها، دون زيادة النسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم، توزيع فوائد التعليم على جميع الأطفال مع تحسين النجاعة ونوعية وعدالة النظام التربوي .[130]

كان لدى البنك الدولي دائمًا في مشاريع الإصلاح التعليمي في تونس أهداف تتعلق بتقليص التكاليف من خلال ما يُسمى "نجاعة التكاليف". بعبارة أخرى، يمكن للحكومة تحسين جودة التعليم بدون زيادة النفقات، وحتى من خلال تحسين استخدام التكاليف. وافق البنك الدولي في عام 1989على قرض كان من بين أهدافه الرئيسية المعلنة "توفير التعليم بطريقة أكثر عدلاً وأكثر مردودية من حيث التكلفة .

كما ينتقد البنك الدولي بشكل منهجي زيادة الرواتب في قطاع التعليم. يوضح تقرير تقييم مشروع PAQSET في 2007، والذي تم تمويله بقرض قدره 99 مليون دولار، أن "المكونات الاقتصادية للنفقات التعليمية تعكس تحسنًا في الجودة مع تخصيص نسبة متزايدة من النفقات للنفقات أخرى غير الرواتب.... ، لم يلاحظ هذا التحسن في الثانوي نظرًا لحاجة النظام التعليمي الكبيرة للاستثمارات والمدرسيين، بسبب الانتقال الكبير بين المرحلة الإعدادية والثانوية نتيجة لإلغاء الامتحان في نهاية السنة التاسعة ·

تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ المرأة إلى التعليم

تعتبر وزارة التربية المؤسسة العمومية التي توظف أكبر عدد من النساء في تونس. ارتفع عدد الموظفات في قطاع التعليم من 88 ألفا في عام 2010 إلى أكثر من 106.5 آلاف في عام 2020. تمثل النساء العاملات في قطاع التعليم حوالي 17٪ من إجمالي الموظفين العموميين، وأكثر من 45٪، أي ما يقرب من نصف إجمالي النساء العاملات في الإدارة .

130 https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/953221468312324158/Tunisie-Evaluation-Dun-Troisieme-Projet-Educatif

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ المرأة إلى التعليم

تعتبر وزارة التربية المؤسسة العمومية التي توظف أكبر عدد من النساء في تونس. ارتفع عدد الموظفات في قطاع التعليم من 88 ألفا في عام 2010 إلى أكثر من 106.5 آلاف في عام 2020. تمثل النساء العاملات في قطاع التعليم حوالي 17٪ من إجمالي الموظفين العموميين، وأكثر من 45٪، أي ما يقرب من نصف إجمالي النساء العاملات في الإدارة .

كما تظهره الرسوم البيانية التالية، ما انفك معدل النمو السنوي لعدد النساء العاملات في قطاع التعليم يتراجع منذ عام 2013 (باستثناء عام 2016). وصل هذا المعدل إلى 0.5٪ و0.4٪ و0.7٪ في عام 2017 و2018 و2019 على التوالي .

رسم 17٪ النساء في قطاع التربية

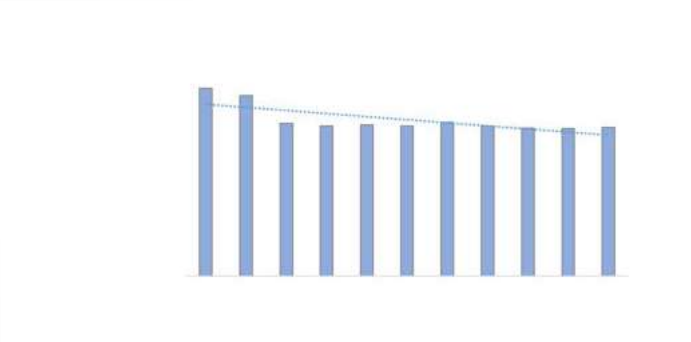

رسم 18 نسبة النمو السنوي لعدد النساء

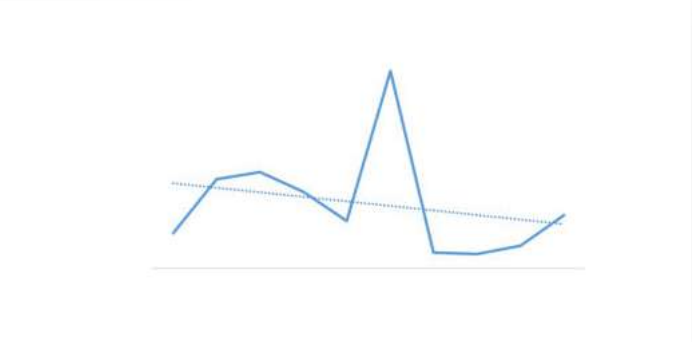

المصدر اليونسكو

يُظهر التحليل المقارن لمعدلات النمو هذه أن تأثير فترة تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي كان أكبر على توظيف النساء في وزارة التعليم، مقارنةً بتوظيف النساء في تونس بشكلٍ عام، مع تسجيل عجز أكبر في معدلات النمو .

رسم 19 نمو مقارن للانتدابات

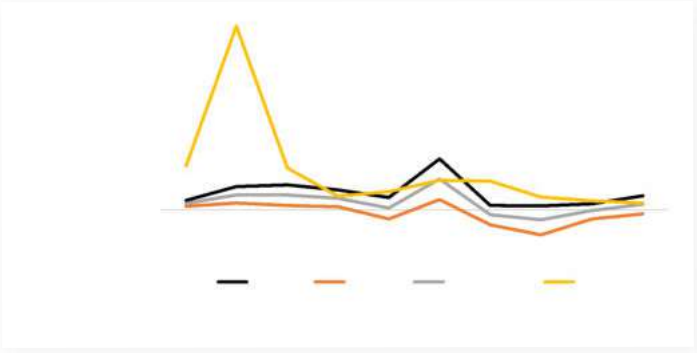

التفاوت في النمو (النساء – المجموع–تونس)

المصدر حسابات المؤلف من خلال معطيات المعهد الوطني للاحصاء

ان البرامج التي تم تنفيذها مع صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية أثرت بشكل كبير على معدل توظيف النساء في وزارة التربية .

وقد ترافق هذا الانخفاض في عدد النساء المنتدبات بوزارة التربية مع تدهور واضح في الأوضاع الاقتصادية للعاملين في القطاع التربوي. ووفقًا للمسح الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء عام 2022، أظهر أن قطاع التعليم يسجل أدنى الأجور، بمتوسط لا يتجاوز 792 دينارًا، أي بفجوة قدرها 14% مقارنةً بمتوسط الأجور في القطاع العام الذي يبلغ 899 دينارًا، ويتراوح بين 1628 دينارًا للإطارات و612 دينارًا للعمال. وهذا يبرز التحديات المتعلقة بالأجور في هذا القطاع الحيوي .

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

تُعتبر النساء والفتيات الطرف الأكثر تأثرًا بتقليص كتلة الأجور. فعند خفض الميزانيات، تكون الفتيات أكثر عرضة للحرمان من التعليم الأساسي، كما تتحمل النساء والفتيات جزءًا غير متناسب من أعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر والتي تزيد عند فشل الخدمات العمومية. إن إعطاء الأولوية للبنية التحتية على حساب الأفراد يؤدي إلى تفاقم هذه الوضعية، حيث تُخلق وظائف في مجال البناء يستحوذ عليها الرجال بشكل غير متوازن، بدلًا من خلق وظائف في مجال تقديم الخدمات .

أدت سياسة الكلفة–الفعالية التي اعتمدتها المؤسسات المالية الدولية في تونس إلى تدهور ملحوظ في خدمات التعليم العمومي. ولتعويض نقص الإطار التربوي، تضطر المؤسسات إلى زيادة أعداد التلاميذ في الفصول، لضمان تقديم الحصص الدراسية للجميع. تؤثر كثافة الفصول بشكل مباشر على الإطار التربوي الذي يتكون في غالبيته من النساء، وهذا ما يزيد من مستوى الإجهاد والإرهاق. فكلما زاد عدد التلاميذ في الفصل، زادت مشاكل السلوك لدى التلاميذ. كما تؤثر هذه الكثافة سلبًا على مستوى التلاميذ، حيث لا يتمكن المعلمون من توفير بيئة ملائمة لنقل المعرفة .

وقد أدى تدهور جودة التعليم العمومي إلى توجه الفاعلين الرئيسيين نحو نوع من التلاؤم السيئ. ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها المدرسون، لجئوا إلى تقديم الدروس الخصوصية، والتي استمرت تكاليفها في الارتفاع لتصل أحيانًا إلى مبالغ خيالية (خاصة الدروس الفردية).
ومع مرور الوقت، تضاعفت نفقات الدروس الخصوصية وأصبحت تشمل جميع المستويات منذ سن مبكرة وأيضًا جميع المواد الدراسية. وأصبحت هذه الدروس إلزامية في بعض الأحيان، ومصدرًا للضغط على الأسر، حيث يتم تدريس جزء من البرنامج الإجباري أثناء هذه الدروس الخصوصية.

في المناطق المهمشة، التي تتميز بارتفاع معدلات الفقر وضعف القدرة الشرائية للأسر، يتم في كثير من الأحيان إعطاء الأولوية في النفقات للدروس الخصوصية على حساب اولويات أخرى (مثل الطعام، الملابس، وغيرها). و هذا من شانه التأثير في النساء الريفيات بشكل خاص، حيث يُفضلن تعليم أبنائهن على تلبية أو شراء احتياجاتهن الخاصة .

يتزايد إنفاق الآباء والتلاميذ على الدروس الخصوصية لمواجهة تدهور جودة التعليم. وبالتالي، تتحمل الأسر عبئًا ماليًا متزايدًا، مما يرفع النفقات التي يجب على العائلات تكبدها لتعليم أطفالها. ووفقًا لدراسة أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، ينفق التونسيون سنويًا ما يقارب 1.5 مليون دينار على الدروس الخصوصية. علاوة على ذلك، سجلت أسعار اللوازم المدرسية زيادة كبيرة بلغت حوالي 50% بين عامي 2021 و2023. تؤثر هذه العوامل بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المحدود، لا سيما تلك التي تعيش في المناطق الأكثر تهميشًا أو في المناطق الريفية الفقيرة في تونس .[131]

نظرًا لان غالبية المدرسين في التعليم الابتدائي هي من النساء، تجد المرأة نفسها مضطرة لأداء العمل المدرسي إلى جانب تقديم الدروس الخصوصية وتحمل الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية. يؤثر ذلك بشكل ضروري على أدائها المهني، ولكنه يؤثر بشكل أكبر على حالتها النفسية والجسدية. وقد أدى انخفاض جودة التعليم العمومي إلى عبء إضافي هائل على الأمهات لمتابعة تعليم الأطفال في المنزل، بالإضافة إلى المهام التقليدية التي يقمن بها.

غالبًا ما تقع مسؤولية متابعة الدروس في المنزل على عاتق الأم، مع تدخل محدود من الأب. ووفقًا لدراسة، تتحمل النساء 80% من مسؤوليات التعليم، ورعاية الأطفال، والأعمال المنزلية، مما يعيق بشكل منتظم مسارهن المهني. وغالبًا ما تكون المرأة هي من يضحي بمسارها المهني لتخصيص المزيد من الوقت لتعليم الأطفال .[132]

131 https://ftdes.net/ar/depenses-sociales-consacree-a-lenseignement-entre-lillusion-de-la-gratuite-et-les-difficultes-financieres-des-familles/

132 https://nawaat.org/2014/01/13/enquete-lemploi-la-femme-et-leducation-des-enfants/

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء الى التعليم في تونس

أدى تدهور جودة وظروف التعليم في النظام العمومي أيضًا إلى ظاهرة الفشل الدراسي و الانقطاع المدرسي. ووفقًا لمرصد الاقتصاد التونسي، غادر أكثر من 90 ألف تلميذ المدرسة خلال العام الدراسي 2022/2021، أي ما يعادل 4% من إجمالي التلاميذ، مع وجود تفاوتات كبيرة بين المستويات الدراسية والمناطق، وخاصة في ولاية القصرين. يعد الانقطاع المدرسي ظاهرة تؤثر بشكل أكبر على الذكور، حيث تصل النسبة إلى 35% لدى الإناث و65% لدى الذكور.[133]

تظهر دراسة متعدّدة المؤشرات (MICS6) أجراها المعهد الوطني للإحصاء (INS) أن نسبة إتمام التعليم الابتدائي تبلغ 95%، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، ولكنها تسجل انخفاضًا حادًا لتصل إلى 74.2% في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، ثم تنخفض إلى 48.7% في المرحلة الثانوية. وتظهر الدراسة بوضوح أن نسبة إتمام الدراسة لدى الإناث أعلى بكثير من الذكور في جميع المراحل الدراسية. من بين العوامل التي تعزز الانقطاع المدرسي: أمية الوالدين، ظروف الدراسة (مثل البرامج الدراسية المكثفة، وغياب الأنشطة الترفيهية)، والفقر والهشاشة.

تضم تونس 1,700,000 فرد أمي، منهم ثلثين من النساء. كما أن نسبة الأمية بين النساء في المناطق الريفية أعلى بكثير مقارنة بالرجال (32.0% للنساء و27.2% للرجال). بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الأمية لدى النساء في الريف مرتفع جدًا مقارنة بالمعدل الوطني. كما أن الفقر أكثر انتشارًا في المناطق الريفية في تونس. هناك فروقات كبيرة في معدلات الفقر بين المناطق الريفية، والمدن الصغيرة، والمدن الكبرى. وتظهر الخرائط الجغرافية أن أعلى معدلات الفقر تتركز في المناطق الريفية من الشمال الغربي والوسط الغربي، في حين أن المناطق الأكثر غنى هي في تونس الكبرى والوسط الشرقي، وهي مناطق ساحلية حضرية .[134]

إن انسحاب الدولة من قطاع التعليم أدى أيضًا إلى زيادة الطلب على القطاع الخاص. توفر المؤسسات التعليمية الخاصة، التي تضم عددًا أقل من التلاميذ مقارنة بالمدارس العمومية، ظروفًا تعليمية أفضل للتلاميذ: لا يوجد اكتظاظ في الفصول ولا نقص في الطاقم التعليمي. كما يقر البنك الدولي بأن تطوير التعليم الخاص، خاصة من خلال تعزيز نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP)، قد يكون له تأثيرات غير متناسبة على النساء.

يبرز تقرير بعنوان "الخصخصة وتأثيرها على حق التعليم للنساء والفتيات[135] " أن الخصخصة تزيد في كثير من الحالات من حدة التمييز على أساس الجنس في التعليم، يفسر ذلك نسبيا بان العديد من البلدان تمنح الأولوية لتعليم الذكور على حساب الإناث. ومع ارتفاع تكلفة التعليم عالي الجودة، تظهر الدراسات أن الذكور يحصلون غالبًا على الأولوية على الإناث (البنك الدولي، 2014) .

تضاعف عدد المدارس الخاصة للتعليم الابتدائي ،(FTDES) وفقًا لدراسة نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريبًا خمس مرات بين عامي 2010 و 2020. ارتفع العدد من 102 في 2010 إلى 600 مدرسة في 2020، أي بزيادة حوالي 500%. خلال نفس الفترة، تضاعف عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة أربع مرات تقريبًا، حيث ارتفع من 21,509 تلميذًا إلى 97,843 تلميذًا (+350%). ومع ذلك، يبقى التعليم الخاص امتيازًا مخصصًا للأغنياء، وهو في طور أن يكون القاعدة للطبقات المتوسطة .

تتمركز غالبية المدارس الخاصة في مناطق تونس الكبرى والمناطق الساحلية، حيث القوة الشرائية للأسر مرتفعة. أما المناطق الفقيرة والريفية، فهي تكاد تخلو من المؤسسات التعليمية الخاصة. تُترك المدارس العمومية بشكل متزايد للأسر الأكثر فقرًا وهشاشة، والتي يجب عليها كما ذكر سابقًا إيجاد وسيلة لتمويل الدروس الخصوصية لأطفالها .

133 https://www.economie-tunisie.org/fr/da-education-kasserine

134 https://ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/Carte%20de%20la%20pauvret%C3%A9%20en%20Tunisie_final_0.pdf

135 https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/sites/default/files/2024-09/Privatization%20and%20its%20Impact%20on%20the%20Right%20to%20Education%20of%20Women%20and%20Girls.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى النقل في تونس

يلعب النقل دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال توسيع إمكانية نفاذ النساء إلى الخدمات الصحية والتعليمية وسوق الشغل، وغيرها. ومع ذلك، ظل قطاع النقل في العموم قطاعًا يهيمن عليه الرجال، سواء من حيث فرص العمل أو القيم التي يمثلها.
تظل مسألة النوع الاجتماعي والنقل قضية معقدة، كما يتضح من الاختلافات الكبيرة بين الاحتياجات الأساسية للنساء والرجال في مجال التنقل. تعود هذه الاختلافات إلى تقسيم الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة والمجتمع. ورغم الاقرار الواسع بأن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع النقل عديدة وذات أهمية كبيرة، فإن العلاقة بين النقل والنساء لا تزال غير موثقة بشكل كاف مقارنة بمجالات أخرى مثل التعليم أو الصحة. وغالبًا ما يتم تحليلها من زاوية تأثير النقل على النساء، بما في ذلك سلامتهن والعنف الذي يتعرضن له يوميًا . [136] من الجدير بالذكر أن مسألة النوع الاجتماعي في النقل لم يقع الاعتراف بها إلا مؤخرًا كقضية تتطلب سياسات وتخطيطًا خاصًا. لذا، يُعد "النوع الاجتماعي والنقل" مجال اهتمام مهنيً جديد نسبيًا.

سياسات المؤسسات المالية الدولية في مجال النقل وعلاقتها بالنوع الاجتماعي

لا يمتلك صندوق النقد الدولي تفويضًا محددًا يتعلق بقطاع النقل. يتم التعامل مع قطاع النقل من قِبل صندوق النقد الدولي مثل جميع القطاعات الأخرى في الاقتصاد، حيث لا تختلف رؤيته وأهدافه عمّا يتم التوصية به للقطاعات الأخرى.إذ أن مسألة النوع الاجتماعي والمرأة نادرًا ما تُثار في تقارير الصندوق فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، فما بالك عند الحديث عن القطاعات مثل النقل .

اقتضى التقليد أن يكون النقل دائمًا قطاعًا تشمله مسؤولية الدولة. عادة ما توفر الشركات العمومية خدمات النقل بأسعار مدعومة من الدولة لضمان تحقيق العدالة في تمتع السكان بخدمات النقل. وبالنظر إلى دورها الاجتماعي الرئيسي، فإن هذه الشركات لا تُطالب عادة بتحقيق الأرباح، بما أنها ليست شركات تجارية تهدف إلى الربح فقط. وغالبًا ما تعاني هذه الشركات من عجز يتم تغطيته من قِبل الدولة بسبب نموذجها الاجتماعي .

على الرغم من الإسهام الاجتماعي للشركات العمومية ودورها الكامل في التنمية، يرى صندوق النقد الدولي أن هذه الشركات تمثل عبئًا ينبغي على الدولة التخلص منه. وتتمثل الحجج الرئيسية للصندوق في أن هذه الشركات تشكل خطرًا كبيرًا على التوازن المالي للدولة، حيث تستنزف جزءًا من ميزانيتها. من جهة أخرى، يعتبر الصندوق أن القواعد التفاضيلية والإمكانيات التي تتمتع بها الشركات العمومية تخلق عللا في السوق. إضافة إلى ذلك، تدفع الرؤية الليبرالية البحتة للصندوق إلى اعتبار الشركات العمومية للنقل، التي غالبًا ما تحتكر السوق، عائقًا أمام تطوير القطاع الخاص .

تركز تدخلات صندوق النقد الدولي على تقليل عبء ديون شركات النقل العمومية وعجزها المالي، مع تشجيع ظهور القطاع الخاص. وتتمثل هذه التدخلات عادة في إجراءات شاملة مثل الإصلاحات التنظيمية للمؤسسات العمومية ، وإدخال تدابير مالية مثل تسعيرات جديدة، أو إلغاء التحويلات المباشرة للشركات العمومية ، ورفع الدعم عن الوقود، وغيرها. كما يمكن الترويج لبعض للحد من الامتيازات التي تستفيد منها الشركات العمومية ، (PPP) الإجراءات مثل تعزيز نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالدخول تدريجيًا إلى الأسواق التي كانت تقليديًا محتكرة .

في تقريره "الشركات التي تمتلكها الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى: الحجم، التكاليف، والتحديات"، يؤكد صندوق النقد الدولي أن دعم الدولة للشركات العمومية "يحد من المساحة المالية للاستثمارات الأخرى ذات الأولوية". ويوصي الصندوق بعدم الاكتفاء بإصلاح الحوكمة، بل يدعو الدول إلى إعادة النظر في "مبررات مشاركتها في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن يقوم القطاع الخاص بها بشكل أفضل ". كما يوصي الصندوق بتقليص دور الدولة في القطاعات الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد،و فتح القطاعات الاستراتيجية أمام المنافسة الخاصة، وتقليل دعمها للشركات العامة، وتحويل نماذجها إلى مقاربات تجارية بحتة .[137]

[136] https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@sector/documents/briefingnote/wcms_234882.pdf

[137] https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2021/English/SOEMENACAEA.ashx

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى النقل في تونس

من ناحية أخرى، وضع البنك الدولي مؤخرًا مذكرة محاور حول تقليص الفجوات بين الجنسين في النقل، وهي مذكرة تهدف إلى دعم الاستراتيجية الجديدة للبنك حول النوع الاجتماعي للفترة 2024–2030. تؤكد هذه المذكرة على ضرورة تبني سياسات شاملة لمعالجة العوائق التي تواجه تنقل النساء. يُعد إدراج النوع الاجتماعي في سياسات النقل للبنك الدولي أمرًا حديثًا نسبيًا .

يتم التركيز على مستوى البنك الدولي بشكل أساسي على قطاع النقل في علاقته بالبنية التحتية. وبشكل عام، كان توفير البنية التحتية للطرق يحتل الأولوية على بقية البنى التحتية للنقل في برامج قروض البنك. تظل هذه البنية التحتية حتى اليوم المصدر الأكثر أهمية لتمويل النقل على المستوى العالمي، حيث تمت الموافقة على 20 مشروعًا جديدًا في عام 2023 بميزانية إجمالية قدرها 2.9 مليار دولار. يشمل الرصيد الذي خصصه البنك الدولي حاليًا 165 مشروعًا قيد التنفيذ بقيمة 34.5 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 10٪ من إجمالي تمويلاته في جميع القطاعات .[139]

أما بالنسبة لخدمات النقل، فإن البنك الدولي لديه توجه واضح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تطوير البيئة السياسية والتنظيمية المناسبة. شهد هذا التوجه نموًا كبيرًا في بداية التسعينيات، حيث كثّف البنك دعمه لهذا الاتجاه من خلال دعم المزيد من مشاريع إصلاح النقل. تشمل هذه المشاريع مكونات تقنية مساعدة تهدف إلى تعزيز المؤسسات، ودعم السياسات، وإصلاح اللوائح لتمكين مشاركة أكبر للقطاع الخاص. ساهم البنك الدولي تقريبًا في جميع مكونات قطاع النقل، في تعزيز ظهور القطاع الخاص ومشاركته في خدمات النقل. كما شجع البنك على إنشاء وكالات طرق مستقلة، وصيانة الطرق بالعقود، وإعادة هيكلة السكك الحديدية والموانئ، وتوجيه النقل العمومي للركاب نحو منحى تجاري .

وافق البنك الدولي في سنوات 2000، على توجيهات تشغيلية بشأن أدوار القطاعين العام والخاص في تقديم خدمات النقل والبنية التحتية. توفر هذه التوجيهات إطارًا لموظفي البنك لتحديد وتقييم النماذج المختلفة لأدوار القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.[140]كما طوّر البنك الدولي "مجموعة أدوات" لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، إلى جانب إعادة هيكلة وخصخصة السكك الحديدية .[141]

في مختلف فروع قطاع النقل (PPP) تدخل البنك الدولي على مدى سنوات لتعزيز نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (البنية التحتية والخدمات). وتستند الحجج الرئيسية التي يدعمها البنك إلى أن نماذج الشراكة بين القطاعين توفر للحكومات وسيلة فعالة للوصول إلى رؤوس أموال إضافية وخبرات تقنية من القطاع الخاص لتلبية الطلب الكبير لشعوبها على البنية التحتية للنقل .[142] وقد تم تمويل العديد من مشاريع النقل الحضري في جميع أنحاء العالم من خلال البنك الدولي، وخصوصًا عبر نماذج عقود الامتياز .

لكن الاعتماد على نماذج الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص يواجه العديد من العيوب، بما في ذلك التكاليف المرتفعة، وزيادة الإنفاق العمومي والتكاليف على المستهلكين، ومشاكل الكفاءة، والتأثيرات السلبية على العمال .[143] كما توجد أمثلة عديدة تُظهر أن هذه النماذج تعزز دور الشريك الخاص على حساب الشريك العمومي ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحويل الإعانات العمومية لصالح القطاع الخاص (Eurodad, 2015) .

ونظرًا لأن معظم الحكومات لديها خبرة وقدرات محدودة في صياغة شروط العقود، فإن المفاوضات غالبًا ما تُدار لصالح الشركات الخاصة التي تمتلك الخبرة والقدرة (المالية والتقنية) للاستفادة من هذه الشراكات على حساب الحكومات والشعوب. وعادة ما تصل الحكومات في الأخير إلى عقود غير شفافة تخضع لرقابة عمومية محدودة .

[138] http://documents1.worldbank.org/curated/en/099512412082314620/pdf/IDU0a9d235b00e11b040f00ad80077fcc4d1ef74.pdf

[139] https://www.worldbank.org/en/topic/transport/overview

[140] http://documents1.worldbank.org/curated/en/981931468328506981/pdf/33897a10ENGLISH0tp111pp1roles.pdf

[141] https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/transportation/public-private-partnerships-transport

[142] https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@sector/documents/briefingnote/wcms_234882.pdf

[143] https://assets.nationbuilder.com/eurodad/pages/167/attachments/original/1587578891/A_critical_assessment_of_PPPs_and_their_impact_on_sustainable_development.pdf?1587578891

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

أصوات نساء
ASWAT NISSA

تنفيذ توصيات المؤسسات المالية الدولية في السياسات التونسية لقطاع النقل

يتبنى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رؤية مشتركة لإصلاح قطاع النقل في جميع الدول النامية، بما في ذلك تونس. يشمل هذا الإصلاح تقليص دور الدولة في هذا القطاع بشكل كبير، وإعادة هيكلة الشركات العمومية التي تعاني في الغالب من العجز المالي، مما يستدعي تنفيذ خطط اجتماعية. كما يدعو إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وخصخصة خدمات النقل، ورفع تعريفة النقل من خلال فرض الضرائب وإلغاء الدعم عن أسعار الخدمات والوقود .

كان صندوق النقد الدولي يوصي دائما منذ تدخلاته الأولى في تونس من خلال برامج التعديل الهيكلي (PAS) في الثمانينيات، بإعادة هيكلة الشركات العمومية وإصلاحها، لا سيما تلك العاملة في مجال النقل. وعلى الرغم من أن معظم هذه الشركات تعاني من عجز بسبب عوامل متعددة، إلا أن النقل في تونس يظل قطاعًا اجتماعيًا بامتياز لأنه يوفر خدمات بأسعار رمزية لشريحة من السكان ذوي الدخل المحدود .

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2016، إلى أن "الشركات العمومية غير المالية سجلت عجزًا يُقدر بنسبة 4.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وكانت نصف هذه الشركات تعاني من العجز، ومن أبرزها الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وشركة نقل تونس (Transtu) وشركة الخطوط الجوية التونسية، والمجمع الكيميائي التونسي. وقد تضاعف هذا العجز ثلاث مرات منذ عام 2010. وفي الوقت نفسه، ارتفعت التحويلات المالية إلى الشركات العمومية من حوالي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى حوالي 7٪ في عام 2013 . [144]

يشير تقرير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتونس تحديدًا، بعنوان "الشركات التي تملكها الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى: الحجم، التكاليف، والتحديات" إلى أن أداء الشركات العامة، بما في ذلك تلك العاملة في النقل، يُعتبر ضعيفًا نتيجة لعدة عوامل. ويذكر التقرير أن الأرباح قد تكون محدودة بسبب عدم قدرة هذه الشركات على تحديد الأسعار بحرية لتغطية التكاليف. علاوة على ذلك، فإن هذه الشركات اعتادت على الانتداب لأغراض اجتماعية وسياسية، حيث تتجاوز الأجور المتوسطة في أكبر 30 شركة عمومية بنسبة 50٪ متوسط الأجور في الوظيفة العمومية. كما أن الديون المرتفعة والمتأخرة كبيرة وتؤدي إلى تشويه قرارات الاستثمار والإدارة . [145]

دور البنك الدولي في تونس

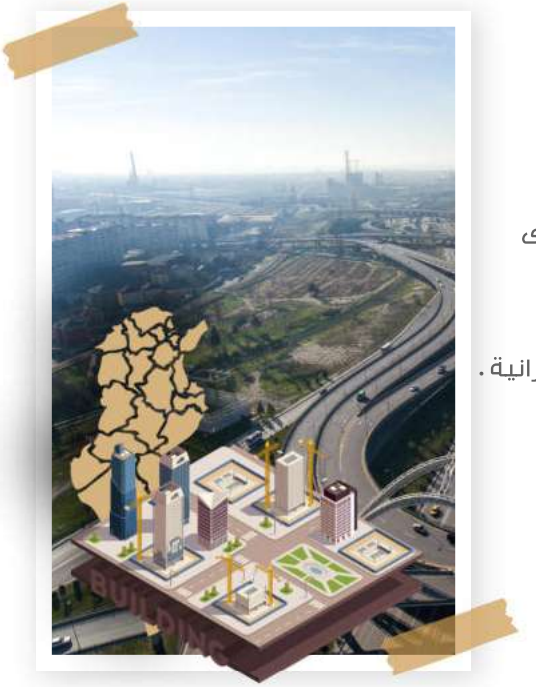

لقد تدخل البنك الدولي في تونس منذ سنواته الأولى من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية (الموانئ، الطرق، الطرق السريعة، وغيرها) والنقل الحضري. وقد وافق البنك على أول قرض بقيمة 7 ملايين دولار في عام 1967 لبناء ميناء. ومنذ ذلك الحين، أصبح البنك الدولي أحد الممولين الرئيسيين لتونس في هذا المجال .

يساهم البنك الدولي إضافة إلى التمويل، في صياغة استراتيجيات قطاع النقل، وتقديم المساعدة الفنية، ودعم الإصلاحات في جميع فروع القطاع. كما سعى البنك باستمرار إلى ترسيخ رؤيته وتوجهاته الرئيسية في مشهد النقل التونسي .

(أ) – الاستثمار في الجودة والسعي لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

(ب) – استبدال رؤوس الأموال العمومية برؤوس الأموال الخاصة لتخفيف العبء على الميزانية .

(ج) – استهداف أكثر دقة للدعم، خاصة في النقل الحضري.

(د) – تعزيز المنافسة وتعديل الأنظمة العمومية .

(هـ) – إزالة القيود المفروضة على الاستيراد وتخفيف الرسوم الجمركية كعامل أساسي لتحديث الأسطول .

(و) – نقل الخدمات التجارية إلى القطاع الخاص كوسيلة فعّالة لتقديم خدمة أفضل للمستهلك بتكلفة أقل والتغلب على مشاكل نظام الشركات العمومية .

(ز) – تعزيز النقل متعدد الوسائط . [146]

144 https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-publications-loe-pdfs/external/french/pubs/ft/scr/2016/cr16138f.ashx

145 https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2021/English/SOEMENACAEA.ashx

146 https://documents1.worldbank.org/curated/pt/843581568612862142/pdf/Tunisie-Note-de-Strategie-Sectorielle-Relative-au-Secteur-des-Transports-Urbains.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

استمرت هذه التوجهات على مدار العقود الماضية. ويأتي التقرير القطاعي للبنك الدولي الصادر عام 2019 في إطار توجهات التي تم تنفيذها بعد الثورة. ويدعو البنك الدولي إلى (PAS) وتوصيات صندوق النقد الدولي المتعلقة ببرامج التكيف الهيكلي .[147]

- توضيح حوكمة الشركات العمومية لمواجهة العجز المتراكم وتحسين الأداء العام .
- إعادة تحديد حجم الشركات العامة لتكييف حجمها مع المهمة الموكلة إليها بشكل عاجل .
- إنشاء عقود قائمة على الأهداف والنتائج لتزويد الشركات بخطة طريق تحدد الأهداف، والنتائج، وجودة الخدمة المطلوبة تمكين
- الشركات العمومية من إدارة تعريفاتها بطريقة أكثر استقلالية .
- وضع برنامج لإعادة هيكلة المشغلين وتحديث الأسطول .
- النظر في مصادر تمويل جديدة، بحيث يساهم المستفيدون غير المباشرين من البنية التحتية للنقل العام في تمويلها .
- تحسين مشاركة الدولة من خلال تحليل ما إذا كان يمكن تحسين الدعم المقدم للمشغلين لتعويض تكاليف النقل المدرسي .
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير العرض. يمكن تعزيز استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) كجزء مكمّل للتمويل العام. كما ستنظم عقود تفويض الخدمة العامة العلاقة بين الحكومة والمشغلين .

شدد البنك الدولي في تحليله [148] لنفقات القطاع العام في تونس، على أن الحلول لقطاع النقل تتطلب إعادة هيكلة عميقة وجريئة، وتحسين أداء الشركات العمومية للنقل، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وأشار إلى أن الشركات العمومية في قطاع النقل، بجميع أنواعه، تعاني من صعوبات، وأن إعادة هيكلتها ستتطلب منحها مزيدًا من الاستقلالية التشغيلية والقدرة على العمل وفق .قواعد تجارية (البنك الدولي، 2020) .

كما أكّد البنك الدولي على ضرورة إصلاح نظام التسعير ليتحول القطاع إلى نظام استرداد التكاليف وتسعير تنافسي. وأوصى أيضًا بمشاركة أكبر للقطاع الخاص في البنية التحتية للطرق، خاصةً في مجال صيانتها .

بالإضافة إلى ذلك، لفت البنك إلى أنه "نظرًا لمحدودية الميزانية وارتفاع الدين العام، يجب أن تتضمن الاستثمارات الجديدة تحليلًا يُجرى في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لمقارنة العناصر بين نمطي التمويل (عام بحت أو من خلال الشراكات) بهدف تقديم معلومات أوضح لصناع القرار حول البدائل المتاحة وإمكانيات تحسين تخصيص الموارد العامة" (البنك الدولي، 2020)

147 https://documents1.worldbank.org/curated/pt/843581568612862142/pdf/Tunisie-Note-de-Strategie-Sectorielle-Relative-au-Secteur-des-Transports-Urbains.pdf

148 https://documents1.worldbank.org/curated/en/225051591252911165/pdf/Tunisia-Public-Expenditure-Review-A-New-Pact-for-the-Transition-Modernizing-the-State-for-Better-and-Fairer-Public-Spending-Overview-Repor

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على نفاذ النساء إلى وسائل النقل

رغم صعوبة إقامة رابط مباشر بين سياسات المؤسسات المالية الدولية في تونس ووضع النساء أو إمكانية انتفاعهن بوسائل النقل، إلا أنه يمكن تحديد عدة آليات أثرت من خلالها هذه السياسات. كانت البرامج والسياسات التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية في تونس محايدة من حيث النوع الاجتماعي، سواء في مجال البنية التحتية أو الخدمات، رغم أن الرجال والنساء غالبًا ما تكون لديهم احتياجات مختلفة تمامًا.

تختلف مدة وطبيعة وطول التنقلات بشكل واضح بين الرجال والنساء. فعلى العموم، تقطع النساء مسافات أطول من الرجال، لكن رحلاتهن تكون أقصر وأكثر تكرارًا، مع توقفات متزايدة للجمع بين عدة مهام في آنٍ واحد.

في المقابل، يميل الرجال إلى اتباع مسارات مباشرة وخطية. كما أن النساء يقمن بعدد أكبر من التنقلات غير المرتبطة بالعمل مقارنة بالرجال، وغالبًا ما يكن برفقة الأطفال أو الوالدين المسنّين أثناء هذه التنقلات.[149]

لا يزال النقل في تونس قطاعًا يغلب عليه الطابع الذكوري، حيث يظل حضور النساء ضعيفًا في الخدمات وبقية الوظائف. وفقًا لدراسة أُجريت في عام 2017، تبلغ نسبة النساء في الوظائف داخل الشركات العمومية للنقل 7.75% فقط من إجمالي الموظفين في شركة (CODATU، 2017) ، مع تركّز النسبة الأكبر منهن في الوظائف الإدارية (61%) .

ورغم أن أكثر من 30% من المناصب الإدارية العليا تشغلها النساء، إلا أن حضورهن بين الموظفي يبقى ضعيفًا للغاية (0.87%) كما أن حضور النساء يظل ضعيفًا جدًا في مجالات أخرى، مثل قطاع سيارات الأجرة، حيث لا تتجاوز نسبتهن 1% من العاملين في هذه المهنة TRANSTU .[150]

من الممكن أن تكون سياسات التقشف قد ساهمت في تدهور النقل العام بشكل ملحوظ، وذلك من خلال تقليص فرص الاستثمار وتطوير القطاع. وفقًا لمسح أجراه مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF) ، تعتمد النساء على وسائل النقل العام أكثر من الرجال (36.1% من النساء مقابل 22.4% من الرجال). في المقابل، يهيمن الرجال بشكل كبير على استخدام السيارات الخاصة (22% من الرجال مقابل 4.5% من النساء). يؤدي تهالك وسائل النقل وتدهور البنية التحتية إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن، مما يؤثر بشكل مباشر على النساء. كما أن النساء يعتمدن على النقل العام أكثر من الرجال، خاصةً ذوات الدخل المحدود، حيث **غالبًا ما تكون المسارات التي تحتاجها النساء للوصول إلى المستشفيات والخدمات الاجتماعية ذات أولوية أقل مقارنة بالممرات التي** تربط الضواحي بمركز المدينة. هذا الأمر يجبر النساء على القيام برحلات متعددة مع توقفات عديدة، مما يجعل التنقل أكثر صعوبة وكلفة. فعادةً ما تضطر النساء إلى شراء عدة تذاكر من نفس التسعيرة للوصول إلى وجهاتهن .

يرتبط تدهور ظروف النقل العام وتزايد الاكتظاظ بزيادة العنف وانعدام الأمن بالنسبة للنساء. وفقًا لمسح أجراه CREDIF و نُشر عام 2016، فإن 348 امرأة من أصل 1556 امرأة ممن يستخدمن وسائل النقل العام (22.4%) صرحن بتعرضهن لنوع من أنواع العنف خلال السنوات الأربع الماضية. كان العنف الجنسي الشكل الأكثر شيوعًا، حيث أبلغت 15.3% من النساء عن تعرضهن له أثناء استخدامهن النقل العام. يزداد العنف في المناطق الأكثر كثافة سكانية، حيث يتمتع المعتدون بمزيد من السرية. وأظهرت دراسة أخرى أن أكثر من 90% [151]من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف أثناء استخدام وسائل النقل العام. ثلثا الضحايا (68%) من ذوات الدخل المحدود، وهو ما يمكن تفسيره بأن النساء ذوات الدخل المحدود يعتمدن بشكل أكبر على النقل العمومي. **يتفشى التحرش في وسائل النقل بشكل ملحوظ في المدن الكبرى، حيث توفر هذه الأخيرة بيئة مجهولة الهوية، مما يقلل من** مخاطر التعرض للعواقب بالنسبة للمعتدين عند استهداف النساء. وتؤكد دراسة أجرتها منظمة أصوات النساء (2021) بوضوح على مشكلة انعدام الأمن وأشكال العنف التي تواجهها النساء أثناء استخدامهن لوسائل النقل العام في تونس.[152]

149 https://www.weforum.org/stories/2022/04/transport-women-gender-gap-world-bank

150 https://www.codatu.org/ressource/mobilite-urbaine-et-genre-en-tunisie-quelle-place-pour-la-femme-dans-le-transport-en-2017/

151 Aswat Nissa (2021) Femmes et transport en Tunisie: l'insécurité du quotidien. l'épreuve genrée des déplacements du quotidien en contexte urbain et rural

152 https://documents1.worldbank.org/curated/pt/843581568612862142/pdf/Tunisie-Note-de-Strategie-Sectorielle-Relative-au-Secteur-des-Transports-Urbains.pdf

المؤسسات المالية الدولية ونفاذ النساء إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس

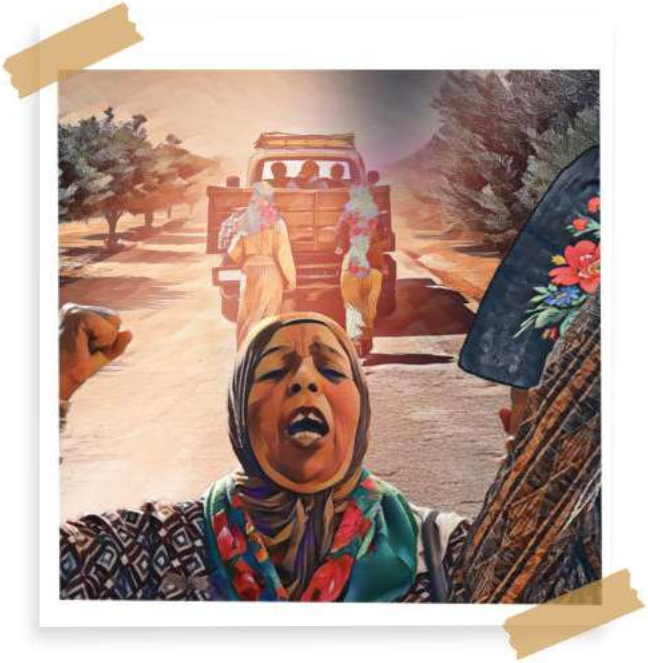

يواجه النقل في المناطق الريفية تحديات خاصة. على الرغم من أن تطوير القطاعات التصديرية مثل زيت الزيتون قد منح النساء في المناطق الزراعية مصدرًا للدخل، إلا أن مشكلة نقل العاملات في الفلاحة لا تزال قائمة. وفقًا لمسح أجرته الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات(ATFD) عام 2014، أفادت ان واحدة من بين كل ست نساء (17%) بأنهن حصلن على عملهن بفضل العاملين في النقل الفلاحي.[153]

شهدت تونس بين عامي 2015 و2021، 46 حادث نقل لعاملات فلاحيات، مما أسفر عن 637 إصابة و47 وفاة، وفقًا لمنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) .
يعتبر دور الناقلين محوري في تشغيل النساء الريفيات، خاصة في ولايات الوسط الغربي مثل سيدي بوزيد والقيروان، حيث النشاط الفلاحي واسع النطاق والمسافات طويلة للوصول إلى الحقول.
تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من امرأة من كل ثلاث (37%) تسافر بين 1 و5 كيلومترات يوميًا، وأكثر من امرأة من بين كل خمس (22%) تسافر بين 5 و20 كيلومترًا (ATFD، 2015) .

تُعزى حوادث الطرق في هذه المناطق إلى تدهور البنية التحتية، ولكن بشكل خاص إلى ظروف النقل وحالة العربات، حيث تُستخدم الشاحنات لنقل البضائع والمواشي على حد سواء، وفقًا لتقرير أوكسفام (2020). تُجبر العاملات على البقاء واقفات طوال الرحلة وفي العراء، مهما كانت الظروف المناخية أو فصول السنة. كما أن السائق لا يتردد في تحميل الشاحنات فوق طاقتها لتحقيق أقصى ربح ممكن في كل رحلة

إضافة إلى ذلك، يُمنع على العاملات حمل حقائبهن حتى لا تشغل حيزًا كبيرًا، بل إن بعض السائقين يسكبون الماء على أرضية الشاحنة لضمان عدم جلوسهن. وتشير دراسة ATFD2014 إلى أن امرأة من كل أربع نساء (25%) تواجه مشاكل تتعلق بالنقل، حيث يعود 43,9% منها إلى الاكتظاظ، في حين تعود 34,2% منها إلى ظروف النقل القاسية %.

شهد النقل الخاص أيضًا زيادة كبيرة في تونس، وذلك بسبب تدهور خدمات النقل العمومي. وفقًا للبنك الدولي، شهدت شركات النقل العمومي (الحافلات والمترو) انخفاضًا هيكليًا في الطلب بسبب التوسع السريع للنقل الخاص وضعف أدائه بشكل عام. شهدت أكبر ثلاث شركات نقل عمومي إقليمية انخفاضًا كبيرًا في عدد الركاب، حيث انخفض العدد من أكثر من 490 مليون راكب في عام 2010 إلى حوالي 335 مليون راكب في عام 2015 (أكثر من 40 بالمائة من الإجمالي). في الوقت نفسه، شهد عدد العربات الخاصة في خدمة النقل زيادة كبيرة، حيث ارتفع من 0.95 مليون في عام 2010 إلى 1.18 مليون في عام 2016 (معدل نمو سنوي قدره 3.7%).[154]

لقد تأثرت النساء ذوات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب من خصخصة وسائل النقل العمومي، حيث أن الشركات التي تهدف إلى تحقيق الربحية لا تخدم المسارات والارتباطات الأقل ربحًا التي تعتمد عليها النساء. علاوة على ذلك، فإن الأسعار التي تفرضها هذه الشركات تكون غالبًا أعلى بكثير من أسعار النقل العمومي، مما يجعلها في غير متناول للنساء. كما أن تطوير نماذج بديلة خاصة مثل سيارات الأجرة عند الطلب مثل "بولت" وغيرها بأسعار أعلى بكثير هو عرض موجه بشكل فعلي إلى الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والعالي. وبالتالي، لا تستطيع النساء من المناطق الشعبية الوصول إليها، خاصة أن مناطق خدمتها غالبًا ما تقتصر على الأحياء الأكثر ثراء.[155]

153 https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/7844_4.104.enqu%C3%AAtesurlesconditionsdetravaildesfemmesenmilieurural-tunisie.pdf

154 Les camions du non-retour :Naviguer au rythme de la mort et du silence honteux de l'État » (en arabe), FTDES, 5.07.2021

155 https://documents1.worldbank.org/curated/en/225051591252911165/pdf/Tunisia-Public-Expenditure-Review-A-New-Pact-for-the-Transition-Modernizing-the-State-for-Better-and-Fairer-Public-Spending-Overview-Report.pdf

خلاصة والتوصيات

لقد أدت التدابير التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (IFIs) ونفذتها في تونس في إطار سياساتها وبرامجها إلى العديد من النتائج السلبية على حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية في النفاذ إلى الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل. تقع المسؤولية عن تنفيذ برامج التقشف والتدابير التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في النهاية على عاتق الحكومة. هذا الأمر يعقد المهمة ويجعل من الصعب إثبات وجود ارتباط مباشر بين برامج المؤسسات المالية الدولية وتأثيراتها السلبية على النساء. ومع ذلك، يحدد هذا التقرير الآليات التي من خلالها أثرت هذه البرامج على النساء، وكذلك الارتباط بين بعض هذه النتائج المحسوسة .

استنادًا إلى هذه الملاحظات والمشاكل التي تم تحديدها، نقدم التوصيات التالية لتقليل وتخفيف ومنع تفاقم التأثيرات الحالية وظهورها في ارتباط مع برامج مستقبلية محتملة .

1 الاقرار بالتأثيرات غير المتناسبة لبرامج التقشف على حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية

لقد أصبح من الواضح لدى الجميع أن برامج المؤسسات المالية الدولية لها تأثيرات سلبية على السكان في البلدان النامية. لم تكن الآثار السلبية لهذه البرامج في تونس مؤقتة أو قصيرة المدى. بل توسعت مع مرور الوقت، مما خلق في بعض الأحيان عوائق لقطاعات واسعة مع نتائج عبرت عدة أجيال. كانت التأثيرات الأكثر وضوحًا هي تدهور خدمات التعليم والصحة والنقل العمومي، مما أثر بشكل مباشر على حياة الأفراد .

على الرغم من الإقرار الكبير بالنتائج العامة لهذه البرامج على القطاعات والسكان ، فإن تأثيراتها غير المتناسبة على النساء لم يتم كشفها بشكل كاف. إن الاختلاف في الاحتياجات والسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والأعباء الإضافية التي تتحملها النساء في حياتهن اليومية جعلت تدابير المؤسسات المالية الدولية تؤثر بشكل أكبر على حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية وبشكل عام على رفاهيتهن .

استنادًا إلى هذه الملاحظات، تتمثل التوصية الأولى في أن تقر الحكومة بوجود ارتباط مباشر بين تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والبرامج التي دخلت حيز التنفيذ و التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في تونس. يقدم هذا التقرير بالتحليل والأدلة هذه العلاقة ويظهر الآليات التي أثرت مع مرور الوقت بشكل سلبي على النساء من خلال التدابير المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية .

2 إيجاد حلول بديلة للبرامج المشروطة وللتقشف المفروض من المؤسسات المالية الدولية

لقد تأثرت النساء ذوات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب من خصخصة وسائل النقل العمومي، حيث أن الشركات التي تهدف إلى تحقيق الربحية لا تخدم المسارات والارتباطات الأقل ربحًا التي تعتمد عليها النساء. علاوة على ذلك، فإن الأسعار التي تفرضها هذه الشركات تكون غالبًا أعلى بكثير من أسعار النقل العمومي، مما يجعلها في غير متناول للنساء. كما أن تطوير نماذج بديلة خاصة مثل سيارات الأجرة عند الطلب مثل "بولت" وغيرها بأسعار أعلى بكثير هو عرض موجه بشكل فعلي إلى الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والعالي. وبالتالي، لا تستطيع النساء من المناطق الشعبية الوصول إليها، خاصة أن مناطق خدمتها غالبًا ما تقتصر على الأحياء الأكثر ثراء .

على الرغم من القوة الاقتصادية والمالية للمؤسسات المالية الدولية وتأثيرها المتوقع في اتخاذ قرارات الإصلاحات في البلدان، إلا أن هناك حلولًا بديلة لتوصياتها المقررة سلفا. عندما تفرض المؤسسات المالية الدولية بيئة من التقشف مع تخفيضات محتملة في الميزانية، وإذا استوجب الأمر تخفيض النفقات، يوصى بان لا يكون ذلك في القطاعات الاجتماعية والاستراتيجية مثل التعليم أو الصحة التي تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان وحقوق النساء. بدلاً من تنفيذ تدابير التقشف، يمكن البحث عن خيارات لتحديد .مصادر التمويل وزيادة الإيرادات لاستعادة استقرار السكان وتحقيق حقوق الإنسان .

هناك العديد من الحلول المتعارف عليها و التي يمكن ان تدرس وتدخل حيز التنفيذ، منها زيادة الضرائب على الطبقات الثرية، فرض ضرائب على السلع الاستهلاكية (التبغ، الكحول، السلع الفاخرة، إلخ)، زيادة الرسوم الجمركية، إعادة هيكلة/إلغاء الديون، إعادة تخصيص/تحديد أولويات النفقات الحكومية، إلخ. إذا كان من الضروري الذهاب في سياسة التقشف، فمن الاحرى تقليص النفقات في القطاعات الأخرى التي لا تؤثر مباشرة على حقوق السكان الاجتماعية والاقتصادية والحقوق النسائية (مثل النفقات العسكرية/الدفاعية) .

توصي المؤسسات المالية الدولية بتجميد الانتداب وتقليص و/أو تحديد سقف كتلة الأجور. وهذه أيضًا توصية عامة لا تأخذ في الاعتبار أي تشخيص دقيق للوضع في القطاع العام. فلا احد ينكر أن عدد الموظفين في القطاع العام قد شهد زيادة كبيرة بعد الثورة، لكن ذلك تم على حساب قطاعات التعليم، والتعليم العالي، والصحة. ان العاملين في القطاع العمومي في هذه القطاعات يقدمون خدمات أساسية للسكان، بما في ذلك التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وغيرها.لذا يجب أن تكون لهذه القطاعات الأولوية في الانتداب. إذا استوجب الأمر لاحقا تجميد الانتداب، فينبغي أن يتم ذلك في القطاعات غير الأساسية .

خلاصة والتوصيات

توصي المؤسسات المالية الدولية بخصخصة/الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لخدمات القطاع العمومي. تؤدي هذه النماذج إلى انخفاض ذي قيمة في دور الدولة كمسدي للخدمات، عندها يشعر و يدرك المواطنون بانسحاب الدولة إضافة الى زيادة في معاليم الخدمات المقدمة لهم. إن الهدف من النموذج الربحي الذي يسعى إليه القطاع الخاص يستبعد بشكل منهجي الفئات الفقيرة والضعيفة. يجب على الدولة تجنب خصخصة القطاعات والخدمات الأساسية والاستثمار في خدمات عمومية ذات جودة و بمعاليم متيسرة، مثل التعليم والصحة والنقل، لضمان تحقيق حقوق الإنسان للسكان. لتحقيق ذلك، يجب على الدولة أن تكون لديها رؤية واستراتيجية واضحة بالنسبة لموقعها تجاه القطاع الخاص، وخاصة تجاه القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية (مثل الفسفاط وغيرها من المنتجات الرئيسية التي تولد مصادر دخل كبيرة) .

في مجال الرعاية الاجتماعية، ينبغي التذكير بأن تونس اتجهت نحو تنفيذ برنامج "أمان" لاستهداف وترشيد الحماية الاجتماعية تحت إشراف البنك الدولي. إن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو أيضًا تقليص نفقات الدولة وتحقيق الادخار بحجة أن الفئات الغنية هي التي تستفيد أكثر من هذه البرامج. ومع ذلك، فقد سمحت السياسة التونسية في مجال الرعاية الاجتماعية حتى الآن، وبدرجة كبيرة، بضمان "الامن الاقتصادي والاجتماعي" للتونسيين. إن التوجه نحو "العقلنة والاستهداف"، أي "التقشف الاجتماعي"، سيؤثر سلبًا على الطبقات الوسطى والفقيرة في تونس، وسيترك جزءًا كبيرًا من السكان على الهامش. كان من الأفضل الاستثمار في نظام رعاية اجتماعية شاملة، مع توسيع التغطية والمزايا الاجتماعية، بما يتماشى مع حقوق الإنسان، وتوصيات المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية .

3 إجراء تقييمات منهجية (قبل وبعد التنفيذ) لتأثيرات البرامج الاقتصادية والاجتماعية على النساء

إن للبرامج والتدابير التي يتم تنفيذها تأثيرات متعددة على السكان والنساء. يوصى إجراء تقييمات مستقلة و تشاركية وشفافة لهذه البرامج من منظور النوع الاجتماعي لتحديد تأثير السياسات الإصلاحية الاقتصادية على حقوق الإنسان. من الاكيد جدا، في العديد من المجالات التي تم ذكرها، ان يقع تقييم تأثيرات التدابير المختلفة التي سيتم تنفيذها بعناية. على سبيل المثال، يمكن تطبيق هذا في حالة الإلغاء التدريجي للدعم، خاصة فيما يتعلق بالغذاء والطاقة.

من الواضح أنه إذا تم إلغاء الدعم الأساسي، فإن تكلفة الغذاء والنقل سترتفع وقد تصبح غير ميسورة للعديد من الأسر. علاوة على ذلك، فإن زيادة أسعار الطاقة تؤدي أيضًا إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية، مما يؤثر على التوظيف ويسبب البطالة .

لذلك من الضروري

- إجراء تقييم لنتائج السياسات على حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في أي سياسة لها تأثير على القطاع العمومي .
- دمج النوع الاجتماعي بشكل منهجي في التحليلات والتقييمات لتأثيرات البرامج التي سيتم تنفيذها.
- إجراء تقييمات منهجية قبل التنفيذ (ex-ante) لضمان معالجة أي تأثير سلبي ولتوفير بدائل لأي تأثير سلبي.
- إلزام المؤسسات المالية الدولية بأن تتم الموافقة على برامج القروض فقط بعد إجراء تقييمات لتأثيراتها على حقوق الإنسان مع الأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي، والتأكد من أن جميع المخاطر المحتملة قد تم تحديدها والحد منها .
- إجراء تقييمات بعد التنفيذ (ex-post) للبرامج والإجراءات التي تم تنفيذها بعد فترات قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

يجب أن تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار الأبعاد والفروقات الجغرافية (المناطق الريفية، الحضرية، وغيرها) والفئات المختلفة من السكان (النساء في الأرياف، الأطفال، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها). علاوة على ذلك، من الضروري إعداد مؤشرات رئيسية تسمح بتقييم مختصر وواضح يساعد في تصميم وتنفيذ تدابير اجتماعية ملائمة .
من الممكن ان يكون ذلك في شكل تحليل سريع تُعرض فيه النتائج الرئيسية بطريقة بسيطة. قد تشمل مؤشرات التقييم التأثير الاجتماعي نسب ميزانيات القطاعات الاجتماعية، النفقات الاجتماعية، عدد النساء العاملات، المستفيدات من الخدمات، الأسعار الرئيسية للسلع والخدمات، وغيرها .

خلاصة والتوصيات

4 تحسين نفاذ النساء إلى سوق العمل وإنشاء برامج رعاية اجتماعية شاملة

يعتبر الاندماج الضعيف للنساء في سوق الشغل من أهم الحواجز في تونس للوصول إلى الرعاية الاجتماعية. لا تزال بطالة النساء مرتفعة، وبرامج التقشف قد زادت من تفاقم هذه البطالة بالنظر إلى أن القطاع العمومي يظل أبرز مشغل للنساء. تتعرض النساء دائمًا للامساواة مقارنة بالرجال حتى ان وقع دمجهن في عداد القوة العاملة .

من أفضل الطرق لتعزيز انتفاع النساء بالحماية الاجتماعية هي تطوير دمجهن في سوق الشغل من خلال وظائف لائقة. لا يمكن تحقيق دمج النساء في سوق الشغل إلا من خلال سياسات نشطة تجمع بين تعزيز المهارات للعمل؛ دعم ريادة الأعمال؛ وخدمات التوظيف الفعّالة. يجب تصميم هذه السياسات بعناية لمواجهة التحديات التي يفرضها كل سياق. كما يجب أن تتبنى النماذج الناجحة مقاربة محددة بالنوع الاجتماعي في دمج النساء عند تصميم البرامج، مع مراعاة احتياجاتهن على عدة مستويات، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والخدمات المساندة مثل رعاية الأطفال .

قد لا تكون التدابير التي تهدف إلى معالجة المساوئ التي تواجه النساء في سوق الشغل كافية لإزالة الحواجز التي يواجهنها بالفعل. لذلك، يجب أن تدمج سياسات سوق الشغل المذكورة أعلاه بشكل حتمي مع نظم رعاية اجتماعية لا تستند إلى مساهمة و تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء. تبعا للمقابلات التي أُجريت، تشكل الرعاية الاجتماعية واحدة من أكبر الأولويات للنساء في المناطق الريفية. لا يتيسر تنظيم الطابع غير المنظم لعمل النساء في الفلاحة إلا من خلال إنشاء هذه النظم غير المساهمة .

لذا يجب اعتماد مقاربة منظمة العمل الدولية (OIT) مع إنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، بما في ذلك حماية أساسية لجميع من يحتاجون إليها. تعتبر هذه البرامج أسهل في التنفيذ وتساهم في التنمية الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، قد تحتوي هذه البرامج على أخطاء تقصي البعض، لكن ضررها يظل ضئيلا مقارنة بالبرامج التي تعتمد الاستهداف .

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل هذه البرامج المستهدفة محل الدعم، على غرار الدعم الغذائي أو الطاقي، الذي يُعتبر جزءًا من نظم الحماية الاجتماعية بشكل عام، والتي تشمل جميع فئات السكان بما في ذلك النساء ذوات الدخل الضعيف. لقد تم تثبيت دعم الطاقة والغذاء منذ عقود في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تونس الشيء الذي ساعد على حماية الاستهلاك والقدرة الشرائية لدى السكان، وضمان الانتفاع بالمنتجات بأسعار منخفضة لفئات الدخل الضعيف بما في ذلك النساء في المناطق الريفية وضمان الأمن الغذائي الوطني .

على الرغم من أن دعم الوقود والطاقة لبعض المصادر ليس مبررًا من منظور الالتزام بتقليص آثار التغير المناخي، إلا أن له تأثيرا اجتماعيا كبيرا ويمثل نظامًا يساهم بشكل كبير في القضاء على الفقر .

اعتبارا لهذه الدلائل، فإن أحد اهم التوصيات هو عدم إلغاء نظام الدعم نظرا لنتائجه على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. بدلاً من تقليص الدعم، ينبغي دعم الفلاحة المستدامة والبدائل الطاقية، وبرامج الدعم الاجتماعية الجيدة ، مع ضمان أن تظل تكاليف المنتجات الغذائية والنقل والطاقة في متناول الجميع .

يمكن أن يكون تقليص الدعم أو إعادة تخصيصه لمنتجات غير ضرورية دون تأثير اجتماعي إيجابي، مثل الدعم المقدم لبعض الصناعات أو الشركات الكبرى، خيارًا لخلق فضاء مالي لأولويات اجتماعية واقتصادية .

خلاصة والتوصيات

5 تخفيف اعباء العمل غير المدفوع الأجر للنساء وتحسين دورهن في التعليم والصحة والنقل

تخفيف اعباء العمل غير المدفوع الأجر للنساء وتحسين دورهن في التعليم والصحة والنقل تؤثر برامج التقشف التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية سلبًا على الخدمات العمومية المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالتعليم والصحة والنقل. على سبيل المثال، يؤدي التقليص في خدمات الرعاية الصحية إلى الضغط على الأسر وفرض مطالب متزايدة فيما يتعلق بالعمل غير المدفوع في مجال الرعاية .

لذا و لمواجهة تقليص الخدمات الصحية في المستشفيات، تضطر النساء الى التخلي عن وظائفهن لتولي مسؤوليات الرعاية في المنزل. يؤدي التقشف إلى نموذج يفرض على النساء تحمل مسؤوليات كانت في السابق من ضمن الخدمات العمومية. تتكفل النساء بدرجات غير متناسبة بمهام مثل رعاية الأطفال، ورعاية أفراد الأسرة المرضى، وغيرها .

يترتب على هذا الاختلال نتائج سلبية للنساء اللواتي لا يزال عبء العمل غير المدفوع في مجال الرعاية من مهامهن. إن الأعمال المنزلية غير المدفوعة لا تعيق فقط مشاركة النساء في سوق الشغل، و النفاذ الى الحماية الاجتماعية، والتعليم، وغيرها، بل إن الضغوط والانتظارات المرتبطة بإدارة معظم مهام الرعاية قد تؤدي أيضًا إلى أضرار كبيرة على الصحة النفسية للنساء فهن لا يجدن وقتًا للراحة أو الترفيه، مما قد يضر بتقديرهن لذواتهن ورفاههن على المدى الطويل .

يجب على الحكومة الاقرار بالعبء الذي تفرضه الأعمال غير المدفوعة على النساء وتنفيذ الإصلاحات المناسبة لتقليصه. في مجال التعليم، يشكل تحسين الخدمات العامة وتخفيف البرامج التعليمية الأولويات القصوى لتحرير النساء من عبء تعليم الأطفال في المنزل .
إن إنشاء البنية التحتية العمومية الداعمة بأسعار معقولة في المناطق، والتقريب الجغرافي للمناطق الريفية سيسهم بشكل كبير في تحسين وضع النساء في الأرياف .

في مجال الصحة، تكون الأولوية أيضًا لتحسين الخدمات المقدمة في المستشفيات العامة من أجل توفير رعاية أفضل لكبار السن .والفئات الضعيفة. ستقلل هذه المبادرة من عبء رعاية المرضى في المنازل بالنسبة للعديد من النساء .

في مجال النقل، يمكن أن يؤدي إدخال العنصر النسائي في هذا القطاع إلى حلول أفضل للتوجهات التي يجب إتباعها لتلبية القضايا المحددة للنساء. لذا من الضروري أن تكون قضية نقل العاملات الفلاحيات في المناطق الريفية أولوية بالغة، حيث تم تهميشهن منذ سنوات .

إن إنشاء وتطبيق الأطر التشريعية المناسبة والمتوافقة مع واقع النساء يعد أمرًا عاجلاً للغاية من أجل تجنب زيادة الحوادث القاتلة على الطرق، و التي تشهد ارتفاعًا كبيرًا بالفعل .

أصوات نساء
ASWAT NISSA

ملاحق

استبيان بؤر التركيز

1 المقدمة: تقديم هدف المهمة

2 كيف تصفون الوضع الحالي من حيث الحصول على شغل، السلم الاجتماعي، التعليم، الصحة والنقل؟

3 كيف تطور الوضع منذ التسعينات وحتى اليوم؟

4 ما هي العوامل التي أدت إلى هذا التغيير؟

5 ما هي تأثيرات هذه التغييرات على حياتكم اليومية (حتى في المنزل)؟

6 هل الوضع نفسه بالنسبة للرجال؟ ولماذا؟

7 كيف أثرت التطورات الجديدة في البلاد (زيادة الصادرات، إنشاء شركات خاصة جديدة) للنفاذ إلى كل من القطاعات المستهدفة؟

8 كيف أثرت زيادة الأسعار في النفاذ إلى كل من القطاعات المستهدفة؟

9 ما هي الحواجز التي تواجهها كامرأة للنفاذ إلى القطاعات المستهدفة؟

10 هل هي حواجز خارجية: مؤسساتية، تنظيمية، تمويل (التعبئة)، معلوماتية، أم أخرى (يرجى التحديد)؟

11 أم أنها بالأحرى عوائق فردية: الثقة بالنفس، القدرة الفردية على انشاء/إدارة مشروع، التعليم والمستوى الدراسي؟

12 هل العوامل الاجتماعية مثل: القيود على التنقل، انشغال بشأن رعاية الأطفال، أو رعاية أشخاص آخرين في المنزل تمثل عوائق للوصول إلى القطاعات المستهدفة؟

13 بناءً على أولوياتكم، ما هي التوصيات/الاحتياجات/الحواجز التي يجب تقديمها لتحسين الوضع في هذه الأولويات؟

ملاحق